نمـــاء للبحــوث والدراسات
NAMAA
FOR RESEARCH AND STUDIES

مَفْهُومُ شِرْكِ العِبَادَةِ

(تحريرُه والردُّ على غُلاة التكفير بِحُجّةِ وُقُوعِ المسلمين فيه)

دراسات شرعية (٥١)

أ.د الشريف حاتم بن عارف العوني

مفهوم شرك العبادة
أ.د الشريف حاتم بن عارف العوني

دراسات شرعية (٥١)

لماذا هذا الكتـــاب؟

لأنه قد وقع الخلط والتخبّط عند أصحاب التوسع في التكفير بدعوى الوقوع في (شرك العبادة)، فكفّروا المسلمين بتوهمهم أنهم صرفوا عبادةً لغير الله، ونسبوا إليهم نقض الشهادتين، وأنهم قد أفسدوا توحيدَهم للألوهية الذي هو دلالة شهادة الحق «أشهد أن لا إله إلا الله» بصرف أولئك المسلمين العبادة لغير الله.

لقد جرّ هذا التوسُّعُ في التكفير والغلو فيه من الويلات على المسلمين ما نشاهده في العصر الحاضر على يد الجماعات المتطرفة الإرهابية التي استباحت الدماء والأعراض والأموال، وخرّبت الدول، وفرقت كلمة المسلمين، وشتّتت جماعاتهم، وجعلتهم متعادين متباغضين، فأفشلت دُوَلَهم، وأذهبت ريحَ قُوّتهم، وجعلتهم نهبًا للأعداء الخارجيين، وسَلَبًا للطامعين في أوطانهم وثرواتهم وجميع مقدَّراتهم، وغنيمةً باردةً لكل حاقد.

لذلك كان لا بد من الرد على غلاة التكفير في هذا الباب، ومن القيام بهذا الواجب الديني والمصلحي للبلاد والعباد.

أ.د الشريف حاتم بن عارف العوني

باحث وأكاديمي سعودي، أستاذ الشريعة الإسلامية بقسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى.

من إسهاماته البحثية:

- «المنهج المقترح لفهم المصطلح».
- «نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية».
- تكفير أهل الشهادتين: موانعه ومناطاته.. دراسة تأصيلية.
- مقرر التخريج والحكم على الحديث.
- شرح الحديث النبوي.
- ضوابط فهم كلام أهل العلم.
- المحكمات.
- اليقيني والظني من الأخبار.

9 789776 870406

نمـــاء للبحــوث والدراسات
NAMAA
FOR RESEARCH AND STUDIES

nama-center.com - info@nama-center.com

مَفْهُومُ شِرْكِ العِبَادة

(تَحريرُهُ والرَّدُّ على غُلاة التكفير بِحُجّةِ وُقُوعِ المسلمين فيه)

أ.د الشريف حاتم بن عارف العوني

الفهرسة أثناء النشر – إعداد نماء للبحوث والدراسات

العوني / حاتم

مفهوم شرك العبادة، الشريف حاتم بن عارف العوني (مؤلف)،

176 ص، (دراسات شرعية؛ 51)

14.5×21.5سم

١. التوحيد وأصول الدين. أ. العوني، الشريف حاتم بن عارف ب. العنوان. ج. السلسلة. 240

رقم الإيداع: 2022/19143

ISBN: 978-977-6870-40-6

الطبعة الأولى، القاهرة / بيروت، 2022م

نمـــاء NAMAA
للبحـــوث والدراسات
FOR RESEARCH AND STUDIES

بيروت - لبنـان
info@nama-center.com

القاهرة – مصر
هاتف - واتس: 00201115533255

الرباط – المغرب
هاتف – فاكس: 00212808564831
موبايل: 00212688953384

لطلبات الشراء البريدية: متجر نماء

www.nama-store.com
nama-store@nama-center.com
واتس: 3255 553 111 20+
هاتف: 1456 378 100 20+

الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين ، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين ، وعلى ذريته إلى يوم الدين .

أما بعد : فقد أرسل الله تبارك وتعالى رُسُلَه الكرام ﷺ وأنزل كُتبَه إلى الأنام للدعوة إلى ما فيه صلاح آخرتهم ودنياهم . وأَعظمُ ما يَصْلُحُ به أمرُ الدنيا والآخرة : هو توحيدُ الله تعالى ، فهو رأسُ الدين وأساسُه ، وهو قِوامُ الإيمان ودِعامُه ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ .

ولا شك أن توحيد الله يقوم على إفراده تعالى بالربوبية ، وبالألوهية ، وفي صفات الكمال المطلق :

- فلا خالق للخلق ولا رازق ولا مدبِّر لهم إلا الله الواحد الأحد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كُفُوا أحد .
- ولا معبود بحق إلا الله الذي لا رب سواه ولا إله إلاه ، وكل ما عُبِد من دونه تعالى فهو الباطل .

ـ ولا يشاركه في كمال صفاته أحدٌ سواه، فهو المتفرد بأسماء الجلال وصفات الكمال: سبحانه وتعالى وتقدس وتبارك ربنا ذو الجلال والجبروت وصاحب الكمال الحي الذي لا يموت.

ولا شك أن الإخلال بربوبية الله تعالى كفرٌ بالله تعالى، وأن صَرْفَ الربوبية أو بعضها لغير الله تعالى شِرْكٌ به سبحانه مناقضٌ للتوحيد ومخرجٌ من مِلّةِ الإسلام.

ولا شك أيضًا أن من صرف شيئا من العبادة لغير الله تعالى فقد أشرك بالله، فإن كان من أهل الشهادتين قبل شركه: فقد ارتدّ وأشرك بصرفه العبادة لغير الله تعالى.

لكن: ما هي (العبادة) التي إذا صُرفت لغير الله تكون شركا؟

هنا وقع الخلط والتخبّط عند أصحاب التوسع في التكفير بدعوى الوقوع في (شرك العبادة)، فكفّروا المسلمين بتوهمهم أنهم صرفوا عبادةً لغير الله، ونسبوا إليهم نقض الشهادتين، وأنهم قد أفسدوا توحيدَهم للألوهية الذي هو دلالة شهادة الحق «أشهد أن لا إله إلا الله» بصرف أولئك المسلمين العبادة لغير الله.

عِظَمُ إثم التكفير الباطل وخطورته على الإيمان

ولا شك أن تكفير المسلمين من أعظم الذنوب وأخطرها:

• أَوَلم يثبت عن النبي ﷺ في حديث ابن عمر رضي الله عنه[1]، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه[2] كليهما عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من قال لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما».

(1) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (984/2)، والبخاري (رقم 6104)، ومسلم (رقم60).
(2) أخرجه البخاري (رقم 6103).

• ألم يقل ﷺ في حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه: «من لَعَنَ مؤمنًا فهو كقتله، ومن قَذَفَ مؤمنًا بِكُفْر فهو كقتله»[1].

• ألم يقل ﷺ في حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: «إن أخوفَ ما أخاف عليكم رجلٌ قرأ القرآن، حتى إذا رُئيتْ بهجتُه عليه، وكان رِدْءًا للإسلام، انسلخ منه، ونبذه وراء ظهره، وسعى على جاره بالسيف، ورماه بالشرك»، قال حذيفة: قلت: يا نبي الله، أيهما أولى بالشرك: الرامي، أو المرمي؟ قال (ﷺ): «بل الرامي»[2].

• ألم يقل ﷺ في حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه: «لا يرمي رجلٌ رجلًا بالفسوق، ولا يرميه بالكفر، إلا ارتدَّت عليه، إن لم يكن صاحبه كذلك»، وفي لفظ آخر: «ومن دعا رجلا بالكفر، أو قال: عدوَّ الله، وليس كذلك؛ إلا حار عليه»[3].

فكيف إذا استتبع هذا التكفير الباطل استباحة الدماء وانتهاك الأعراض ونهب الأموال وتخريب الديار.

نعم.. لقد جرّ هذا التوسُّعُ في التكفير والغلو فيه من الويلات على المسلمين ما نشاهده في العصر الحاضر على يد الجماعات المتطرفة

(1) أخرجه البخاري (رقم 6047، 6652، 6105)، ومسلم بلفظ ليس فيه موطن الشاهد (رقم 110).
(2) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (301/4)، والبزار في مسنده محسنا إسناده (رقم2793)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (رقم365)، وابن حبان في صحيحه (رقم81). وهو صحيح، وقد توسعت في الكلام عنه في كتابي المرسل الخفي (947/2-974).
(3) أخرجه البخاري (رقم 3508، 6045)، ومسلم (رقم61).

الإرهابية التي استباحت الدماء والأعراض والأموال ، وخرّبت الدول ، وفرقت كلمة المسلمين ، وشتّتت جماعتهم ، وجعلتهم متعادِين متباغِضين ، فأفشلت دُوَلَهم ، وأذهبت ريحَ قُوّتهم ، وجعلتهم نهبًا للأعداء الخارجيين ، وسَلَبًا للطامعين في أوطانهم وثرواتهم وجميع مقدَّراتهم ، وغنيمةً باردةً لكل حاقد .

لذلك كان لا بد من الرد على غلاة التكفير في هذا الباب ، ومن القيام بهذا الواجب الديني والمصلحي للبلاد والعباد .

وقد نشرت في مقاومة هذا التكفير مقالةً قديمةً بعنوان (العبادة : بَوّابةُ التوحيد وبَوابةُ التكفير) في موقع مركز نماء في 15/ 2/ 1434هـ ، وأعدت نشره في موقعي الشخصي[1]، كما أنني سَجَّلتُ دروسًا على اليوتيوب حول شرك العبادة قبل ثلاث سنوات ، ونُشرت سنة 2020م[2].

وما إن أصدرتُ مقالي المنوّه به حتى تَبارى غلاة التكفير بالردّ عليه : ممن يستبيح الدماء والحرمات عمليا ، ومن قَعَدَةِ التكفيريين الذين يزينون التكفير دون الدعوة الظاهرة لاستباحة الدماء والحرمات ، وممن يمهد لهذا التكفير التمهيدَ التامَّ بتقريره الفاسد وإن كان لم يصرِّح به . ولبّس هؤلاء جميعُهم على بعض طلبة العلم فضلا عن عوام المسلمين ، واستمروا بذلك التلبيس في تجنيد أبناء المسلمين في جيوش الإرهاب وفي القنابل الموقوتة التي تنتظر دورها للالتحاق بتلك الجيوش المجرمة المدمّرة . فكان لا بد من الرد عليهم ، وبيان

---

(1) http://www.dr-alawni.com/articles.php?show=164

(2) https://www.youtube.com/watch?v=EdOim-DNH-g&list=RDCMUCr3zt9 6slzXB5wuUARG1xdQ&start_radio=1&rv=EdOim-DNH-g&t=564

سقوط تقريرهم وهُزال استدلالهم عليه وتهافت حجج‍هم بأوضح بيانٍ وأخصره وأقوى رد وأيسره ، لكي يتسنى لأبناء المسلمين أن يحذروهم ، وأن يكتشفوا بُعدَهم عن العلم والحق والصواب بُعد المشرقين .

فكان هذا المسعى الذي يجمع بين تمام الردّ على تقريرهم (بإذن الله) واختصارِه ، ويجمع بين عمق التقرير وتيسيره (بحمد الله).

فما إن أتممتُه وأعدتُ النظر فيه ، حتى حمدتُ الله تعالى على توفيقه بتيسر العسير وتقريب البعيد ، حيث جاء هذا الكتيّبُ محققا أملي في التقرير الواضح السهل المحتَجِّ له بأدلة الكتاب والسنة ، وفي الردّ القوي القاصم لتقرير أهل الغلوّ بعبارات قصيرة ودلالات غزيرة ، ما كان لي أن أحقق المقصدَ منها لولا توفيق الله تعالى وعنايته .

فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، كما يحب يربنا ويرضى .

وسوف أتناول هذا الخلل في التكفير من خلال العناوين التالية :

1. أصل مشكلة المكفِّرين بشرك العبادة وتوسعهم في إدخال ما ليس منه فيه .
2. الآيات التي استدلّ بها المكفِّرون في ادّعائهم عدمَ تلازم توحيد العبادة بتوحيد الربوبية ،وهي أول دليلٍ ضدهم .
3. وُجودُ صورةٍ من صُوَرِ الشرك في الربوبية لا تُعارض الإثباتَ المجمَلَ للربوبية يقطع ببطلان احتجاجهم بآيات إثبات المشركين المجمل للربوبية . وفي هذا المبحث نقلت نصوصا قاطعة لابن تيمية وابن القيم (رحمهما الله تعالى) تدل على خلافهما مع مدعي الانتساب إليهما .

4. النصوص الدالة على أن شرك المشركين كان في الربوبية مع شركهم في العبادة .
5. أثر تعريف (الإله) في بيان تلازم الربوبية بالعبادة .
6. أثر تعريف (العبادة) في بيان تلازم الربوبية بالعبادة .
7. تَحدِّيهم بذكر الفارق بين العبادة وغيرها من أعمال القلوب والجوارح .
8. بعض أهم الاستدلالات الباطلة التي يفرح بها المُبطلون .

أ. استدلالهم الباطل بقوله تعالى ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾.

ب. تخبطهم في تحديد الشرك في الدعاء .

ج. الردُّ على ادّعائهم أن وجود من كان شركه في العبادة ناتجا عن شركه في الربوبية لا ينفي وجود من كان شركه في العبادة ليس ناتجا عن ذلك .

د. ادعاؤهم أن من المشركين من عبد أصناما وهو يعلم أنها جمادات لا تشعر !

وأسأل الله تعالى أن يجعل في هذا المقال شفاء من داء التكفير ، وفطامًا لداء العناد والاستكبارِ والاحتجاجِ للباطل في هذا الباب ، وهدايةً لمن رغب في الهداية ، وعلما نافعا لمن أراد إزاحةَ غشاوة الجهل عن عقله وظلامَ ظُلمه عن قلبه .

وأختم بالحمد كله لله تعالى كما بالخلق بَدَاني ، وبواسع الإفضال والإنعام حباني ، وأصلي وأُسلِّم على من به الله ربي هداني ، فاللهم

صلِّ وسلِّم وبارك على سيد الخلق النبي الأمي العدناني، صلواتٍ وتسليماتٍ وبركاتٍ تبلّغني جميع الأماني ، وعلى أزواجه وذريته ما تعاقب الحدثان وما لاح النجم اليماني .

وكتب

أ.د الشريف حاتم بن عارف العوني

في مكة المكرمة (زادها الله تشريفًا وتعظيما ومهابة)

ليلة الأحد 8/ 2/ 1444هـ

التمهيد

من صور التكفير الباطلة : تكفير أهل الشهادتين بادّعاء صرفهم العبادة لغير الله[1]!

مع أن أهل الشهادتين مُقِرُّونَ بتفرد الله تعالى بالربوبية ، وأنه لا رب سواه ، وأنه ليس لأحد من الخلق شيءٌ من خصائص الربوبية . وهذا هو ما قطعت لهم به الشهادتان ، والتي دلت أيضًا أنهم مُقِرُّون لله تعالى بالتفرد وحده بالألوهية والعبادة دلالةً قاطعة . فلا يحق لأحدٍ أن يتهم أحدًا من المسلمين بخلاف دلالةِ الشهادتين لقولٍ أو فعل صدر منه يحتمل عدمَ مناقضتها مجرد احتمال ، على ما بيّنتُه في كتابي (تكفير أهل الشهادتين) : مِن أنّ مَن دَخَلَ الإسلام بيقينِ النُّطقِ بالشهادتين لم يُخرج عنه إلا بيقين ، وأنه لا يقين مع وجود الاحتمال . كيف والواقع أن عامة أهل الشهادتين هم موحدون في الربوبية قطعا ، وأنه لا وجود لشركٍ في العبادة إلا بنقضِ توحيد الربوبية ، على ما سنبينه في هذا المبحث .

ومما يجب التنبه له :

ـ أن لوقوع شرك العبادة من أي شخص شرطًا ، فإن تحقق

(1) في كتابي (تكفير أهل الشهاتين : موانعه ومناطاته) تأصيل مهم جدا لبيان ضوابط التكفير ، وردٌّ كاف شاف على غلاة التكفير في مسائل أخرى غير مسألة (شرك العبادة). فلا بدَّ من الرّجوع إليه ، لمن أراد ضبط هذا الباب .

مـن أي أحـد فقـد وقـع في الـشرك ، ولكـن لا بـد مـن تحقـق شرطـه والتيقـن مـن ذلـك بخصـوص أهـل الشـهادتين خاصـة ؛ لأننـا تَيَقّنـا إسـلامَهم بنطقهـم الشـهادتين . بخـلاف صنـوف الكفـار المكذِّبـين بالشـهادتين أو إحداهـما ، فليـس لهـم حرمـةُ الشـهادتين أصـلا ، ولم يدخلـوا في الإسـلام ، حتـى نشـترط لهـم شروطًـا نشـترطها مـع المسـلم الـذي يشـهد الشـهادتين .

- كـما أن نفـي الـشرك عـن العمـل الـذي ظاهـره العبـادة مـما قـد يقـع مـن المسـلم لا يعنـي تجويـز ذلـك العمـل ولا الحكـمَ عليـه بعـدم الحرمـة ، فقـد يكـون الفعـلُ حرامـا قطعـا ، وقـد يكـون ذريعـةً للـشرك تسـتوجب التشـديد في إنكارهـا التشـديد الـذي يوافـق قدرهـا مـن الغلظـة بغـير غلـو ، وإن لم يكـن شِركًـا مخرجًـا مـن الملّـة . وهـذا الكتيّـب إنمـا ينـاقش التكفـير والحكـم بالـشرك ، وليـس موضوعـا للمناقشـة الفقهيـة حـول حكـم بعـض الأفعـال المحرمـة التـي أدخلهـا الغـلاة في الـشرك[1].

(1) انظـر لقـائي في اليوتيـوب الـذي بعنـوان : رأي الشريـف حاتـم العـوني في التوسـل والاسـتغاثة وتحريمـه لهـما بـكل وضـوح وكشـف التشـغيب في هـذا الأمـر عليـه .
https://www.youtube.com/watch?v=LGE_JgR0ghQ
كـما أن لي عـددا مـن المنشـورات حـول هـذا الموضـوع ، منهـا قـولي في الفيـس بتاريـخ 17 سـبتمبر 2016م : «أنـا أحـرم التوسـل بالمـوتى وأسـتنكر الاسـتغاثة بالمقبوريـن ، وأقـول : إن الاسـتغاثة ذريعـة إلى الـشرك ، ومـع ذلـك يصفنـي بعـض المسـاكين بـأني قبـوري !
الظاهر أني لن أكون سلفيا عندهم حتى أكون تكفيريا !!
ألا سـاءت تلـك السـلفية التـي تكفـر المسـلمين وتسـتبيح دماءهـم ، وإني لأبـرأ منهـا بـراءتي مـن كل ضـلال!».
https://www.facebook.com/Al3uny/posts/pfbid02PixMbzmbFedDck-CieamQo18wrCyCtu2ZXDk3YbMAFirPFS4SMGEnBFoLPCX1151ul

المبحث الأول
أصل مشكلة المكفِّرين بشرك العبادة وتوسعهم في إدخال ما ليس منه فيه

إن أصل مشكلة المتوسعين في تكفير أهل الشهادتين بدعوى الإخلال بتوحيد الألوهية : أنهم زعموا أن الإخلال بتوحيد الألوهية قد يقع دون أي إخلال بتوحيد الربوبية ، وأن القول أو الفعل قد يكون عبادةً لغير الله تعالى حتى لو لم يكن القائل أو الفاعل قد اختلّ معتقده في الربوبية . وبذلك تَمّ لهم عند أنفسهم تكفيرُ المسلمين ، والحكمُ عليهم بالشِّرْك ؛ لأن مجرد صدور بعض الأعمال التي سموها عبادة لاشتباهها في الظاهر بعبادة الله تعالى مصروفةً لغير الله من الأنبياء والصالحين ونحوهم كافٍ عندهم للحكم على عاملها من أهل الإسلام بأنه قد نَقَضَ الشهادتين وخَرَجَ من الإسلام إلى الشرك والكفر ! فكفّروا بذلك عامة أهل الإسلام ، وساءت ظنونهم في أمة خير الأنام محمد عليه أفضل الصلاة وأتمّ السلام ، وهو ﷺ القائل : «وإني والله ما أخاف عليكم أن تُشركوا بعدي ، ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا فيها»[1]، والقائل ﷺ : «إن الشيطان قد أيس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب، ولكن في التحريش بينهم»[2].

(1) أخرجه البخاري (رقم1344، 3596، 4042، 4085، 6426، 6590)، ومسلم (رقم 2296).
(2) أخرجه مسلم (رقم 2812).

فادّعى هؤلاء المكفِّرون بالباطل في (توحيد الألوهية) معنًى لم يُسبقوا إليه ! وتجاوزوا تحديد معنى (الإله) في هذا السياق ، وجعلوا هذا التوحيد منفصلا عن (توحيد الربوبية)، مخالفِينَ بذلك الأمّةَ كلها ، حتى من يزعمون اتّباعَه كابن تيمية وابن القيم (كما سيأتي)!!

فلا عرفوا دلالة معنى (الإله) في لغة العرب ، وفي العرف الشرعي ، ليعرفوا ما هي الألوهية، وما علاقة ذلك بالشرك في الألوهية (العبادة)!!

وما عرفوا معنى (العبادة) أيضًا ، فكفّروا بـ(شرك العبادة)، وهم لم يعرفوا متى يكون عملُ الظاهرِ من القول أو الفعل عبادةً ، فضلا عن أن يَعْرِفُوا متى يكون عملُ الباطن من أعمال القلوب (كالحب والرجاء والخشية) عبادةً .

فكيف يمكن أن يستقيم تقريرُ من كَفّرَ بدعوى لم يفهم معناها (وهو توحيد الألوهية)، وبشيء يسميه (العبادة) وهو نفسه ليس لديه ما يفرّقُ به بين (العبادة) وغيرها من أعمال التعظيم والإجلال[1]

(1) قال تعالى في الأمر بتعظيم النبي ﷺ ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ۝٩﴾، وقال تعالى في الأمر بالذل للوالدين برًّا بهما وتعظيما لحقهما ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾.

وهذه الكعبة تُعظَّم بالحج إليها والصلاة إليها والسجود تجاهها والطواف حولها والتمسح بركنيها وتقبيل حجرها والتزام ملتزمها مع اعتقاد البركة فيها ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ۝٩٦﴾، وفي الحديث الصحيح حديث صلح الحديبية قال النبي ﷺ : «ما خلأت القصواء، وما ذاك لها بخلق، ولكن حبسها حابس الفيل . والذي نفسي بيده، لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمات الله إلا أعطيتهم إياها»، وما زال المؤمنون يدعون الله تعالى قائلين : اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة ، ويعظمونه بأثمن الأستار وتحلية بابه وميزابه بالذهب ، وتطييبه بأفخر الطيب .

وليست بعبادة ؟! كيف يستقيم أن يحكم هؤلاء بالكفر والشرك على أهل الشهادتين في أمرٍ هم فيه على عَمايةٍ وجهلٍ يصل حدَّ عدم معرفة معاني ما به يُكفِّرون عبادَ الله من أهل الإسلام !!

ولذلك كان مفتاح بيان خلل مذهبهم في التكفير هو بيان تلازم توحيد الألوهية بتوحيد الربوبية ، وأنهما لا ينفصلان أبدًا ، فلن يؤمن أحدٌ بتوحيد الألوهية إلا وهو موحِّدٌ في الربوبية، ولن يخل أحدٌ بتوحيد الألوهية إلا وهو قد أخلّ بتوحيد الربوبية فنقض التوحيد في الألوهية والربوبية معًا ، بل الإخلال بالربوبية هو منشأ الشرك في العبادة .

ومن أسباب غلطهم الشنيع أيضًا جهلهم بمَ يكون العملُ عبادةً ، حتى يكون بذلك من صرفه لغير الله مشركًا . فصار من المهم جدا بيان حدّ العبادة ، لكي نصحِّح لهم تصورهم عنها، لعل الله تعالى يكفّ شرّ تكفيرهم عن المسلمين .

الآيات التي استدلّ بها المكفِّرون في ادّعائهم عدمَ تلازم توحيد العبادة بتوحيد الربوبية ، وهي أول دليلٍ ضدهم

أما خلل فهمهم لـ(توحيد الألوهية) وعلاقته بـ(الربوبية) فإنما أوصلهم إليه جهلهم بطريقة الاستنباط والفهم ، فقادهم تَعجُّلُهم في استظهار معنًى من بعض آياتٍ من كتاب الله تعالى ، توهّموا منها أن مشركي العرب كانوا موحّدين في الربوبية ، مع شركهم في العبادة (التي ما عرفوا كيف يحدّونها بما يميّزها عما ليس بعبادة)، فكَفّروا أهلَ الشهادتين بسبب ذلك .

ومن هذه الآيات التي استدلوا بها هذا الاستدلال المتهافت ذا النتائج الخطيرة على واقع المسلمين في قتلهم وترويعهم وتفريق كلمتهم وتمزيق أخوتهم الإسلامية وإضعاف دولهم : الآيات التي تُثبت للمشركين إقرارًا مجملًا بالربوبية لله تعالى ، ومن ذلك :

قوله تعالى ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٦٢﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٣﴾﴾.

وقوله تعالى ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾.

وقوله تعالى ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾﴾.

وقوله تعالى ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾﴾.

ونحو ذلك من الآيات التي ظنوها دالة أن مشركي العرب كانوا موحّدين في الربوبية ، وأنهم إنما أشركوا بما سموه (عبادة).

وهم في تمسكهم بما فهموه من هذه الآيات دون فهم معنى

العبادة ، ودون التنبه لسياقها نفسه[1] ، ودون عرضِ هذه الآيات على بقية كتاب الله = قد ساروا سيرةً لن تُودّي إلا إلى الانحراف ، وإلى أن تَتناقضَ آياتُ كتاب الله عندهم وأن تَرُدَّ الآياتُ على الآيات بهذا الانحراف في فهمها ؛ لأن الفهم الباطل لآيةٍ في تقرير التوحيد والشرك سوف تردّه آيةٌ أخرى في كتاب الله تقرِّرُ الحق وتنصره وتبيّن حقيقة التوحيد والشرك ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾.

وجه الاحتجاج على المشركين في العبادة بإثبات الربوبية لله تعالى وحده يجعل احتجاج المخالفين بآيات إقرارهم المجمل بالربوبية حجة ضدهم تنقض استدلالهم

بل لو عقل المخالفون وجهَ إقامةِ الله تعالى حُجَّتَه على المشركين بهذه الآياتِ لما فهموا منها فَهْمَهم الشاذَّ المتهافِتَ ذاك! حيث إن معنى ذلك الاحتجاج عليهم الذي احتجَّ الله تعالى به على المشركين : أن الله تعالى يُلزِمهم بما يلتزمون به ، وهو أنهم يلتزمون بأن الإلهَ المستحق للعبودية عندهم هو من كانت فيه صفات الربوبية أو بعضها ، وما دام عند المشركين قدرٌ من الإقرار بتلك الربوبية لله تعالى ، وفي مقابل هذا الإقرار المجمل بالربوبية لله لا يستطيعون إثباتَ شيءٍ من خصائص الربوبية لمن سواه من معبوداتهم ، بل هم في إثباتهم بعض خصائص الربوبية لتلك المعبودات إنما يتخرّصون ويستندون إلى الظنون وإلى التقليد للآباء ، فلا يستطيعون أن يُبرهنوا صحةَ ما ينسبونه

---

(1) قد ناقشتُ في دروسي حول (تحرير مفهوم العبادة) الاستدلالَ بهذه الآيات ، ومن ذلك بيان أن عامة هذه الآيات التي تنقل عن المشركين إقرارا بالربوبية هي نفسها وفي سياقها نفسه ما يدل على أنهم كانوا مخلّين بتوحيد الربوبية الذي ادّعوا إقرارهم به ، إخلالا سيكون هو سبب شركهم في العبادة ، كما تجد جزءا من ذلك في الدرس الخامس منها : https://www.youtube.com/watch?v=yAGcBwlWx-6M&list=PLMQtoa0AhxvIKGXqQRKkuCAW8Jzt3k11r&index=6

لآلهتهم من صفات استحقاقِ العبودية (الألوهية). ولذلك صار يَلزمهم أن لا يتّخذوا آلهةً من دون الله تعالى ؛ لأنه لا دليل عندهم على أن تلك الآلهة المزعومة مُستحِقَّةٌ للعبادة بخصائص الربوبية .

ولو أن المشركين لا يرون تلازما بين الربوبية والألوهية ، لكانوا عندما كرّر الله تعالى عليهم الاحتجاجَ بأنهم ضالّون ظالمون بعبادة مَن لا يَخلق ولا يَرزق ولا يُدبِّر الأمر قد قالوا في رَدِّ حجة الله عليهم : ومن قال إن الألوهية عندنا لا تصلح إلا للرب ؟! ومن ذا الذي يُوجب علينا أن لا نُؤلِّهَ بالعبادة إلا الخالقَ المالكَ الرازقَ ذا السلطان المطلق في خلقه ؟! وعلى هذا : لو كانت العبادةُ عند المشركين لا تستلزم إثباتَ ربوبيةٍ للمعبود لن يكون في إثبات انفراد الله تعالى بالربوبية ما يُلزمهم بإفراده تعالى بالعبادة ؛ لأن التأليه والتعبُّد عندهم (وبهذا التقرير الفاسد) لا يجب أن يكون مختصًّا به الربُّ وحده !!

وانظر كيف كان يُقرِّرُ الإمام الطبري حجة الله تعالى على المشركين بإلزامهم بتوحيده في العبادة من خلال اعترافهم له بالربوبية ، وهذا مما كرره الإمام الطبري في مواطن كثيرة ، منها :

قولُ الطبري : «القول في تأويل قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ۝٣﴾، يقول تعالى ذكره معرِّفًا خلقه حجته عليهم في توحيده ، وأنه لا تصلح الألوهة إلا له : خلق ربكم أيها الناس السماوات والأرض بالعدل ، وهو الحق ، منفردا بخلقها لم يشركه في إنشائها وإحداثها شريكٌ ، ولم يُعِنْه عليه مُعينٌ ، فأنَّى يكون له شريك ﴿عَمَّا يُشۡرِكُونَ ۝٣﴾، يقول جل ثناؤه : علا ربكم أيها

القوم عن شرككم ودعواكم إلها دونه ، فارتفع عن أن يكون له مثل أو شريك أو ظهير؛ **لأنه لا يكون إلها إلا من يخلق وينشئ بقدرته مثل السماوات والأرض ، ويبتدع الأجسام فيحدثها من غير شيء ، وليس ذلك في قدرة أحد سوى الله الواحد القهار، الذي لا تنبغي العبادة إلا له ، ولا تصلح الألوهة لشيء سواه**»[1].

وفي تفسير قوله تعالى ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ لَهُمۡ شِرۡكٞ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِۖ ٱئۡتُونِي بِكِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ هَٰذَآ أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ۝٤﴾، يقول الطبري : «يقول تعالى ذكره: قل يا محمد لهؤلاء المشركين بالله من قومك: أرأيتم أيها القوم الآلهة والأوثان التي تعبدون من دون الله ، أروني أي شيء خلقوا من الأرض ، فإن ربي خلق الأرض كلها ، **فدعوتموها من أجل خلقها ما خلقت من ذلك آلهة وأربابا**[2]، **فيكون لكم بذلك في عبادتكم إياها حجة** ، فإن من حجتي على عبادتي إلهي وإفرادي له الألوهة : أنه خلق الأرض فابتدعها من غير أصل . وقوله: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شِرۡكٞ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِۖ﴾ يقول تعالى ذكره : **أم لآلهتكم التي تعبدونها أيها الناس شركٌ مع الله في السماوات السبع ، فيكون لكم أيضا بذلك حجة في عبادتكموها** ، فإن من حجتي على إفرادي العبادة لربي، أنه لا شريك له في خلقها، وأنه المنفرد بخلقها دون كل ما سواه . وقوله: ﴿ٱئۡتُونِي بِكِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ هَٰذَآ﴾، يقول تعالى ذكره : بكتاب جاء من عند الله من قبل هذا القرآن الذي أنزل عليّ ، **بأن ما تعبدون من**

(1) تفسير الطبري (14/ 164-165).
(2) هنا الطبري ينسب للمشركين أنهم نسبوا الربوبية بالخلق إلى آلهتهم .

الآلهة والأوثان خلقوا من الأرض شيئا، أو أن لهم مع الله شركا في السماوات، فيكون ذلك حجة لكم على عبادتكم إياها ؛ لأنها إذا صح لها ذلك صحت لها الشركة في النعم التي أنتم فيها ، ووجب لها عليكم الشكر ، واستحقت منكم الخدمة ، لأن ذلك لا يقدر أن يخلقه إلا الله ... (ثم قال) فتأويل الكلام إذن: ائتوني أيها القوم بكتاب من قبل هذا الكتاب، بتحقيق ما سألتكم تحقيقه من الحجة على دعواكم ما تدعون لآلهتكم ، أو ببقية من علم يوصل بها إلى علم صحة ما تقولون من ذلك ، ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٤﴾ في دعواكم لها ما تدعون ، فإن الدعوى إذا لم يكن معها حجة لم تُغنِ عن المدّعِي شيئا»[1].

فهنا يبيّنُ الطبريُّ أن حجة المشركين على عبادة آلهتهم منحصرةٌ في شيءٍ واحد ، وهو اعتقادهم فيها أنها خلقت أو شاركت في الخلق ، وأن الله تعالى ببيانه أنه لا خالق غيره قد ألزمهم بعدم تأليهها (بعدم عبادتها). ولو كانت العبادة لا علاقة لها بالربوبية كما يزعم المخالفون ، لسقطت هذه الحجة من أساسها عند الطبري وعند الناس كلهم .. سواكم.

وفي تفسير قوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ۝٣٤﴾ ، قال الطبري : «القول في تأويل قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ۝٣٤﴾، يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ : ﴿قُلْ﴾ يا محمد

(1) تفسير الطبري (21/ 111- 116).

﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ﴾ يعني من الآلهة والأوثان ﴿مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ يقول: من ينشئ خلق شيء من غير أصل، فيحدث خلقه ابتداءً ثم يعيده ، يقول : ثم يفنيه بعد إنشائه ، ثم يعيده كهيئته قبل أن يفنيه؟ فإنهم لا يقدرون على دعوى ذلك لها . **وفي ذلك الحجة القاطعة والدلالة الواضحة على أنهم في دعواهم أنها أرباب[1]، وهي لله في العبادة شركاء كاذبون مفترون.** فـ ﴿قُلْ﴾ لهم حينئذ يا محمد: ﴿ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ﴾ فينشئه من غير شيء ويحدثه من غير أصل ، ثم يفنيه إذا شاء، ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ إذا أراد كهيئته قبل الفناء. ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ يقول: فأي وجه عن قصد السبيل وطريق الرشد تُصرفون وتُقلبون»[2].

وهكذا يكرر الطبري بيانَ وجه حجة الله على خلقه في وجوب إفراده بالألوهية (العبادة) من خلال إثبات انفراده ﷻ بالربوبية ، وهو كثير جدا عند الطبري وعند كل المفسّرين سواه .

وعلى هذا : لو قال المشركون مستنكرين تلك الحجة الإلهية عليهم : من قال إن (الإله) لا يمكن أن يكون إلا مَن يخلق وينشئ بقدرته مثل السماوات والأرض ؟ لو كانوا لا يقرّون بأن (الألوهية) تستوجب الربوبية بالخلق والرزق والتدبير ، فكيف ستقوم الحجة عليهم بهذا الاحتجاج القرآني ؟! وبعبارة أخرى: لو قالوا : لا يلزم من عبادة غير الله أن يكون لغيره شيءٌ من خصائص الربوبية ؟ ما هو وجه

(1) إذن كان المشركون يزعمون أن آلهتهم أرباب ، عند الإمام الطبري .
(2) تفسير الطبري (12/ 177-178).

الحجة عليهم بهذه الحجج الإلهية التي هي من أكثر حججه تعالى على المشركين تكرارًا وأقواها ظهورًا في إيجاب إفراد الله بالعبادة ؟

والطبري والمفسرون جميعًا لم يَرِدْ في ذهنهم هذا الاعتراضُ الساقط ؛ لأنهم كانوا يعلمون أن (الإله) عند العرب هو من كان مستحقا للعبادة بما له من صفات الربوبية : إما ملكا ، أو شراكةً ، أو إعانةً ونُصرة. فإن كان (الإله) عند العرب هو المستحق لـ(العبادة) ، و(العبادة) عندهم هي الخضوع والحب الذي لا يكون إلا للرب أو لمن لديه قَدْرٌ من خصائصه ، فلا يمكن أن يكون للمشركين حجةٌ في رَدِّ حجةِ الله عليهم .

ولكن لو قيل في المجادلة عن المشركين لتكفير المسلمين وللدفاع عن المشركين في رد حجة الله عليهم : يصح الاحتجاج على المشركين بتقريرهم بتوحيد الربوبية من وجه آخر ، غير تلازم استحقاق العبودية بصفات الربوبية ، وهو أن يُقال : ما دام أن الله تعالى هو الخالق الرازق المدبّر فهو المستحق لأعمال فيها خضوعٌ وتَذلُّلٌ ما نسميه نحن بـ(العبادة)، دون من لا يخلق ولا يرزق ولا يدبِّر .

سيُقال في جوابه : لكن هذا الاعتراض الفاسد لا يُصحح وجوبَ إفرادِ الله تعالى بالعبادة بإثبات الربوبية له ﷻ ، كما أراد الله تعالى أن يُقيم به الحجةَ عليهم ، وإنما يُمكن أن يُصحِّحَ أنه سبحانه هو الأَوْلى بالعبادة ، وأنه تعالى هو أحرى من عُبد ، ولكنه لا يوجب إفرادَ الله بالعبادة ، فلا يكون في إثبات انفراد الله ﷻ بالربوبية ما يُلزم المشركين بتوحيد الله تعالى بالعبادة حسب هذا الاعتراض المجادِل عن المشركين .

وسوف يَلزم من تلك المجادلة بالباطل لوازمُ باطلةٌ أيضًا سوى أن أقصى ما سيكون به حقُّ الله في الإفراد بالعبادة هو الأفضلية والأولوية فقط ، وهي اللوازم التالية :

- سيلزم منه أن كل خضوعٍ عظيمٍ وتَذَلُّلٍ كبيرٍ سيكون عبادة ، وعندها سيكون من ذلَّ لطاغيةٍ جبارٍ فقبّل قدمه ومرّغ وجهه عندهما خشيةَ طُغيانه كافرًا . وهذا لا يقوله أحد، وإلا لكفَّر المكرَه ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾[1]. وكذلك من ذلَّ لغنيٍّ أشدَّ الذُّلِّ وأقبحه طمعًا في عطائه (من مال أو جاه)، حتى باع عِرْضَه له ، وأطاعه في كل قبيح : سيكون مشركا بذلك ، حتى لو كان لا يفعل ذلك إلا عصيانا ، لا جحودًا للأحكام ولا اعتقادا للربوبية فيه ، وهذا تكفيرٌ لا يقول به أحدٌ ؛ إلا الخوارجُ المكفِّرون بالكبائر ومن وافقهم ، وإن كان مثلُه عند سائر المسلمين سواهم فاجرًا مقبوحَ الأخلاقِ معدومَ المروءة .

- بل يلزم منه أن أي عمل لا يظهر فيه خضوعٌ وتذلل لا يكون عبادة (كالقيام والوضوء وغسل الجنابة والدعاء بطلب الأمر اليسير كتسهيل السهل وتقريب القريب)، وكمن عبَدَ إلهه بالرقص والغناء (كما سيأتي).

(1) سبب عدم تكفير المكره ليس هو النصّ فقط ، فليس حكم عدم تكفيره حكما غيرَ معلوم العلة . وإنما سببه بيّنته الآية في تمامها ، وهو أن المكره لم يعتقد الكفر ولا أعرض عن الإيمان ، بل ما زال مؤمنا في باطنه ، قال تعالى ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَـٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾﴾.

ـ ويلزم منه أن يستحق نصيبًا من العبادة كلُّ مخلوقٍ كان له سببٌ في رزقِ مخلوقٍ أو في نفعه أو ضرّه، وهذا هو جنس ما وقع من المشركين، ولن يختلف ما يصرفه المخلوق للمخلوق الذي له عليه منّةُ إحسانٍ أو دفعِ مضرّة من صور الخضوع والتذلل (كذل الولد لأبويه)[1] عما يصرفه المخلوقُ لله تعالى من العبادة.

فكل ذلكم سيكون (عبادة)، بناءً على هذا الاعتراض الساقط على حُجّةِ الله على خَلْقه الموجبةِ إفرادَه وحدَه (ﷻ) بالألوهية (العبادة).

وقد ذكر هذا الوجه من الإلزام، وعلاقته بالعبادة: مجدّدُ القارة الهندية في القرن الثاني عشر الهجري وهو الشاه ولي الله الدهلوي (ت1176هـ)، حيث قال: «**والإشراك في السجدة كان متلازمًا للإشراك في التدبير، كما أومأنا إليه**. وليس الأمر كما يظن بعض المتكلمين من أن توحيد العبادة حكمٌ من أحكام الله تعالى مما يختلف باختلاف الأديان، لا يطلب بدليل برهاني، **كيف ولو كان كذلك لم يُلزمهم الله تعالى بتفرده بالتخليق والتدبير**، كما قال عز من قائل: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾، إلى آخر خمس آيات[2]. **بل الحمق**

(1) قال تعالى ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾.

(2) هي قوله تعالى ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٥٩ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ۝٦٠ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦١ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٦٢ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٦٣﴾.

أنهم اعترفوا بتوحيد الخلق وبتوحيد التدبير في الأمور العظام، وسلّموا أن العبادة متلازمة معهما[1]، لما أشرنا إليه في تحقيق معنى التوحيد[2]، فلذلك ألزمهم اللّه بما ألزمهم، ولله الحجة البالغة».

وقوله: «في الأمور العظام» يتضمّن قيدًا لما أقرّ المشركون به من تدبير الربوبية حسب رأيه، وهو أن المشركين إنما أقروا بالربوبية في الأمور العِظام، دونما سواها من شؤون تدبير الرب، وهي شؤون التدبير الأصغر شأنًا في نظرهم، مما يُظهر أن إقرار المشركين بالربوبية كان إقرارًا منقوصا عند الدِّهلوي، خلافا للمردود عليهم. حيث قال الدِّهلوي في الموضع الذي أحال إليه هنا: «والمشركون وافقوا المسلمين في تدبير الأمور العظام، وفيما أُبرم وجُزم، ولم يترك لغيره خِيَرة. ولم يوافقوهم في سائر الأمور: ذهبوا إلى أن الصالحين من قبلهم عبدوا الله وتقرّبوا إليه، فأعطاهم اللّه الألوهية، فاستحقّوا العبادة من سائر خلق الله. **كما أن ملك الملوك يخدمه عبده**[3]، فيُحسن خدمتَه، فيعطيه خِلعة الملك، ويُفوِّض إليه تدبير بلد من بلاده[4]، فيستحق السمع والطاعة من أهل ذلك البلد. وقالوا: لا تُقبل عبادة الله إلا مضمومةً بعبادتهم، بل الحق في غاية التعالي، فلا تُفيد عبادته تَقرُّبا منه، بل لا بد من عبادة هؤلاء ليقربوا إلى الله

(1) هذا هو موضع الشاهد: أن المشركين كانوا مسلّمين بتلازم العبادة بالربوبية.

(2) وهو الكلام الذي سيتم نقله قريبا.

(3) هذه هي صورة الولي من الذل والعضيد المعاون: وهي الخدمة المقدَّمة من العبد للرب ﷻ، فهي كخدمة العبد لسيده، فيما ينفع السيد ويعينه.

(4) ليس هذا تفويضَ كاملِ السلطان، كتفويضِ الله لملائكته بما أوكله الله لهم من قبض الأرواح وتقسيم الأرزاقَ. وإنما هو تفويض ناقص السلطان، الذي يحتاج المعاون والظهير.

زُلفى. وقالوا: هؤلاء يسمعون ويبصرون ويشفعون لعبادهم ، ويدبرون أمورهم ، وينصرونهم ، فنحتوا على أسمائهم أحجارا ، وجعلوها قبلة عند توجههم إلى هؤلاء . فخلف من بعدهم خلف، فلم يفطنوا للفرق بين الأصنام وبين مَن هي على صورته ، فظنوها معبوداتٍ بأعيانها[1]، ولذلك رد الله تعالى عليهم : تارة بالتنبيه على أن الحكم والملك له خاصة ، وتارة ببيان أنها جمادات ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾»[2].

وبهذا البيان عن وجه حجة الله تعالى على المشركين بإيجاب إفراده سبحانه بالعبادة بتذكيرهم بانفراده ﷻ بالربوبية ستصبح الآيات التي يستشهد بها المكفِّرون على تكفير المسلمين بما أسموه (شرك العبادة) حجةً عليهم ، تبيِّن سوء فهمهم وضلالة رأيهم ؛ لأن تلك الآيات نفسها أثبتت التلازم بين توحيد العبادة وتوحيد الربوبية ، وأن العمل لا يكون عبادةً أصلا إلا إذا صُرِف لمن اعتُقدت فيه الربوبية أو بعض خصائصها .

---

(1) معبودات لأعيانها : أي أن الأصنام بذاتها تدبر وتضر وتنفع بما حلّ فيها من روح الرب (سبحانه وتعالى) أو نحو ذلك من خيالات المشركين وتخرصاتهم ، وسيأتي من كلامه ﷺ (ص 103)، ما يزيد اليقين بأنه لا يعرف الشرك في العبادة إلا مقترنًا بالشرك في الربوبية .
(2) حجة الله البالغة للدهلوي (1/ 208-209).

المبحث الثاني

وُجودُ صورةٍ من صُوَرِ الشرك في الربوبية لا تُعارض الإثباتَ المجمَلَ للربوبية يقطع ببطلان احتجاجهم بآيات إثبات المشركين المجمل للربوبية

إن من أهمّ ما يُنهي ذلك الاحتجاجَ الباطل بتلك الآيات الكريمات التي تَذْكُر الإقرارَ المجمَلَ للمشركين بالربوبية لله تعالى، على ما بيناه آنفًا من وجه احتجاج غلاة التكفير بما يسمونه بشرك العبادة وهو ليس منه: هو وُجودُ صورةٍ من صُوَرِ الشرك في الربوبية التي بيّنها القرآنُ الكريم لا تُعارض ذلك الإثباتَ المجمَلَ للربوبية الذي حكاه الله تعالى عن المشركين في تلك الآيات التي يحتجّ بها المكفِّرون. إذْ إن وجود صورة من صور شرك الربوبية لا تنافي الإثبات المجمل للربوبية الذي كان المشركون قد اعترفوا به (مع الشك والكذب في هذا الإقرار، كما سيأتي) تجعل احتجاجَهم بتلك الآيات على وجود شركٍ في الألوهية دون أن يكون فيه إخلالٌ بالربوبية احتجاجًا باطلًا؛ لأنه بوجود تلك الصورة يكونون قد تمسكوا بما لا حجة لهم فيه؛ لأن

القرآن الكريم قد أثبت صورةً للشرك في الربوبية لا تنافي الاعتراف المجمل بالربوبية لله تعالى الذي كان يزعمه مشركو العرب.

وإني لأعجب من شدة غفلتهم عن هذا الإثبات القرآني الذي ينقض استدلالهم من أساسه، ورغم تنبيهي لهم عليه منذ سنوات[1].

وقبل أن أذكر الآيات التالية التي حصرت صور الشرك، فلم تدع لأحد أن يستدرك على كتاب الله باختراع صورة جديدة لما يزعم أنه شرك، أنبه إلى خطورة تصور إمكان إيهام استنباط صورة للشرك لم يبيّنها الله تعالى أوضح بيانٍ في كتابه الكريم؛ لأن بيان التوحيد والتحذير من نقيضه هو أساس دين الإسلام، وهو أساس دعوة الأنبياء كلهم ﷺ وعلى رأسهم سيدهم وإمامهم رسولُنا ﷺ، فلا يمكن أن يكون القرآن الكريم لم يحصر صور الشرك حصرا واضحا بيّنًا لا يُختلف فيه، لا يُمكن أن لا يكون في كتاب الله ما يقطع بحصر صور الشرك لكي يحذرها المؤمنون غاية الحذر؛ لأن إيمانهم وإسلامهم وتوحيدهم سيكون مهدَّدًا بالبطلان بغير مثل هذا البيان القاطع المانع من أي اختلاف في الفهم والاستدلال.

ولا شك أن هذا قد وقع، وأن الله تعالى قد أبان عن صور الشرك كلها في كتابه الكريم، ولم يدع منها صورةً واحدة.

---

(1) في مقالي: (العبادة بوابة التوحيد وبوابة التكفير) المنشور سنة 1435هـ:

http://www.dr-alawni.com/articles.php?show=164

كما أنني سجلت دروسا على اليوتيوب حول شرك العبادة قبل ثلاث سنوات، ونُشرت سنة 2020:

https://youtu.be/EdOim-DNH-g

وإليكم هذا البيان القرآني الشافي، والذي تضمّن صورةَ شرك الربوبية التي يتغافل عنها المكفرون وتُسقط تقريرهم واحتجاجَهم من أساسه، بل تُثبت أنه بلا أساسٍ أصلا:

صورة الولي من الذل

الآية الأولى: يقول الله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ ۖ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا ﴿١١١﴾﴾.

قال الطبري في تفسيرها، وفي بيان المقصود بالولي من الذل: «يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: ﴿وَقُلِ﴾ يا محمد: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ فيكون مربوبا لا ربا، لأن رب الأرباب لا ينبغي أن يكون له ولد. ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ فيكون عاجزا ذا حاجة إلى معونة غيره ضعيفا، ولا يكون إلها من يكون محتاجا إلى معين على ما حاول، ولم يكن منفردا بالملك والسلطان. ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ ۖ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا ﴿١١١﴾﴾ يقول: ولم يكن له حليفٌ حالفه من الذل الذي به، لأن من كان ذا حاجة إلى نصرة غيره، فذليل مَهين، ولا يكون من كان ذليلا مهينا يحتاج إلى ناصر إلهًا يُطاع. ﴿وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا﴾ يقول: وعظم ربك يا محمد بما أمرناك أن تعظمه به من قول وفعل، وأطعه فيما أمرك ونهاك»[1].

صورة الظهير المعين

والآية الثانية: هي قوله تعالى ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ

---

(1) تفسير الطبري (15/ 137-138).

فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾.

قال الطبري في تفسيرها: «فقل يا محمد لهؤلاء المشركين بربهم من قومك، الجاحدين نعمنا عندهم: ادعوا أيها القوم الذين زعمتم أنهم لله شريك من دونه، فسلوهم أن يفعلوا بكم بعض أفعالنا، بالذين وصفنا أمرهم من إنعام أو إياس، فإن لم يقدروا على ذلك، فاعلموا أنكم مبطلون؛ لأن الشِّرْكَة في الربوبية[1] لا تصلح ولا تجوز.

ثم وصف الذين يدعون من دون الله، فقال: إنهم لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض من خير ولا شر ولا ضر ولا نفع، فكيف يكون إلها من كان كذلك.

وقوله: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾ يقول تعالى ذكره: ولا هم إذ لم يكونوا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض منفردين بملكه من دون الله يملكونه على وجه الشِّرْكة؛ لأن الأملاك في المملوكات لا تكون لمالكها إلا على أحد وجهين: إما مقسوما، وإما مشاعا؛ يقول: وآلهتهم التي يدعون من دون الله لا يملكون وزن ذرة في السموات ولا في الأرض، لا مشاعا ولا مقسوما، فكيف يكون من كان هكذا شريكا لمن له ملك جميع ذلك.

وقوله: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾﴾ يقول: وما لله من الآلهة التي يدعون من دونه معين على خلق شيء من ذلك، ولا على حفظه،

(1) هنا يجعل الطبري شرك العرب شركا في الربوبية، كعادته في تفسيره.

إذ لم يكن لها ملك شيء منه مشاعا ولا مقسوما، فيقال: هو لك شريك من أجل أنه أعان وإن لم يكن له ملك شيء منه»[1].

فبيّن الطبري أن الشرك هنا على ثلاثة أنواع:

1. ادّعاءُ الملك المستقلّ للشريك.
2. ادّعاءُ الشَّراكة في الملك.
3. ادّعاءُ الإعانة، دون مُلكٍ مستقلٍّ ولا مُلكٍ بالشراكة.

تصريح ابن تيمية تصريحًا قاطعَ الدلالة أن صور الشرك كلها تنحصر فيما تأسس على الشرك في الربوبية

وفي هذا السياق ذكر ابن تيمية ﷺ هذه الآية ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾، ثم قال في تفسيرها: «فذكر سبحانه الأقسام الممكنة، **فإن المشرك الذي يدعو غير الله ويرجوه ويخافه:**

- **إما أن يجعله مالكا.**
- **أو شريكا.**
- **أو ظهيرا.**
- **أو شفيعا.**

وهكذا كل من طُلب منه أمرٌ من الأمور: إما أن يكون مالكا مستقلا به، وإما أن يكون شريكا فيه، وإما أن يكون عونًا وظهيرًا لربِّ الأمر، وإما أن يكون سائلا محضا وشافعا إلى رب الأمر. فإذا انتفت هذه الوجوه: امتنعت الاستغاثة به.

(1) تفسير الطبري (19/272-273).

ولهذا كان الناس بعضهم مع بعض من الملوك وغيرهم فيما يتساءلونه لا يخرجون عن هذه الأقسام : إما أن يكون لكل منهما ملك متميز عن الآخر ، فيطلب من هذا ما في ملكه ومن هذا ما في ملكه . وإما أن يكون أحدهما شريكا للآخر ، فيطلب منه ما يطلب من الشريك . وإما أن يكون أحدهما من أعوان الآخر وأنصاره وظُهرانه ، كأعوان الملوك ، فهو محتاج إليهم ، فيطلب منهم ما يحتاج إليه . فإذا انتفت هذه الوجوه لم يبق إلا مجرد طلب محض وسؤال من غير حاجة بالمسئول إلى السائل الشافع.

والمشركون بالله كل منهم في نوع من هذه الأنواع : ... (إلى أن قال) **ولم يُثبت سبحانه إلا الشفاعة ، لكن أثبت شفاعةً مقيّدةً[1] ليست هي الشفاعة التي يظنها المشركون** فقال تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ٢٣﴾»[2] .

وقال ابن تيمية أيضًا في تفسيرها في موضع آخر : «فبيَّنَ أن كل من دُعي من دونه ليس له ملك ، ولا شرك في الملك ، ولا هو ظهير ، وأن شفاعتهم لا تنفع إلا لمن أذن له .

وهذا بخلاف الملوك ؛ فإن الشافع عندهم قد يكون له ملك ، وقد يكون شريكا لهم في الملك ، وقد يكون مظاهرًا لهم معاونًا لهم على ملكهم ، وهؤلاء يشفعون عند الملوك بغير إذن الملوك هم وغيرهم ، والملك يقبل شفاعتهم ، تارة بحاجته إليهم ، وتارة لخوفه منهم ، وتارة

(1) في المصدر (مفيدة) بالفاء ! وهو خطأ واضح .
(2) الرد على المنطقيين لابن تيمية (529-531).

لجزاء إحسانهم إليه ومكافأتهم ولإنعامهم عليه، حتى إنه يقبل شفاعة ولده وزوجته لذلك ، فإنه محتاج إلى الزوجة وإلى الولد ، حتى لو أعرض عنه ولده وزوجته لتضرر بذلك ، ويقبل شفاعة مملوكه ، فإذا لم يقبل شفاعته يخاف ألا يطيعه ، أو أن يسعى في ضرره . وشفاعة العباد بعضهم عند بعض كلها من هذا الجنس، فلا يقبل أحد شفاعة أحد إلا لرغبة أو رهبة.

والله تعالى لا يرجو أحدًا، ولا يخافه، ولا يحتاج إلى أحد ، بل هو الغنيّ ... (إلى أن قال) والمشركون يتخذون شفعاء من جنس ما يعهدونه من الشفاعة»[1].

وقال ابن تيمية في موضع آخر : «فنفى أن يكون لغيره معه ملك ، أو شريك في الملك ، أو مظاهرة له ، ولم يُثبت من الشفاعة النافعة إلا ما كان بإذنه ، وهذه الشفاعة التي يؤمن بها المؤمنون ، كشفاعة نبينا محمد ﷺ يوم القيامة ؛ فإنه باتفاق أهل السنة والجماعة له شفاعات في القيامة ، حتى يشفع في أهل الكبائر من أمته ، كما استفاضت بذلك الأحاديث الصحيحة ، كما كان يدعو ويشفع لهم في حياته. وكذلك يشفع غيرُه ممن يأذن الله له في الشفاعة. **لكن ليست هي الشفاعة التي يُثبتها أصناف المشركين** من غير أهل الكتاب والصابئين ومن ضاهاهم من أهل الكتاب كالنصارى ومن ضاهاهم من هذه الأمة كالمتفلسفة والملاحدة والإسماعلية وكأهل المضنون به[2] وغيرهم ؛

(1) مجموع الفتاوى (1/ 128-129)، والواسطة بين الحق والخلق لابن تيمية (28-30).
(2) إشارة إلى كتاب (المضنون به عن غير أهله) المنحول للإمام الغزالي ، وكان ابن تيمية يُصَحِّحُ نسبته إليه، والصحيح الذي لا شك فيه أنه مكذوب على الغزالي .

فإنهم جعلوا الشفاعة تنفع بدون دعاء الشافع لله، وبدون إذن الرب له في الشفاعة »[1].

وقال ابن تيمية أيضًا في موضع آخر: «**فنفى عما سواه كل ما يتعلق به المشركون**[2]:

- **فنفى أن يكون لغيره ملك.**
- **أو قسط من الملك.**
- **أو يكون عونا لله.**
- **ولم يبق إلا الشفاعة**؛ فبين أنها لا تنفع إلا لمن أذن له الرب كما قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾، وقال تعالى عن الملائكة: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾. وقال: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ٢٦﴾. **فهذه الشفاعة التي يظنها المشركون هي منتفية يوم القيامة كما نفاها القرآن»**[3].

وقال ابن تيمية أيضًا في موضع آخر: «فبيّن سبحانه أن من دُعي من دون الله من جميع المخلوقات من الملائكة والبشر وغيرهم أنهم لا يملكون مثقال ذرة في ملكه، وأنه ليس له شريكٌ في ملكه، بل هو سبحانه له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، وأنه ليس له

(1) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (5/ 149).

(2) **تنبّه لهذه الكلية: «كل ما يتعلق به المشركون»، لتعلم أن ابن تيمية لا يمكن أن يدعي شركا في الألوهية لا ينبعث من شرك بالربوبية.**

(3) مجموع الفتاوى (7/ 77-78).

عون يعاونه كما يكون للملك أعوان وظهراء، وأن الشفعاء عنده لا يشفعون إلا لمن ارتضى. فنفى بذلك وجوه الشرك؛ وذلك أن من يُدْعون من دونه:

- إما أن يكون مالكا.
- وإما أن لا يكون مالكا، وإذا لم يكن مالكا:
  - فإما أن يكون شريكا.
  - وإما أن لا يكون شريكا: وإذا لم يكن شريكا:
    - فإما أن يكون معاونا.
    - وإما أن يكون سائلا طالبا

فالأقسام الأول الثلاثة وهي: الملك والشركة والمعاونة منتفية، وأما الرابع فلا يكون إلا من بعد إذنه، كما قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾، وكما قال تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ٢٦﴾، وقال تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلۡ أَوَلَوۡ كَانُواْ لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَعۡقِلُونَ ٤٣ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗاۖ لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٤٤﴾، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ وَلَا شَفِيعٍۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ٤﴾، وقال تعالى ﴿وَأَنذِرۡ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحۡشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ لَيۡسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيّٞ وَلَا شَفِيعٞ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ٥١﴾، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤۡتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ

عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۗ أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾، فإذا جعل من اتخذ الملائكة والنبيين أربابا كافرا، فكيف من اتخذ من دونهم من المشايخ وغيرهم أربابا؟!(1)»(2).

وقال في موضع آخر: «أخبر سبحانه أن **ما يُدعى من دونه**(3) ليس له مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض، ولا شرك في ملك، ولا إعانة على شيء. **وهذه الوجوه الثلاثة: هي التي ثبت بها حق الغير**؛ فإنه إما أن يكون مالكا للشيء مستقلا بملكه، أو يكون مشاركا له فيه نظير، أو لا ذا ولا ذاك، فيكون معينا لصاحبه: كالوزير والمشير والمعلم والمنجد والناصر. فبيَّن سبحانه أنه ليس لغيره ملك لمثقال ذرة في السموات ولا في الأرض، ولا لغيره شرك في ذلك لا قليل ولا كثير؛ فلا يملكون شيئا؛ ولا لهم شرك في شيء؛ ولا له سبحانه ظهير: وهو المظاهر المعاون، فليس له وزير ولا مشير ولا ظهير. وهذا كما قال سبحانه:﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلِيّٞ مِّنَ ٱلذُّلِّۖ وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرَۢا ﴿١١١﴾﴾، فإن المخلوق يوالي المخلوق لذله؛ فإذا كان له من يواليه عز بوليه؛ والرب تعالى لا يوالي أحدا لذلته تعالى، بل هو العزيز بنفسه، ومن

(1) تنبه أن ابن تيمية وصف فعل من يكفرهم بأنهم اتخذوا المشايخ أربابًا.
(2) مجموع الفتاوى (27/ 66-67).
(3) (ما) اسم موصول من صيغ العموم.

كان يريد العزة فلله العزة جميعا، وإنما يوالي عباده المؤمنين لرحمته ونعمته وحكمته وإحسانه وجوده وفضله وإنعامه»(1).

وقال ابن تيمية أيضًا: «ومن دعا من لا يسمع دعاءه أو يسمع ولا يستجيب له فدعاؤه باطل وضلال، وكل من سوى الله إما أنه لا يسمع دعاء الداعي، أو يسمع ولكن لا يستجيب له؛ **فإن غير الله لا يستقلّ بفعل شيء ألبتة**. وقد قال تعالى:﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾: فغير الله لا مالك لشيء، ولا شريك في شيء، ولا هو معاون للرب في شيء؛ بل قد يكون له شفاعة إن كان من الملائكة والأنبياء والصالحين، ولكن لا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له، فلا بد أن يأذن للشافع أن يشفع، وأن يأذن للمشفوع له أن يشفع له، ومن دونه لا يملكون الشفاعة ألبتة، **فلا يصلح من سواه لأن يكون إلها معبودا**(2)، كما لا يصلح أن يكون خالقا رازقا، لا إله إلا هو وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير»(3).

وهذه النصوص محكمة قاطعة بأن الشرك عند ابن تيمية ينحصر فيما انبعث من الشرك في الربوبية، وهي عبارات صريحة لا تقبل

(1) مجموع الفتاوى (8/ 519-520)، وجامع المسائل - المجموعة السابعة- (1/ 40-41).
(2) وهنا بيّن ابن تيمية من هو الإله المعبود، معلّقًا الألوهية بالربوبية: فبيّن أنه إن لم يكن المدعوّ دعاء عبادة هو المالك أو الشريك في الملك أو معاون الملك أو الشفيع بلا إذن (باستقلال)، فلن يكون إلهًا.
(3) مجموع الفتاوى (13/ 205).

التأويل . أقول ذلك لأني أعلم أن غلاة التكفير يستدلون بعبارات أخرى لابن تيمية يزعمون دلالتها على قولهم ، وهم أهل سوء فهم وتحريف للمعاني بما يوافق أهواءهم ، لا يوثق بفهم بعضهم ، ولا بموضوعية بعضهم الآخر وأمانته فيما يدّعونه من فهوم وما ينسبونه للعلماء من مقالات ومذاهب . ولذلك لا ينبغي لمريد الحق أن يقبل دعاواهم دون تمحيص ، ورجوع للمصادر الأصلية التي تحكي كلام ابن تيمية أو غيره من أهل العلم .

بيانُ أن ما ينقلونه عن ابن تيمية مما يزعمونه مؤيِّدًا تقريرَهم لن يُصحِّحَ نسبةَ تقريرهم إليه ﵀

وحتى أُعين مبتغي الحق على اكتشاف زور دعاواهم بالأقوال التي ينقلونها عن ابن تيمية زاعمين موافقتها لتقريرهم : في أن الشرك في العبادة قد يقع من دون أن يكون منبعثًا من شرك الربوبية ، عليه أن يسألهم السؤال التالي : هل تَخرُجُ أقوالُ ابن تيمية التي تحتجون بها عن أن يتحقق فيها أحد احتمالين :

الأول : أن تكون ظاهرةَ الدلالة على زعمكم ، لكنها غير قاطعة الدلالة عليه .

الثاني : أن تكون قاطعةَ الدلالة عليه مُحْكَمةً لا تحتمل إلا معنى واحدًا .

فإن كانت أقوالُ ابن تيمية التي تستندون إليها كلُّها من النوع الأول (الظني الدلالة) : فيجب تفسيرُها بإرجاعها إلى دلالة التعبير القطعيّ المحكَم الذي لا اشتباه في دلالته ولا احتمال ، وهو كلامه السابق القاطع بعدم وقوع شرك العبادة إلا ناشئًا عن شِرْكٍ في الربوبية ، وبَطَلَ بذلك احتجاجُكم بالنُّقول التي تزعمونها عن ابن تيمية ؛ إذ الذي بيّنَ سوءَ فهمكم وبُطلانَ ما تنسبونه لابن تيمية هذا المنهجُ الواجبُ مع كل

لفظينِ متعارضَينِ في الظاهر : يكون أحدُهما قطعيَّ الدلالة ، وثانيهما ظنيَّ الدلالة ، وهو أن يُؤوَّل الظنيُّ بما يوافق القطعيَّ .

وإن كانت كلها قطعية الدلالة : فلا يمكن الجمع والتأويل بين الدلالات القطعية . فهنا عارض القطعيُّ قطعيًا :

- فإما أن لابن تيمية اجتهادًا قديما تراجع عنه ، ولذلك وقع التناقض بين كلاميه . وعندها وجب بيان الأقدم من قوليه والأخير ، ليكون الأخير من قوليه هو الذي استقرّ عليه اجتهاده ، وهو الذي يُنسب إليه أنه مذهبه ؛ لأنه يُمثِّل تطوره الاجتهاديَّ الأخير؛ ولأنه لا يصح أن أنسب إليه ما صار يعدّه هو نفسُه خطأً مرجوعًا عنه .
- وإما أن أحدها صحيح عنه والآخر لا يصح ، وعندها يلزمك بيان وجه الشك في الكتاب المنسوب إليه . فإن وُجد القولان المتناقضان في عدد من كتبه الثابتة عنه أنها من تأليفه : بطل احتمال التشكيك في ثبوت النقل عنه .
- وإما أن ابن تيمية تَناقَض واضطرب قوله في هذه المسألة ، وعندها : لا يُنسب لمضطربٍ قولٌ ولا مذهبٌ فيما اضطرب فيه ؛ لأنك مهما نسبتَ إليه أحدَ قوليه نازعك في تصحيح نسبته إليه قولُه الآخر المناقِض له ، فلا تستقيمُ لك أبدًا نسبةُ أحد قوليه المتناقضين إليه إلا بالخيانة العلمية وبالتلبيس .

وقد تبيّن أن كلام ابن تيمية في حَصْرِ صور الشرك فيما انبعث من شرك الربوبية كلامٌ قطعي الثبوت والدلالة ، ويؤيده عليه تلميذُه الحامل لعلمه ابن قيّم الجوزية (كما سيأتي)، فثبت بذلك أنه لا يمكن

رد هذا الكلام منه ؛ إلا بزعم وجود كلام قطعي الدلالة يناقضه . وعندها طالِبْ مدّعي ذلك بإبرازه ، فإن أبرزه ، وكان قطعيا في دلالته كما زعم ، أو توهّمته كذلك ، ولم يمكن التشكيك في صحة نسبته إلى ابن تيمية ، لم يبق إلا أحد احتمالين :

- القـولُ بتغـير الاجتهـاد ، ولابـد أن نُحـدِّدَ القـولَ المتأخـر بدليلـه ، ولا يكـون ذلـك بالخيـالات والأهـواء .
- أو نسبة الاضطراب لتقرير ابن تيمية ، ولكنّ الأصل عدمه ؛ إذ نسبة الاضطراب للعالم هو آخر الاحتمالات التي لا يُلجأ إليها إلا عند العجز عما سواه !

والحق أنه إن كان لابن تيمية قولان في المسألة ، وإن كان قد تغيّر اجتهاده فيها ، فسيكون القول الذي يحصر فيه ابن تيمية حصرا قاطعا صور الشرك فيما صدر عن شركٍ في الربوبية ؛ لأنه مع تكرره في مواضع عديدة فهو موجودٌ في كتب متأخرة نوعًا ما : كـ(الرد على المنطقيين) المؤلف سنة 709هـ ، و(درء تعارض العقل والنقل) المؤلف بين سنتي (712هـ) و(718هـ)[1] .

ومن الأمور التي قد ترجح تراجع ابن تيمية ، أو تؤكد مذهبه الموافق لما نقلتُه عنه هنا : ما حكاه صديق ابن تيمية والمحبّ له المتأثر به المحدّث الحافظ والمؤرخ الثقة : عَلَمُ الدين البِرْزالي (ت739هـ)، في أحداث سنة 707هـ ، حيث قال : «وفي شوال منها : شكى شيخُ الصوفية بالقاهرة كريمُ الدين الآمُلي وابن عطاء وجماعةٌ نحو الخمسمائة من الشيخ تقي الدين ابن تيمية ، وكلامه في ابن عربي وغيره ، إلى الدولة . فردوا

(1) انظر مقالة بعنوان : الترتيب الزمني لمؤلفات ابن تيمية للدكتور حماد بن زكي الحماد .

الأمر في ذلك إلى الحاكم الشافعي ، وعُقد له مجلس ، وادعى عليه ابن عطاء بأشياء ، فلم يثبت شيءٌ منها ، لكنه اعترف أنه قال : "لا يُستغاث بالنبي ﷺ استغاثةً بمعنى العبادة ، ولكن يُتوسل به". فبعض الحاضرين قال : ليس في هذا شيء. ورأى قاضي القضاة بدر الدين أن هذا إساءة أدب ، وعنّفه على ذلك . فحضرت رسالةٌ إلى القاضي أن يعمل معه ما تقتضيه الشريعة في ذلك ، فقال القاضي : قد قلت له ما يُقال لمثله»[1].

وحكى هذه القصة تلميذُ ابن تيمية المعظِّم له : وهو الحافظ ابن كثير (ت774هـ) في كتابه (البداية والنهاية) لكن باختلافات يسيرة ، وفيها فائدة . قال ابن كثير : «قال البِرْزالي : وفي شوال منها : شكى الصوفية بالقاهرة على الشيخ تقي الدين وكلامِه في ابن عربي وغيره إلى الدولة، فردّوا الأمر في ذلك إلى القاضي الشافعي ، فعُقد له مجلس ، وادّعى عليه ابن عطاء بأشياء ، فلم يثبت عليه منها شيء ، لكنه قال : "لا يُستغاث إلا بالله ، ولا يُستغاث بالنبي ﷺ استغاثةً بمعنى العبادة ، ولكن يُتوسل به ويُتشفع به إلى الله". فبعض الحاضرين قال : ليس عليه في هذا شيء ، ورأى القاضي بدر الدين ابن جماعة أن هذا فيه قلة أدب ..»[2].

ونقل هذه الحكاية أيضًا ابنُ رجب الحنبلي (ت795هـ)، في (ذيل طبقات الحنابلة)[3].

(1) المقتفى لتاريخ أبي شامة لعلم الدين البرزالي – تحقيق : د/ عبد لرحمن العثيمين ود/ تركي بن فهد آل سعود ، ود/ بشار عواد معروف . الطبعةالأولى : سنة 1440هـ . دار ابن حزم : بيروت ، ودار الآثار الشرقية : عَمان – (317/4).

(2) البداية والنهاية لابن كثير – طبعة دار هجر – (18/ 74-75).

(3) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب – تحقيق : د/ عبد الرحمن العثيمين – (4/ 515). وعن كتاب ابن رجب نقلها أصحاب (الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون)، دون أي تعليق – الطبعة الثانية – (477).

ففي هذا النقل الثابت يقيد ابن تيمية المنع من الاستغاثة بالنبي ﷺ بأن تكون استغاثةً بمعنى العبادة ، وهو قيد واضح ، يدل بأن الاستغاثة بالنبي ﷺ قد تكون عبادة له وقد لا تكون عبادة ؛ إذ لو كانت الاستغاثة مطلقا عبادة عند ابن تيمية لماذا يقيد الاستغاثة بكونها عبادة في سياق ما لا يجوز إلا لله تعالى ؟ ولا شك أن استغاثة العبادة بغير الله تعالى هي عند كل الأمة شركٌ بالله تعالى . ثم يفاجئنا هذا النقل الثابت : أن ابن تيمية يجيز التوسل والتشفع بالنبي ﷺ ، ليؤكد لنا ما كان يمنعه .

وبهذا يتبيّن أنه لا مجال لسحب ابن تيمية في صفِّ غلاة التكفير بشرك العبادة ممن يدّعون الانتساب إليه !!

تصريح ابن قيم الجوزية تصريحًا قاطعَ الدلالة أن صور الشرك كلها تنحصر فيما تأسس على الشرك في الربوبية

وهذا ابن قيم الجوزية رحمه الله يقول : «وإذا تَتَبَّعَ المتتبِّعُ ما في كتاب الله ، مما حاجَّ به عبادَه : في إقامة التوحيد ، وإثبات الصفات ، وإثبات الرسالة والنبوة ، وإثبات المعاد وحشر الأجساد ، وطرق إثبات علمه بكل خفي وظاهر ، وعموم قدرته ومشيئته ، وتفرده بالملك والتدبير ، وأنه لا يستحق العبادة سواه = وجد الأمر في ذلك على ما ذكرناه : من تصرف المخاطبة منه سبحانه في ذلك على أجل وجوه الحجاج وأسبقها إلى القلوب وأعظمها ملاءمة للعقول وأبعدها من الشكوك والشُّبَه ، في أوجز لفظ وأبينه وأعذبه وأحسنه وأرشقه وأدله على المراد ، **وذلك مثل قوله تعالى فيما حاجَّ به عباده من إقامة التوحيد وبطلان الشرك وقطع أسبابه وحسم مواده كلها:** ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾، **فتأمل كيف**

أخذت هذه الآية على المشركين بمجامع الطرق التي دخلوا منها إلى الشرك ، وسَدّتْها عليهم أحكم سَدٍّ وأبلغه ؛ فإن العابد إنما يتعلق بالمعبود لما يرجو من نفعه ، وإلا فلو لم يرج منه منفعة لم يتعلق قلبه به[1]، وحينئذ فلا بد أن يكون المعبود مالكا للأسباب التي ينفع بها عابده ، أو شريكا لمالكها ، أو ظهيرا أو وزيرا ومعاونا له ، أو وجيها ذا حرمة وقدر يشفع عنده ، **فإذا انتفت هذه الأمور الأربعة من كل وجه وبطلت : انتفت أسباب الشرك وانقطعت موادُّه** . فنفى سبحانه عن آلهتهم أن تملك مثقال ذرة في السموات والأرض ، فقد يقول المشرك : هي شريكة لمالك الحق ، فنفى شركتها له ، فيقول المشرك : قد تكون ظهيرا ووزيرا ومعاونا ، فقال ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾﴾، فلم يبق إلا الشفاعة ، فنفاها عن آلهتهم ، وأخبر أنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه ، فهو الذي يأذن للشافع ، فإن لم يأذن له لم يتقدم بالشفاعة بين يديه ، كما يكون في حق المخلوقين ، فإن المشفوع عنده يحتاج إلى الشافع ومعاونته له ، فيقبل شفاعته وإن لم يأذن له فيها. وأما من كل ما سواه فقيرٌ إليه بذاته ، وهو الغني بذاته عن كل ما سواه ، فكيف يشفع عنده أحد بدون إذنه؟!»[2].

وقال ابن القيم في موضع آخر : «**وقد قطع الله تعالى الأسبابَ التي تعلق بها المشركون جميعَها**، قطعًا يعلم من تأمله وعرفه أن من اتخذ من دون الله وليا أو شفيعا فهو كمثل العنكبوت اتخذت بيتا ،

(1) هنا يثبت ابن القيم أنه لا وجود لعابد يتعلق بمعبود إلا وهو يرجو نفعه ، وهذا ما لا يخالف فيه إلا البله ممن يريد الانتصار للباطل بكلام لا يقبله نقل ولا عقل .

(2) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة لابن القيم (2/ 460-462).

وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت ، فقال تعالى ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾.

فالمشرك إنما يتخذ معبوده لما يعتقد أنه يحصل له به من النفع[1]، والنفع لا يكون إلا ممن فيه خصلة من هذه الأربع :

- **إما مالك لما يريده عبادُه منه .**
- **فإن لم يكن مالكا : كان شريكا للمالك .**
- **فإن لم يكن شريكا له : كان مُعينًا له وظَهيراً .**
- **فإن لم يكن مُعينا ولا ظهيرا : كان شفيعًا عنده .**

فنفى سبحانه المراتب الأربع نفيا مترتبًا متنقِّلًا من الأعلى إلى ما دونه : فنفى الملك، والشِّرْكة، والمظاهرة، والشفاعة التي يطلبها المشرك ، وأثبت شفاعة لا نصيب فيها لمشرك ، وهي الشفاعة بإذنه .

فكفى بهذه الآية نورًا وبرهانا ونجاة ، وتجريدا للتوحيد ، وقطعا لأصول الشرك ومواده ، لمن عقلها[2].

والقرآن مملوء من أمثالها ونظائرها، ولكن أكثر الناس لا يشعرون بدخول الواقع تحته وتضمُّنه له، ويظنونه في نوعٍ وقوم قد خَلَوا من قبل

(1) هنا يثبت ابن القيم مرة أخرى أنه لا وجود لعابد يتعلق بمعبود إلا وهو يرجو نفعه ، وهذا ما لا يخالف فيه إلا البله ممن يريد الانتصار للباطل بكلام لا يقبله نقلٌ ولا عقل .

وإنما نكرر التأكيد ؛ لأن المعاند قد يحتاج إليه .

(2) سبحان من خلق في من يقرأ هذا الكلام ، ثم يخالف كتاب الله ، فيزعم وجود شرك بخلاف ما بيّنه الله هذا البيان الذي فيه الكفاية نورًا وبرهانا ونجاة ، وتجريدا للتوحيد ، وقطعا لأصول الشرك ومواده !!

ولم يُعقبوا وارثًا، وهذا هو الذي يحول بين القلب وبين فهم القرآن»[1].

ولابن القيم كلامٌ مهم في بيان حقيقة الشرك ، وأنه لا ينفك عن أن يكون صادرا عن إخلال بالربوبية ، حيث قال : «**حقيقة الشرك: هو التشبه بالخالق وتشبيه المخلوق به**[2]، هذا هو التشبيه في الحقيقة ، لا إثبات صفات الكمال التي وصف الله بها نفسه ، ووصفه بها رسوله ﷺ . فعكس الأمرَ من نكس الله قلبَه وأعمى بصيرته وأركسه بكسبه ، وجعل التوحيد تشبيها والتشبيه تعظيما وطاعة ، فالمشرك مشبه للمخلوق بالخالق في خصائص الإلهية .

فإن من خصائص الإلهية[3]: التفرد بملك الضر والنفع والعطاء والمنع ، وذلك يوجب تعليق الدعاء والخوف والرجاء والتوكل به وحده . فمن علق ذلك بمخلوق فقد شبهه بالخالق وجعل من لا يملك لنفسه ضَرًّا ولا نفعًا ولا موتًا ولا حياةً ولا نشورًا فضلا عن غيره - شبيها بمن له الأمر كله ، فأزمة الأمور كلها بيديه ، ومرجعها إليه ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع ، بل إذا فتح لعبده باب رحمته لم يمسكها أحد، وإن أمسكها عنه لم يرسلها إليه أحد. فمن أقبح التشبيه : تشبيهُ هذا العاجز الفقير بالذات بالقادر الغني بالذات .

ومن خصائص الإلهية: الكمال المطلق من جميع الوجوه الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وذلك يوجب أن تكون العبادة كلها له

(1) مدارج السالكين لابن القيم – طبع دار عالم الفوائد – (1/ 528-529).

(2) هنا بيانٌ لحقيقة الشرك ، وأنه تشبيه المخلوق به . وهذا هو الشرك في الربوبية ، لأن من صرف شيئا من خصائص الخالق للمخلوق بالتشبيه فقد أشرك في الربوبية .

وسوف يزيد ابن القيم كلامه هذا البيّن بيانًا ببقية كلامه هنا .

(3) فلم يجعلها من خصائص الربوبية .

وحده ، والتعظيم والإجلال والخشية والدعاء والرجاء والإنابة والتوبة والتوكل والاستعانة، وغاية الذل مع غاية الحب : كل ذلك يجب عقلا وشرعا وفطرة أن يكون له وحده ، ويمتنع عقلا وشرعا وفطرة أن يكون لغيره . فمن جعل شيئا من ذلك لغيره فقد شبه ذلك الغير بمن لا شبيه له ولا مثيل ولا ند له، وذلك أقبح التشبيه وأبطله، ولشدة قبحه وتضمنه غاية الظلم أخبر سبحانه عباده أنه لا يغفره، مع أنه كتب على نفسه الرحمة.

ومن خصائص الإلهية: العبودية التي قامت على ساقين لا قوام لها بدونهما[1]: غاية الحب، مع غاية الذل. هذا تمام العبودية، وتفاوت منازل الخلق فيها بحسب تفاوتهم في هذين الأصلين.

فمن أعطى حبه وذله وخضوعه لغير الله فقد شبهه به في خالص حقه، وهذا من المحال أن تجيء به شريعة من الشرائع، وقبحه مستقر في كل فطرة وعقل»[2].

وهكذا لا يدع ابن قيم الجوزية مجالا لادّعاء أنه لم يحصر شرك العبادة فيما يكون ناشئًا عن شرك الربوبية !

فإن ادعى الغلاة عليه ما يدعونه على ابن تيمية ، فجوابهم هنا هو جوابهم هناك ، مما سبق .

فقد قال فخر الدين الرازي (ت606هـ) في تفسيره[3] : «واعلم أن المذاهب المفضية إلى الشرك أربعة :

(1) فالعبودية من خصائص الألوهية ، وليست هي الألوهية كلها ، ولا يمكن عند ابن القيم أن تستقل بالألوهية وحدها ؛ لأنها جزء منها . فضلا عن أن العبودية لا تكون عبودية أصلا إلا بالربوبية .

(2) الجواب الكافي لابن القيم (136).

(3) لم أذكر كلام فخر الدين الرازي ، مع كونهم لا يعتدّون به ؛ إلا لأبينّ لهم أن الحق الذي قرره ابن تيمية وابن القيم قد سبقهم إليه إمام المتكلّمين .

أحدها : قول من يقول : الله تعالى خلق السماء والسماويات ، وجعل الأرض والأرضيات في حكمهم ، ونحن من جملة الأرضيات ، فنعبد الكواكب والملائكة التي في السماء ، فهم آلهتنا ، والله إلههم ، فقال الله تعالى في إبطال قولهم : إنهم لا يملكون في السموات شيئا كما اعترفتم ، قال : ولا في الأرض ، على خلاف ما زعمتم .

وثانيها : قول من يقول : السموات من الله على سبيل الاستبداد ، والأرضيات منه ، ولكن بواسطة الكواكب ؛ فإن الله خلق العناصر والتركيبات التي فيها بالاتصالات والحركات والطوالع ، فجعلوا لغير الله معه شركا في الأرض ، والأولون جعلوا الأرض لغيره والسماء له ، فقال في إبطال قولهم : ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾، أي الأرض كالسماء لله ، لا لغيره ، ولا لغيره فيها نصيب .

وثالثها : قول من قال : التركيبات والحوادث كلها من الله تعالى ، لكن فوض ذلك إلى الكواكب ، وفعل المأذون يُنسب إلى الآذن ويُسلب عن المأذون فيه ، مثاله : إذا قال ملك لمملوكه : اضرب فلانا ، فضربه ، يُقال في العرف : الملك ضربه ، ويصح عرفا قول القائل : ما ضرب فلان فلانا وإنما الملك أمر بضرب فضرب ، فهؤلاء جعلوا السماويات مُعيناتٍ لله ، فقال تعالى في إبطال قولهم : ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾﴾، ما فوض إلى شيء شيئا ، بل هو على كل شيء حفيظ ورقيب .

ورابعها : قول من قال : إنا نعبد الأصنام التي هي صور الملائكة ، ليشفعوا لنا ، فقال تعالى في إبطال قولهم : ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾، فلا فائدة لعبادتكم غير الله ؛ فإن الله لا يأذن

في الشفاعة لمن يعبد غيره ، فبطلبكم الشفاعة تُفوِّتون على أنفسكم الشفاعة»[1].

صورة العَضِيد المساعِد

والآية الثالثة : قوله تعالى ﴿مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَا خَلۡقَ أَنفُسِهِمۡ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلۡمُضِلِّينَ عَضُدٗا ٥١﴾

قال ابن كثير في تفسيرها : «يقول تعالى: هؤلاء الذين اتخذتموهم أولياء من دوني عبيد أمثالكم، لا يملكون شيئا، ولا أشهدتهم خلقي للسموات والأرض، ولا كانوا إذ ذاك موجودين ، يقول تعالى : أنا المستقل بخلق الأشياء كلها ، ومدبرها ومقدرها وحدي ، ليس معي في ذلك شريك ولا وزير ولا مشير ولا نظير، كما قال: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ٢٢ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾؛ ولهذا قال: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾، قال مالك: أعوانا»[2].

وهكذا تُثبت هذه الآيات صورةَ الوليّ من الذل والعَضيد المعاون من صور الشرك ، وهي صورة شركٍ في الربوبية بلا شك ، وهي صورةٌ لا تعارض الاعتراف المجمل لله تعالى بأنه الملك المتفرد بالملك ؛ إلا أنه في حاجة للمعينين والمناصرين (سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا). ولما كان المشركون يقيسون الله تعالى بخلقه ، ولما كانوا يعرفون في ملوك الأرض في الممالك والدول ملوكًا ينفردون بالملك ، لا يشاركهم في ملكهم أحد ، فلا يقال لغير أولئك الملوك

(1) تفسير الرازي (25/ 220-221).

(2) تفسير ابن كثير (5/ 169).

إنهم ملوك في ممالكهم ؛ إلا أن هؤلاء الملوك لا يستطيعون تسيير سلطانهم وشؤون مملكتهم إلا بالوزراء والأعوان ، جعلوا الله سبحانه وتعالى على هيئة هؤلاء الملوك الذين عرفوهم . وكما لم يعارض مُلك أولئك الملوك أنهم محتاجون للوزراء المعضّدين لملكهم ، كذلك أجازوا على رب العالمين عزّ وجلّ جهلا وضلالا وكفرًا به سبحانه . وكما أن هؤلاء الملوك لا يمكن أن يصدر قرار إلا ممهورا باسمهم ، وأنه لا يعلوهم في مملكتهم أحدٌ سواهم ، رغم حاجتهم للأعوان والظُّهراء المعضّدين لملكهم = كذلك كان تصور المشركين عمن اتخذوهم شركاء لله تعالى ، فأقل أحوالهم أن يكونوا كهؤلاء الوزراء ، أنهم دون الله تعالى وأقل منه منزلة ، وليس أمرهم بأعلى من أمره ؛ إلا أنهم نسبوا إليهم القدرة على التأثير على أوامر الله ؛ لأنهم بزعمهم أولياء من الذل وظُهراء مُعضِّدون[1].

وبفهم هذه الصورة من صور الشرك وهي صورة الولي من الذل والظهير المعضِّد نفهم معنى التلبية الشِّركية التي كان يلبي بها أهل الجاهلية : فعن ابن عباس ﵄ ، قال: «كان المشركون يقولون: لبيك لا شريك لك، قال:

(1) وبهذا ينتهي الجواب على من تمسك بفهمه المتهافت لقوله تعالى ﴿قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيۡهِ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٨٨ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ فَأَنَّىٰ تُسۡحَرُونَ ٨٩﴾، دون عرضها على بقية آيات الله ، بفهم سلف الأمة وخلفها ، وبفهم ابن تيمية وابن القيم .

قال البقاعي : «﴿وَلَا يُجَارُ عَلَيۡهِ﴾ أي ولا يمكن أحدًا أبدًا أن يجير جواراً يكون مستعلياً عليه»، نظم الدرر (13/ 178).

فشَريكُ (الوليِّ من الذُّلِّ) و(المُعِينِ المظاهِرِ) لن يكونَ بشراكته هذه مستعليًا علَى الله عند المشركين ، كالوزير الذي يُعين الملك وليس مستعليا عليه ، ومع ذلك فاعتقادُ (الوليِّ من الذل) شركٌ في الربوبية .

فيقول رسول الله ﷺ: "ويلكم، قدْ قدْ[1]" فيقولون: إلا شريكا هو لك، تملكه وما ملك، يقولون هذا وهم يطوفون بالبيت»[2]. وهي تلبية صريحة بأنهم قد جعلوا آلهتهم شركاء الله تعالى، في أقل صورة من صور الشرك في أحد أحوالهم، وهي صورة الولي من الذل والظهير المعاون.

وإغفال هذه الصورة من صور شرك الربوبية في تقرير من يستدلون بالإثبات المجمل للربوبية الذي وقع من المشركين في العبادة لادعاء إمكان وقوع الشرك في العبادة دون صرف شيء من الربوبية لغير الله هو الإغفال الذي جرّهم لبلايا مذهبهم، الذي به استحلوا تكفير أهل الشهادتين جهلا وبغيا. لأن هذه الصورة تثبت وقوع شرك في الربوبية ممن لا يعارض في أن الله هو الخالق المالك الرازق؛ لأنه يزعم أنه سبحانه وإن كان كذلك، لكنه لا يستغني عن الوزراء المعاونين والمشيرين والمناصرين. وهو بذلك أشرك في الربوبية، وإن نسب الخلق والملك والتدبير لله تعالى؛ لأنه زعم أن الله تعالى لا يقدر على تسيير ملكه إلا بهؤلاء الوزراء.

(1) أي: كفاكم هذا الكلام الصحيح المستقيم الحق، إنكارا لما كانوا يذيلون به قولهم هذا.

(2) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (رقم1185).

المبحث الثالث

النصوص الدالة على أن شِرْكَ المشركين كان في الربوبية مع شركهم في العبادة

مع ما سبق من البيان الكافي الشافي على أن صور شرك العبادة قد حصرها القرآنُ الكريم فيما نشأ عن الشرك في الربوبية، وأنه لا شرك في العبادة بغير شركٍ في الربوبية: فقد كثرت في كتاب الله أيضًا الآياتُ الدالّة على أن المشركين كانوا مخلّين بتوحيد الربوبية، خلافا لزعم هؤلاء الخالفين المخالفين، مما يؤكد أن شرك المشركين في العبادة إنما نشأ من شركهم في الربوبية، لا دونه:

وإليك هذه الأحوال المتعددة الدالة على أن شرك المشركين كان في الربوبية والألوهية معًا، مما يزيد الحصرَ المستفادَ من الآيات السابقة رتبةً في مراتب اليقين:

اعتقاد المشركين في آلهتهم الإعزاز والنصر والدفع عنهم

الاستدلال الأول: فقد أثبت تعالى أن المشركين كانوا يعتقدون في آلهتهم الإعزاز والنصر والمنعة، وهذا كله من صفات الربوبية:

كقوله تعالى ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾﴾[1].

وقوله تعالى ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ ﴿٧٤﴾﴾[2].

---

(1) قال الطبري في تفسيرها: «يقول تعالى ذكره: واتخذ يا محمد هؤلاء المشركون من قومك آلهةً يعبدونها من دون الله، لتكون هؤلاء الآلهة لهم عزا: يمنعونهم من عذاب الله، ويتخذون عبادتهموها عند الله زلفى». تفسير الطبري (15/ 623).

وقال ابن كثير: «يخبر تعالى عن الكفار المشركين بربهم: أنهم اتخذوا من دونه آلهة، لتكون تلك الآلهة ﴿عِزًّا﴾ يعتزُّون بها ويستنصرونها». تفسير ابن كثير (5/ 261).

وجاء في تفسير قوله تعالى ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾

قال مجاهد: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ﴾، يَعْنِي: "بِعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ". تفسير مجاهد (557)، وابن جرير الطبري (19/ 337).

وقال يحيى بن سلام: «وتفسير الحسن: أن المشركين عبدوا الأوثان لتعزّهم». تفسير يحيى بن سلام (2/ 780).

وهذا هو ترجيح ابن جرير الطبري، واحتج بدلالة السياق، حيث قال: «والذي هو أولى الأقوال بالصواب عندي: قول من قال: من كان يريد العزة: فبالله فليتعزز، فلله العزة جميعا، دون كل ما دونه من الآلهة والأوثان. وإنما قلت: ذلك أولى بالصواب، لأن الآيات التي قبل هذه الآية جرت بتقريع الله المشركين على عبادتهم الأوثان، وتوبيخه إياهم، ووعيده لهم عليها، فأولى بهذه أيضا أن تكون من جنس الحث على فراق ذلك، فكانت قصتها شبيهة بقصتها، وكانت في سياقها». تفسير الطبري (19/ 337-338).

(2) قال الطبري في تفسيرها: «قوله: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً﴾، يقول: واتخذ هؤلاء المشركون من دون الله آلهة يعبدونها ﴿لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ ﴿٧٤﴾﴾، يقول: **طمعا أن تنصرهم تلك الآلهة من عقاب الله وعذابه**». (19: 484).

وقال ابن كثير في تفسيرها: «يقول تعالى منكرا على المشركين في اتخاذهم الأنداد آلهة مع الله، **يبتغون بذلك أن تنصرهم تلك الآلهة وترزقهم وتقربهم إلى الله زلفى**». تفسير ابن كثير (6/ 593).

فهل هذا اعتقاد من كان موحدا في الرزق والنفع والضر ؟!

وقوله تعالى ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا ۚ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ وَلَا هُم مِّنَّا يُصْحَبُونَ ﴿٤٣﴾﴾[1].

وقال تعالى ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾﴾[2].

وقال تعالى ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةً ۖ بَلْ ضَلُّواْ عَنْهُمْ ۚ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴿٢٨﴾﴾[3].

---

(1) قال ابن كثير في تفسيرها: «استفهام إنكار وتقريع وتوبيخ، أي: ألهم آلهة تمنعهم وتكلؤهم غيرنا؟ **ليس الأمر كما توهّموا ولا كما زعموا**؛ ولهذا قال: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ﴾ أي: هذه الآلهة التي استندوا إليها غير الله لا يستطيعون نصر أنفسهم». (5/ 344).

إذن فالمشركون توهّموا زاعمين أن آلهتهم قد تمنعهم من الله تعالى، ولذلك أنكَرَتْ عليه الآيةُ هذا التوهم والزعم ووبّختْهم عليه.

(2) يقول الطبري في تفسيرها: «يقول تعالى ذكره: مثل الذين اتخذوا الآلهة والأوثان من دون الله أولياء: **يرجون نصرها ونفعها عند حاجتهم إليها في ضعف احتيالهم**، وقبح رواياتهم، وسوء اختيارهم لأنفسهم، كمثل العنكبوت في ضعفها، وقلة احتيالها لنفسها، اتخذت بيتا لنفسها، كيما يُكنَّها، فلم يُغْنِ عنها شيئا عند حاجتها إليه، فكذلك هؤلاء المشركون: لم يُغْنِ عنهم حين نزل بهم أمرُ الله وحلَّ بهم سخطُه أولياؤهم الذين اتخذوهم من دون الله شيئًا، ولم يدفعوا عنهم ما أحلَّ الله بهم من سخطه بعبادتهم إياهم». (18/ 4-3-404).

(3) قال الطبري في تفسيرها: «يقول ﷻ: هذه الآلهة التي ضلت عن هؤلاء الذين كانوا يعبدونها من دون الله عند نزول بأس الله بهم، **وفي حال طمعهم فيها أن تغيثهم**، فخذلتهم، هو إفكهم: يقول: هو كذبهم الذي كانوا يكذبون، ويقولون به هؤلاء آلهتنا وما كانوا يفترون، يقول: وهو الذي كانوا يفترون، فيقولون: هي تقربنا إلى الله زلفى، وهي شفعاؤنا عند الله». (21/ 162).

فكيف يتجاهلون هذه الآيات التي تبين حقيقة شرك المشركين ، وأنه شركٌ في الربوبية؛ حتى إنهم كانوا يعتقدون أن آلهتهم تمنعهم من عذاب الله وأنها تنصرهم في الدنيا !

دُعاءُ المشركين آلهتهم وسُؤالها ما يحتاجون

الاستدلالُ الثاني : إذْ ما أكثر الآيات التي تذكر أن المشركين كانوا يَدْعُون آلهتهم ، وهم ما كانوا يدعونها إلا لكي ترزقهم وتنصرهم وتشفيهم وتحقق رغباتهم ، وهذا مما لا يخالف فيه عاقل من حال المشركين ، وهذا هو عين اعتقاد الربوبية فيهم ، ما داموا يعتقدون فيها التأثير في الرزق والنصر والتدبير (إما استقلالا ، أو شِرْكةً ، أو إعانةً : ومنها قبول الله شفاعتهم لحاجته - تعالى وتقدس - إليهم في زعمهم الباطل)، ولذلك كانوا يدعونها . وقد قال تعالى مبطلا ادعاءهم في آلهتهم : ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ ۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ (١٤)﴾ .

وقال تعالى ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا (١١٧)﴾ .

وقال تعالى ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ (٦٦)﴾[1] .

وقال تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ

---

(1) قال الطبري في تفسير هذه الآية : « معنى الكلام: أيُّ شيءٍ يتبع من يقول لله شركاء في سلطانه وملكه كاذبا». (12/ 227).

فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ (١٩٤)﴾[1] .

وقال تعالى ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ (١٢) يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ (١٣)﴾[2] .

وقال تعالى ﴿وَقِيلَ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُمْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ ۚ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُواْ يَهْتَدُونَ (٦٤)﴾[3] .

---

(1) قال الطبري في تفسيرها : « يقول جل ثناؤه لهؤلاء المشركين من عبدة الأوثان مُوبِّخَهم على عبادتهم ما لا يضرهم ولا ينفعهم من الأصنام : إن الذين تدعون أيها المشركون آلهةً من دون الله ، وتعبدونها شركا منكم وكفرا بالله ﴿عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ ، يقول : هم أملاك لربكم ، كما أنتم له مماليك . فإن كنتم صادقين أنها تضر وتنفع وأنها تستوجب منكم العبادة لنفعها إياكم ، فليستجيبوا لدعائكم إذا دعوتموهم ، فإن لم يستجيبوا لكم لأنها لا تسمع دعاءكم، فأيقنوا بأنها لا تنفع ولا تضر؛ لأن الضر والنفع إنما يكونان ممن إذا سئل سمع مسألة سائل وأعطى وأفضل، ومن إذا شُكي إليه من شيء سمع : فضرٌّ من استحق العقوبة ونفع من لا يستوجب الضُّرّ». (10/ 635).

وتنبه لقوله : « وأنها تستوجب منكم العبادة لنفعها إياكم»، إذ جعل مستوجِبَ العبادة عند المشركين هو النفع ، ومعنى ذلك : أن ما أقروا أنه لا ينفع لن يعبدوه .

(2) يقول ابن كثير في تفسيرها : «وقوله: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ﴾ أي: من الأصنام والأنداد ، **يستغيث بها ويستنصرها ويسترزقها** ، وهي لا تنفعه ولا تضره، ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ (١٢) يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾، أي: ضرره في الدنيا قبل الآخرة أقرب من نفعه فيها ، وأما في الآخرة فضرره محقق متيقن. وقوله: ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ : قال مجاهد: يعني الوثن ، يعني: بئس هذا الذي دعا به من دون الله مولى، يعني: وليا وناصرا، ﴿وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ وهو المخالط والمعاشر». تفسير ابن كثير (5/ 401). وهذا هو ما عليه عامة المفسرين في تفسير ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ (١٣)﴾ : أن المولى هو النصير ، والعشير : المصاحب ، خلافا للطبري .

(3) قال ابن كثير : ﴿وَقِيلَ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ﴾ أي : ليخلصوكم مما أنتم فيه ، كما كنتم ترجون منهم في الدار الدنيا». تفسير ابن كثير (6/ 250).

وقال تعالى ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا۟ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا ﴿٥٢﴾﴾(1).

في آيات أخرى كثيرة .

عودةُ المشركين إلى دُعاء آلهتهم باللجوء إليها والطلب حتى بعد إخلاصهم الدعاء لله تعالى في بعض الشدائد

والاستدلال الثالث : بل مما يدل على اعتقادهم في آلهتهم أنهم كانوا يلجؤون إليها في طلب حاجاتهم في عامة أوقاتهم وحاجاتهم ؛ اللهم إلا في حالات خاصة كانت تغلب فيها فطرُهم ما اعتقدوه وعاشوا عليه من الشرك في الربوبية والألوهية ، وأنهم بعد زوال المحنة يعودون إلى طلب حاجاتهم من تلك الأوثان والمعبودات الباطلة ، كما أخبر الله عنهم في حالة الإحاطة بهم في البحر :

كقوله تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۙ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَـٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿٢٢﴾ فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ﴾.

وقوله تعالى ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾.

---

(1) يقول الطبري : «يقول لهم : ادعوا الذين كنتم تزعمون أنهم شركائي في العبادة لينصروكم ويمنعوكم مني ﴿فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُمْ﴾ يقول : فاستغاثوا بهم فلم يغيثوهم». (15/ 295).

وقوله تعالى ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ كَفُورًا ﴿٦٧﴾﴾.

وقوله تعالى ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَـٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَـٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٦٤﴾﴾، وقوله تعالى ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴿٤١﴾﴾.

وقوله تعالى ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴿٣٢﴾﴾.

أن المشركين كانوا يُخوِّفون الأنبياء والموحّدين من غضب آلهتهم وانتقامها

والاستدلال الرابع : أن المشركين كانوا يُخوِّفون الأنبياءَ والرسل (عليهم الصلاة والسلام) من آلهتهم تلك ، مما يدل على اعتقادهم فيها التصرف في التدبير :

كقوله تعالى عن عادٍ قوم هود ﷺ ﴿قَالُوا۟ يَـٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٥٣﴾ إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ ۗ﴾.

وكقول إبراهيم ﷺ لقومه ، وقد خوّفوه من آلهتهم ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ

سُلْطَٰنًاۚ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾﴾[1]، وقال تعالى ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔاۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًاۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾﴾[2].

وقال تعالى عن كفار قريش ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦۚ﴾[3]، وقال تعالى ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴿١٩٥﴾﴾[4].

(1) قال الطبري : «وهذا جواب إبراهيم لقومه حين خوفوه من آلهتهم أن تمسه لذكره إياها بسوء في نفسه بمكروه ، فقال لهم : وكيف أخاف وأرهب ما أشركتموه في عبادتكم ربكم فعبدتموه من دونه ، وهو لا يضر ولا ينفع ، ولو كانت تنفع أو تضر لدفعت عن أنفسها كسري إياها وضربي لها بالفأس ، وأنتم لا تخافون الله الذي خلقكم ورزقكم ، وهو القادر على نفعكم وضركم في إشراككم في عبادتكم إياه ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًاۚ﴾، يعني : ما لم يعطكم على إشراككم إياه في عبادته حجة ، ولم يضع لكم عليه برهانا ، ولم يجعل لكم به عذرا. ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾، يقول : أنا أحق بالأمن من عاقبة عبادتي ربي مخلصا له العبادة حنيفا له ديني بريئا من عبادة الأوثان والأصنام، أم أنتم الذين تعبدون من دون الله أصناما لم يجعل الله لكم بعبادتكم إياها برهانا ولا حجة؟ ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾﴾، يقول : إن كنتم تعلمون صدق ما أقول وحقيقة ما أحتج به عليكم، فقولوا وأخبروني أي الفريقين أحق بالأمن». تفسير الطبري (9/-365 366).

(2) قال الطبري : « ﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ﴾، يقول : ولا أرهب من آلهتكم التي تدعونها من دونه شيئا ينالني في نفسي من سوء ومكروه ، وذلك أنهم قالوا له : إنا نخاف أن تمسك آلهتنا بسوء من برصٍ أو خبل ، لذكرك إياها بسوء ، فقال لهم إبراهيم : لا أخاف ما تشركون بالله من هذه الآلهة أن تنالني بضر ولا مكروه، لأنها لا تنفع ولا تضر». تفسير الطبري (364/9).

(3) قال الطبري في تفسيرها : «يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ : ويخوفك هؤلاء المشركون يا محمد بالذين من دون الله من الأوثان والآلهة أن تصيبك بسوء ، ببراءتك منها وعيبك لها ، والله كافيك ذلك». تفسير الطبري (210/20).

(4) ورد عن الحسن البصري أنه قال في تفسيرها : «إنهم كانوا يخوفونه بآلهتهم». البسيط للواحدي (9/ 532).

وهذا ما ثبت أيضًا في عدد من قصص السيرة عن كفار قريش وبقية كفار العرب أنهم كانوا يُخوّفون بأصنامهم ، ويعتقدون أنها تضر من لم يؤلهها :

كما في قصة ضِمَام بن ثعلبة ﵁ وافدِ بني سعد إلى النبي ﷺ، وأنه بعد وفادته وإسلامه، عاد إلى قومه ، وأعلن إسلامه ، وشتم اللات والعزى ، فقال له قومه : «مه يا ضمام، اتق البرص والجذام، اتق الجنون»، فقال لهم : «ويلكم، إنهما والله لا يضران ولا ينفعان»[1].

وكما في قصة خالد بن الوليد ﵁ في هدمه العُزَّى : فعن أبي الطفيل ﵁، قال: لما فتح رسول الله ﷺ مكة ، بعث خالد بن الوليد إلى نخلة[2]، وكانت بها العُزَّى ، فأتاها خالد ، وكانت على ثلاث سَمُرَات ، فقطع السمرات ، وهدم البيت الذي كان عليها . ثم أتى النبي ﷺ، فأخبره ، فقال ﷺ : ارجع فإنك لم تصنع شيئا . فرجع خالد، فلما بَصُرَت به السدنةُ وهم حجبتها ، أمعنوا في الجبل ، وهم يقولون : يا عُزّى خَبّليه، يا عُزّى عَوّرِيه، وإلا فموتي بِرُغْم ، فأتاها خالد ، فإذا امرأة عريانة[3]، ناشرةً شعرها ، تحتفن الترابَ على

(1) أخرجه الإمام أحمد (رقم 2380، 2254) ، وأبو داود - مختصرا - (487) ، و الدارمي (652) ، والبزار (رقم5218، 5219) ، وصححه الحاكم والضياء ، وقال ابن حجر في التغليق : «إسناده جيد» (71/2) ، وهو صحيح.

(2) موضع بقرب مكة ، وهي نخلة اليمانية ، تبعد عن مكة نحو 22كم.

(3) هي الشيطان الذي كان يُغويهم باسم العُزى . وقد كانت الشياطينُ يُغوونهم بالظهور لهم على هيئة الإناث ؛ لأنهم كانوا يعتقدون آلهتهم بنات الله تعالى . وفي الأثر الحسن إسنادُه عن أُبي بن كعب ﵁ أنه تلا قوله تعالى ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾﴾، ثم قال : «مع كل صنم جنية». أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في زوائد المسند (رقم21231)، وصححه الضياء المقدسي في المختارة (رقم1157).

رأسها، فعممها بالسيف حتى قتلها، ثم رجع إلى النبي ﷺ، فأخبره، فقال ﷺ: تلك العزى»[1].

وكما في قصة زِنِّيرة - بكسر الزاي وتشديد النون المكسورة - الجارية الرومية، فقد صح عن عروة بن الزبير أنه قال: «أعتق أبو بكر معه على الإسلام قبل أن يهاجر إلى المدينة ست رقاب: بلال سابعهم. منهم زنيرة، فأصيبت ببصرها حين أعتقها، فقالت قريش: ما أذهب بصرها إلا اللات والعزى، فقالت: كذبوا وبيت الله، ما تضر اللات والعزى وما تنفعان، فرد الله إليها بصرها»[2].

أن مشركي العرب كانوا يعتقدون آلهتهم بنات لله تعالى، وهو من أوضح الشرك في الربوبية

والاستدلال الخامس: أثبت القرآن الكريم أن المشركين (وقريش بالأخص) كانوا يعتقدون في آلهتهم أنها بنات الله، وهذا من أوضح صور الشرك في الربوبية.

---

(1) أخرجه النسائي في الكبرى (رقم 11483)، وأبو يعلى في المسند (رقم 902)، وصححه الضياء المقدسي في المختارة (8/219-220)، وإسناده حسن. وصح بلفظ آخر من مرسل قتادة، كما في تفسير عبد الرزاق (رقم 2633)، والطبري (20/ 210) في تفسير قوله تعالى ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾.

(2) مرسل عروة بن الزبير صحيح عنه: أخرجه ابن إسحاق في السيرة، كما في سيرة ابن هشام (1/ 318)، ويونس بن بُكير في زياداته على سيرة ابن إسحاق - تحقيق: محمد حميد الله - (رقم 237)، وعبد الله ابن الإمام أحمد في زوائده على فضائل الصحابة (رقم 89)، والدارقطني في المؤتلف والمختلف (3/ 1143)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (رقم 7661)، والبيهقي في شعب الإيمان (رقم 1514)، وفي دلائل النبوة (2/282)، وقوام السنة أبو القاسم التيمي في الحجة في بيان المحجة (رقم 301)، والثعلبي في الكشف والبيان (29/ 454-455).

وذكر ابن حجر مصدرا من المصادر المفقودة نقل هذه القصة، وما أظهره من إسناده متصل حسن. فانظر: الإصابة لابن حجر (13/ 413).

ويكفي مرسل عروة بن الزبير، في إمامته وعلمه ومعرفته التامة بالسيرة وقرب زمنه؛ إذ لا شك أنه أعرف بشرك العرب من المخالفين المتأخرين هؤلاء، ولا يمكنهم ادّعاءُ أنهم أعلم بشرك العرب من أحد سادة التابعين وأعلمهم.

ولو لم يكن من الأدلة إلا هذا الدليل لكفى به مبيِّنًا بطلان حجة المحتجين بآيات الإقرار المجمل للربوبية على أن الشرك في العبادة قد لا ينشأ عن شرك الربوبية؛ لأن هذا الدليل قد أظهر أن هؤلاء المقرِّين بالربوبية بزعمهم هم بأنفسهم كانوا غارقين في شرك الربوبية!

فكيف يُدّعى أن شركهم لم يقم على شركٍ في الربوبية بعد هذا الوضوح؟!

فقد قال تعالى ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾[1]، وهذا حصرٌ لصورة شرك العرب ولآلهتهم في تصوراتهم، وأنهم كانوا يعتقدون أنها بنات الله، كما ستراه مفسَّرًا في آيات كتاب الله تعالى[2]، كالآيات التالية:

فقد قال تعالى ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾﴾.

وقال تعالى ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴿٢٢﴾﴾.

وقال تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢٧﴾ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾.

---

(1) قال الطبري: «عنى بذلك الآلهة التي كان مشركو العرب يعبدونها من دون الله، ويسمونها بالإناث من الأسماء: كاللات والعزى ونائلة ومناة». (7/ 490).

(2) ومع هذا الحصر الوارد في كتاب الله لن يعجز المحرِّفون معاني كلام الله عن مواضعه من معارضته بحجة التأويل، بلا قرينةٍ صحيحةٍ تصرفه عن ظاهره، فِعْلَ أهل الأهواء تماما.

وقال تعالى ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ وَخَلَقَهُمۡۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتِۭ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ (١٠٠)﴾.

وقال تعالى ﴿فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَلِرَبِّكَ ٱلۡبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلۡبَنُونَ (١٤٩) أَمۡ خَلَقۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثٗا وَهُمۡ شَٰهِدُونَ (١٥٠) أَلَآ إِنَّهُم مِّنۡ إِفۡكِهِمۡ لَيَقُولُونَ (١٥١) وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ (١٥٢)﴾.

وقال تعالى ﴿وَجَعَلُواْ بَيۡنَهُۥ وَبَيۡنَ ٱلۡجِنَّةِ نَسَبٗاۚ وَلَقَدۡ عَلِمَتِ ٱلۡجِنَّةُ إِنَّهُمۡ لَمُحۡضَرُونَ (١٥٨)﴾.

وقال تعالى ﴿أَفَأَصۡفَىٰكُمۡ رَبُّكُم بِٱلۡبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًاۚ إِنَّكُمۡ لَتَقُولُونَ قَوۡلًا عَظِيمٗا (٤٠)﴾.

وقال تعالى ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡۚ سَتُكۡتَبُ شَهَٰدَتُهُمۡ وَيُسۡـَٔلُونَ (١٩) وَقَالُواْ لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَا عَبَدۡنَٰهُمۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ (٢٠)﴾[1].

وقال تعالى ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ (٤٠) قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ بَلۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٱلۡجِنَّۖ أَكۡثَرُهُم بِهِم مُّؤۡمِنُونَ (٤١) فَٱلۡيَوۡمَ لَا يَمۡلِكُ بَعۡضُكُمۡ

(1) قال ابن كثير في تفسيرها : « وقوله: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ﴾ أي : اعتقدوا فيهم ذلك ، فأنكر عليهم تعالى قولهم ذلك ، فقال: ﴿أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡۚ﴾ أي : شاهدوه وقد خلقهم الله إناثا ، ﴿سَتُكۡتَبُ شَهَٰدَتُهُمۡ﴾ أي: بذلك ، ﴿وَيُسۡـَٔلُونَ (١٩)﴾ عن ذلك يوم القيامة . وهذا تهديد شديد ، ووعيد أكيد . ﴿وَقَالُواْ لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَا عَبَدۡنَٰهُمۗ﴾ أي : **لو أراد الله لحال بيننا وبين عبادة هذه الأصنام التي هي على صور الملائكة التي هي بنات الله** ، فإنه عالم بذلك ، وهو يقررنا عليه». (7/ 223).

لِبَعۡضٖ نَّفۡعٗا وَلَا ضَرّٗا وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ (٤٢)﴾[1].

ولا تنسوا أن كفار قريش هم أنفسهم الذين كانوا يُسألون عن الربوبية فكانوا يُقِرّون إقرارًا مجملا بالربوبية ، بدليل أن الخطاب في عدد من تلك الآيات كان موجَّهًا للنبي ﷺ يأمره فيه ربُّه عزّ وجلّ أن يسأل قومه عن ذلك ، كقوله تعالى ﴿قُل لِّمَنِ ٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (٨٥) قُلۡ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبۡعِ وَرَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ (٨٦) سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ (٨٧) قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيۡهِ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ (٨٨) سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ فَأَنَّىٰ تُسۡحَرُونَ (٨٩)﴾. فدلَّ ذلك على أن هؤلاء أنفسهم الذين قد أقرّوا بالربوبية كانوا هم أنفسهم يعتقدون أن آلهتهم بنات الله ، مما يوضح حقيقة إقرارهم بالربوبية ، وأنه إقرارٌ لا ينفي عنهم الشرك في الربوبية .

نسبة الرزق للنجوم

الاستدلال السادس : أن المشركين من العرب وغيرهم كانوا ينسبون الرزق للنجوم ، كما قال تعالى ﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ (٨٢)﴾، وقد فسرها النبي ﷺ بأنها نسبة إنزال المطر إلى النجوم[2]، وهو تفسير الصحابة والتابعين وأئمة التفسير . ولذلك لما

(1) قال ابن كثير : «﴿فَٱلۡيَوۡمَ لَا يَمۡلِكُ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٖ نَّفۡعٗا وَلَا ضَرّٗا﴾ أي : لا يقع لكم نفعٌ **ممن كنتم ترجون نفعه اليوم** من الأنداد والأوثان ، **التي ادّخرتم عبادتها لشدائدكم وكُرَبكم**، اليوم لا يملكون لكم نفعا ولا ضرا». تفسير ابن كثير (6/ 524).

(2) انظر : صحيح مسلم من حديث ابن عباس (رقم 127)، وموسوعة التفسير بالمأثور (21/ 287- 293).

ردّ الله عليهم عبادتهم النجوم ، اكتفى ببيان أنها مربوبة لله تعالى ، لأن بعض العرب كان يعبدها معتقدا فيها الربوبية ، فقال تعالى ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ ۝٤٩﴾. وفي حديث زيد بن خالد الجهني ﵁، أنه قال : «صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية ، على إثر سماء كانت من الليلة ، فلما انصرف أقبل على الناس ، فقال: هل تدرون ماذا قال ربُّكم؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال: "أصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافر ، فأما من قال : مُطِرْنا بفضل الله ورحمته ، فذلك مؤمنٌ بي وكافرٌ بالكوكب ، وأما من قال : بنوء كذا وكذا ، فذلك كافرٌ بي ومؤمنٌ بالكوكب"»[1].

اعتقاد المشركين في أصنامهم أنها تعقل ، مما يبين وجه شركهم في الربوبية في عبادتها

الاستدلال السابع : أن المشركين كانوا يعتقدون في آلهتهم أنها تعقل ، ولذلك جاء ذكرها في القرآن بضمائر العاقلين وبالأسماء الموصولة التي تخص العاقلين في مواضع كثيرة من القرآن الكريم ، مراعاة لاعتقاد عابديها فيها :

يقول الطبري في تفسير قوله تعالى ﴿وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥﴾ : «فأخرج ذكر الآلهة وهي جماد مخرج ذكر بني آدم[2]، ومن له الاختيارُ والتمييز، إذ كانت قد مثلتها عبدتها بالملوك والأمراء التي تخدم في خدمتهم إياها، فأجرى الكلام في ذلك على نحو ما كان جاريا فيه عندهم»[3].

وقال أبو بكر الأنباري في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ

(1) أخرجه البخاري (رقم 846، 1038، 4147، 7503)، ومسلم (رقم125).
(2) يعني : ولم يقل سبحانه وتعالى : وهي عن دعائهم غافلة .
(3) تفسير الطبري (21/ 117).

مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝١٩٤﴾ : «الأصنام وإن كانت مواتًا تجري مجرى الباب والثوب والحائط في أنها غير حيوان ، فإن المشركين لما ادعوا أنها تعقل وتميز، وتضر وتنفع ، أُجريت مجرى الناس»[1].

و قال ابن عطية في تفسير قوله تعالى ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ﴾ : «وجاء ضميرها في ﴿يُحِبُّونَهُمْ﴾ ضمير مَن يَعْقِل لما أُنزلت بالعبادة منزلة مَن يَعْقِل»[2].

وقال مكي بن أبي طالب : «وجاءت الهاء والميم للأصنام وهي لا تعقل ؛ لأنها كانت عندهم ممن يعقل ويفهم ، فخوطبوا على ما كان في ظنهم ، فأُجريت مجرى من يعقل بالهاء والميم»[3].

وقال الواحدي في تفسير قوله تعالى ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝١٩١﴾ : «قوله جل وعز ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝١٩١﴾ : وأما جَمْعُه الفعلَ بالواو والنون وأصحابه غيرُ ناسٍ[4] فالحجةُ فيه : أن الأصنام لما ادَّعى عابدوها أنها تعقل وتُميِّز، ووصفوها بالسمع والخلق ، أُجريت مجرى الناس ، فجُعلت علامةُ جَمْعِها كعلامة جمع أفعال الناس»[5].

وقال السمعاني في تفسير قوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ﴾ : «**إن المشركين كانوا يعتقدون في الأصنام**

(1) البسيط للواحدي (9/529).
(2) المحرر الوجيز لابن عطية (1/ 622).
(3) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره لمكي (1/ 535).
(4) يعني : ولم يقل : وهي تُخلق .
(5) البسيط للواحدي (9/ 521).

أنها تسمع وتعقل وتهدي ، فذكر ذلك في الأصنام على وفق ما يعتقدون، وجعلها بمنزلة من يعقل في هذا الخطاب، وأثبت عجزها عن الهداية»[1] .

وهذا كثير جدا في كتاب الله تعالى ، وفي تفسير المفسرين مستفيض جدا . وهذا يعني أن هذا هو المستقر عند المشركين : أن أصنامهم تعقل وتضر وتنفع .

إنكار العرب للبعث وبيان أثره في إشراكهم في الربوبية

والاستدلال الثامن : كان مشركو مكة ينكرون البعث لتصورهم الباطل عن ربوبية الله ، وأنه سبحانه وتعالى عاجز عن ذلك ! ونسبة العجز إلى الله تعالى ستؤدي إلى خلل عظيم في الربوبية ، لا يُستغرب معه أن يؤدي بأصحابه إلى محاولة سدّ ما نقصوه من ربوبية الله تعالى إلى من سواه من الآلهة التي عبدوها من دونه .

ولذلك ما أكثر ما ذكّرهم الله تعالى بعظيم قدرته في الإنشاء والخلق ابتداءً ، ليستدل عليهم بكمال قدرته وشمولها لما أنكروه ، وهو الإحياء بعد الموت ، حتى ختم الله تعالى في أحد مواطن إلزامهم بذلك بالتذكير بكمال قدرة الله تعالى التي سلبوها بعماية جهلهم عن ربنا ﷻ . فقال سبحانه وتعالى ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۝٤٠﴾، وقال تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٣٣﴾، فالقدرة على الإحياء كانت منفية عند المشركين ، ومثل هذا المعتقد لا يمكن ولا يصح عقلا أن يكون صاحبه محققا توحيد الربوبية .

---

(1) تفسير السمعاني (2/ 383).

ولذلك أيضًا نفى سبحانه وتعالى عن نفسه العجز الذي كان المشركون ينسبونه إليه بإنكارهم البعث في قوله تعالى ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأَٰتٍ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ۝١٣٤﴾[1]. وما أقبح اعتقاد من نسب إلى ربه العجز ، وما أشد ظلمه أن يجيبه ربه المستغني عن خلقه بأنه ليس بعاجز !! لعن الله اعتقادًا كهذا ! وما أولاه بأن يكون تصوره الباطل هذا عن ربه سببا لشركه في الربوبية .

وأرجو أن يعلم القارئ : أن إنكار البعث كان من أكثر عقائد المشركين شيوعًا بينهم ، ومن أكثر قضايا الحجاج القرآني مع منكريه ، ولا يفوق مسألة البعث والرد على منكريه تكرارا في الحجاج القرآني إلا إثبات توحيد الله في ربوبيته وألوهيته . وهذا ما ذكره ربنا ﷻ في كتابه : أن أكثر الناس منكرون للبعث ، فقال تعالى ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٢٦﴾[2]. مما

---

(1) قال ابن كثير : «وقوله تعالى ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأَٰتٍ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ۝١٣٤﴾ أي: أخبرهم يا محمد أن الذي يوعدون به من أمر المعاد كائن لا محالة ، ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ۝١٣٤﴾ أي : ولا تُعجزون الله ، بل هو قادر على إعادتكم ، وإن صرتم ترابا رفاتا وعظاما ، هو قادر لا يعجزه شيء». (3/ 343)

(2) قال الطبري في تفسيره : « يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: قل يا محمد لهؤلاء المشركين المكذبين بالبعث ، القائلين لك ائتنا بآبائنا إن كنت صادقا : الله أيها المشركون يحييكم ما شاء أن يحييكم في الدنيا ، ثم يميتكم فيها إذا شاء ، ثم يجمعكم إلى يوم القيامة ، يعني أنه يجمعكم جميعا أولكم وآخركم، وصغيركم وكبيركم ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، يقول: ليوم القيامة ، يعني أنه يجمعكم جميعا أحياء ليوم القيامة ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، يقول : لا شك فيه ، يقول : فلا تشكوا في ذلك ، فإن الأمر كما وصفت لكم ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٢٦﴾، يقول : ولكن أكثر الناس الذين هم أهل تكذيب بالبعث ، لا يعلمون حقيقة ذلك ، وأن الله محييهم من بعد مماتكم» . تفسير الطبري (21/ 99-100).

يُسقط قولَ من قد يقول (كعادتهم في المكابرة) : إن منكري البعث هم قومٌ غير من تكررت الآياتُ تُثبت إقرارَهم المجمَلَ للربوبية !

ومن الآيات في ذلك : قوله تعالى حاكيا عن المشركين تعجيزهم ربَّهم عن الإعادة بعد الموت وبعد تَحلُّل العظام : ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾.

وقال تعالى ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿٧﴾ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلِ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ فِي ٱلْعَذَابِ وَٱلضَّلَٰلِ ٱلْبَعِيدِ ﴿٨﴾﴾.

وقال تعالى ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴿٦٧﴾ لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾﴾.

وقال تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴿٣٢﴾﴾.

وقال تعالى ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾﴾.

ولا شك أن من بلغ به قصور التصور عن الربوبية هذا الحدّ لا يمكن أن يوصف بتحقيق توحيد الربوبية ، كما أن من كان هذا هو تصوره عن الرب كيف يُنسب إليه وقوع إخلال في الألوهية دون أن ينشأ ذلك عن خلل في الربوبية . بل الأصل في مثل هذا المشرك أن يعوّض نقص تصوره عن الرب بِصَرْفِ ما يَسْلُبُه ربَّه من خصائص

الربوبية إلى مَن أشركه به مِن خَلْقِه ، وهذا ما فعله المشركون في صورة الولي من الذل والظهير المعاضد .

وحتى يُعلم أن نسبة العجز لله تعالى في البعث ستكون سببًا في الشرك في الربوبية ، وأن أي إخلالٍ بتوحيد الربوبية سيكون الأصلُ فيه أن يُؤدّي إلى شركٍ فيها ، بصرف ما سلبه الكافر بإخلاله من الله تعالى إلى من أشركه به تعالى ، وأن هذا ليس مجرد افتراض ، ولا هو مجرد خيالات (كما يفعل المخالفون) : فإن هذا هو ما قد وقع فعلا ! أعني أن المشركين لما أخلوا بقدرة الله على البعث نسبوا القدرة على الإحياءِ والإماتة إلى غير الله تعالى !

فقال الله تعالى ﴿وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾﴾.

قال الطبري في تفسيرها : «يقول تعالى ذكره: وقال هؤلاء المشركون الذين تقدم خبره عنهم: ما حياة إلا حياتنا الدنيا التي نحن فيها ، لا حياة سواها ، تكذيبًا منهم بالبعث بعد الممات ... (ثم قال) وقوله: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ يقول تعالى ذكره ، مخبرًا عن هؤلاء المشركين أنهم قالوا : **وما يُهلكنا فيُفنينا إلا مَرُّ الليالي والأيام وطولُ العمر ، إنكارًا منهم أن يكون لهم ربٌّ يفنيهم ويُهلكهم** ... (ثم قال) وذُكر أن هذه الآية نزلت من أجل أن أهل الشرك كانوا يقولون : الذي يهلكنا ويُفنينا الدهر والزمان ، ثم يسبّون ما يفنيهم ويهلكهم ، وهم يرون أنهم يسبون بذلك الدهر والزمان ، فقال الله ﷻ لهم : أنا

الذي أفنيكم وأهلككم ، لا الدهر والزمان، ولا عِلْمَ لكم بذلك»[1].

ثم أورد الطبري حديث سَبِّ الدهر ، وهو حديث أبي هريرة ؓ ، قال: قال رسول الله ﷺ : «قال الله ﷻ: "يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار"»[2].

وكان سفيان بن عيينة يقول عند ذكر هذه الآية والحديث : «كان أهل الجاهلية يقولون: **إنما يهلكنا الليل والنهار، هو الذي يهلكنا ويميتنا ويحيينا**»[3].

قال الشافعي : «تأويله- والله أعلم- : أن العرب كان شأنها أن تذم الدهر وتسبه عند المصائب التي تنزل بهم من موتٍ أو هدم أو تلَفٍ أو غير ذلك ، فيقولون : إنما يُهلكنا الدهر ، وهو الليل والنهار ، فيقولون : أصابتهم قوارعُ الدهر وأبادهم الدهر ، **فيجعلون الليل والنهار اللذين يفعلان ذلك ، فيذمون الدهر بأنه الذي يُفنينا ويفعل بنا** . فقال رسول الله ﷺ : لا تسبوا الدهر : **على أنه يُفنيكم ، والذي يفعل بكم هذه الأشياء** ؛ فإنكم إذا سببتم فاعل هذه الأشياء ، فإنما تسبون الله تبارك وتعالى ، فإن الله ﷻ فاعل هذه الأشياء»[4].

وقال ابن قتيبة : «**وقد حكى الله ﷻ عن أهل الجاهلية، ما كانوا عليه من نسب أقدار الله ﷻ وأفعاله إلى الدهر**، فقال: ﴿وَقَالُواْ مَا

(1) تفسير الطبري (21/ 95-96)

(2) أخرجه البخاري رقم 4826، 6181، 7491)، ومسلم (رقم 2246).

(3) أخرجه ابن حبان (رقم 4738)، ويُروى مرفوعا ، والصواب أنه من كلام ابن عيينة .

(4) الأسماء والصفات للبيهقي – تحقيق : محمد محب الدين - (2/ 443)، ومعرفة السنن والآثار له (رقم7290)، ومناقب الشافعي له (1/ 336-337).

هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾﴾. فقال رسول الله ﷺ: لا تسبوا الدهر إذا أصابتكم المصايب ، ولا تنسبوها إليه ؛ فإن الله ﷻ هو الذي أصابكم بذلك ، لا الدهر ، فإذا سببتم الفاعل وقع السبُّ بالله ﷻ»[1].

وقال الخطابي : «وكان أهل الجاهلية يضيفون المصائب والنوائب إلى الدهر ، وهم في ذلك فرقتان :

- فرقة لا تؤمن بالله ، لا تعرف إلا الدهر الذي هو مر الزمان واختلاف الليل والنهار اللذين هما محل الحوادث وظرف لمساقط الأقدار ، فتنسب المكاره إليه ، على أنها من فعله ، ولا ترى أن له مدبِّرًا ومصرِّفًا ، وهؤلاء الدهرية الذين حكى الله عنهم في كتابه ﴿وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾.
- وفرقة تعرف الخالق ، فتنزهه أن تنسب إليه المكاره[2]، فتضيفها إلى الدهر والزمان .

وعلى هذين الوجهين كانوا يسبون الدهر ويذمونه ، فيقول القائل منهم : يا خيبة الدهر ! ويا بؤس الدهر ! إلى ما أشبه هذا من قولهم . فقال النبي ﷺ مبطلا ذلك من مذهبهم: "لا يَسُبَّنَّ أحدُكم الدهر ؛ فإن الله هو الدهر". يريد - والله أعلم - **لا تسبوا الدهر على أنه الفاعل**

(1) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (606-607).

(2) ما أقبحه من تنزيه ، أنهم نسبوا إليه تعالى العجزَ ونقصَ السلطانِ في ملكه وضعف التدبيرِ لخلقه ، لكي يُنزِّهُوه (بزعمهم) من فعل الشرور ! ألا ساء من تنزيه !!

لهذا الصنيع بكم ؛ فإن الله هو الفاعل له ، فإذا سَبَبْتُم الذي أنزل بكم المكاره رجع السَّبُّ إلى الله تعالى عن ذلك وانصرف إليه»(1).

وقال الخطابي أيضًا في موضع آخر : «تأويل هذا الكلام : **أن العرب إنما كانوا يسبون الدهر على أنه هو الملمُّ بهم في المصائب والمكاره ، ويضيفون الفعل فيما ينالهم منها إليه** ، ثم يسبون فاعلها . فيكون مرجع السب في ذلك إلى الله سبحانه ؛ إذ هو الفاعل لها . فقيل على ذلك : "لا تسبوا الدهر ؛ فإن الله هو الدهر"، أي : إن الله هو الفاعل لهذه الأمور التي تضيفونها إلى الدهر»(2).

وقال أبو يعلى الفراء الحنبلي (ت458هـ) : «وأصلُ هذا الخبر : أنه ورد على سبب ، وهو أن الجاهلية كان تقول : أصابني الدهر في مالي بكذا ، ونالتني قوارعُ الدهر ومصائبه ، فيضيفون كل حادث يحدث مما هو جارٍ بقضاء الله وقدره وخلقه وتقديره من مرض أو صحة أو غنى أو فقر أو حياة أو موت إلى الدهر ... (ثم قال) وقال سبحانه: ﴿نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ۝٣٠﴾، أي: ريب الدهر وحوادثه ، وقال سبحانه: ﴿وَقَالُواْ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُۚ﴾، **فأخبر عنهم بما كانوا عليه من نسبة أقدار الله وأفعاله إلى الدهر** ، فقال ﷺ : "لا تسبوا الدهر"، أي : إذا أصابتكم المصائب لا تنسبوها إليه ، فإن الله تعالى هو الذي أصابكم بها ، لا الدهر، وإنكم إذا سببتم الدهر وفاعل ذلك ليس هو الدهر»(3).

(1) غريب الحديث للخطابي (1/ 498-490).
(2) معالم السنن للخطابي – وهو آخر حديث مشروح فيه - (3/640).
(3) إبطال التأويلات لأبي يعلى (418-319).

فإن قيل : لكنهم ما عبدوا الدهر ، رغم صرفهم له خصيصةً من خصائص الربوبية ، بدليل سبّهم الدهر ؟

والجواب : إنما محلّ استشهادنا بما سبق هو إثبات أن الإخلال بالربوبية قد أدّى بالمشركين إلى صَرْفِ خصيصةٍ من خصائص الربوبية لغير الله ، وسيكون الفاعلون لذلك عندنا وعندكم مشركين في الربوبية بجعلهم الدهر هو سببَ موتهم وحياتهم ، وليس هو الله تعالى ؛ إذْ قد أَضْفَوا على الدهر خصيصةً من خصائص الرب ﷻ . وليس من لوازم الشرك في الربوبية أن يُتبعها المشرك عبادةً ظاهرةً ، فقد يُعرض المخلوق عن عبادة ربه التهاءً بدنياه ، أو تقليدًا لآبائه ، وقد يستنكف عنها ويستكبر ، بل قد يعادي ربه كإبليس (لعنه الله). وإن كان الغالب أن يكون للعبادة نصيبٌ مفروض لكل من صُرفت له خصائصُ الربوبية أو بعضها .

جهل المشركين بحقيقة الربوبية

والاستدلال التاسع : قد جاءت آيات عديدة تُصَرِّحُ بجهل المشركين بتوحيد الربوبية ، مما يُبطل ادعاء تحقيقهم له أصلا : وذلك في نحو قوله تعالى ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٦٧﴾، قال ابن عباس ﵄ في تفسيرها : «**هم الكفار الذين لم يؤمنوا بقدرة الله عليهم**، فمن آمن أن الله على كل شيء قدير، فقد قدر الله حق قدره، ومن لم يؤمن بذلك، فلم يقدر الله حق قدره»(1).

وكقوله تعالى ﴿وَقَالُوٓاْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآۚ

(1) تفسير الطبري (245/20)، من نسخة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ﵄ ، وهي نسخة صحيحة عنه .

أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾».

قال الطبري في تفسيرها: «﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾﴾ يقول تعالى ذكره: ولكن أكثر هؤلاء المشركين القائلين لرسول الله: ﴿إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآ﴾ لا يعلمون أنا نحن الذين مكنا لهم حرما آمنا، ورزقناهم فيه، وجعلنا الثمرات من كل أرض تجبى إليهم، **فهم بجهلهم بمن فعل ذلك بهم يكفرون، لا يشكرون من أنعم عليهم بذلك**»(1).

وقوله تعالى ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُۥنَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾.

قال الطبري في تفسيرها: «وقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ يقول: الحمد الكامل لله خالصًا دون ما تدعون أيها القوم من دونه من الأوثان، فإياه فاحمدوا دونها. وقوله: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ يقول: **ما الأمر كما تفعلون، ولا القول كما تقولون، ما للأوثان عندهم من يد ولا معروف فتحمد عليه، إنما الحمد لله، ولكن أكثر هؤلاء الكفرة الذين يعبدونها لا يعلمون أن ذلك كذلك، فهم بجهلهم بما يأتون ويذرون يجعلونها لله شركاء في العبادة والحمد**»(2).

(1) تفسير الطبري (18/ 289).

(2) تفسير الطبري (14/ 309).

وقال الطبري في موضع آخر: «**بل أكثر هؤلاء المشركين لا يعلمون قدر عظمة الله**»(1).

كذب المشركين في إقرارهم بالربوبية وتخرُّصاتهم وشُكوكهم حولها

الاستدلال العاشر: لم تقف دلالةُ القرآن الكريم على إثبات شرك المشركين في الربوبية، كما سبق، بل جاءت آياتٌ عديدة تُثبت كذب المشركين في دعواهم الإقرار بالربوبية لله تعالى، وأنهم كانوا في إقرارهم هذا يدّعون ما لا يؤمنون به، وأنه كان مجرّدَ إقرارِ الشاكّ غير المتيقّن، بل إنهم ربما كَذَبُوا في ذلك الإقرار، ونَفَوْا حقيقةَ ما هم عليه من الشرك في الربوبية:

قال تعالى في بيان ذلك ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾.

قال الطبري في تفسيرها: «﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ يقول: **ثم نقول إذا حشرنا هؤلاء المفترين على الله الكذب بادعائهم له في سلطانه شريكا**، والمكذبين بآياته ورسله، فجمعنا جميعهم يوم القيامة: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ أنهم لكم آلهة من دون الله، افتراء وكذبا، **وتدعونهم من دونه أربابا**، فأتوا بهم إن كنتم صادقين... (ثم قال) القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾﴾، يقول تعالى ذكره: ثم لم يكن قولهم إذ قلنا لهم: أين شركاؤكم الذين كنتم

(1) تفسير الطبري (18/102).

تزعمون إجابة منهم لنا عن سؤالنا إياهم ذلك إذ فتناهم فاختبرناهم، ﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ ٢٣﴾ كذبا منهم في أيمانهم على قيلهم ذلك ... (ثم قال) يقول الله تعالى لمحمد ﷺ : انظر كيف كذبوا على أنفسهم وضل عنهم ما كانوا يفترون. ويعني بقوله: ﴿مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ ٢٣﴾: ما كنا ندعو لك شريكا ولا ندعو سواك ... (ثم قال) يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ : انظر يا محمد فاعلم كيف كذب هؤلاء المشركون العادلون بربهم الأوثان والأصنام في الآخرة، عند لقاء الله، على أنفسهم بقيلهم: والله يا ربنا ما كنا مشركين، **واستعملوا هنالك الأخلاق التي كانوا بها متخلقين في الدنيا من الكذب والفرية**... (ثم قال) ثم أخذوا بما كانوا يفترونه من قيلهم فيها على الله وعبادتهم إياه **وإشراكهم إياها في سلطان الله**، فضلت عنهم، وعوقب عابدوها بفريتهم»[1].

وأما الآيات التي تذكر أن المشركين كانوا أصحاب ظنٍّ وتَخرُّصٍ فيما يتعلق بالله تعالى فهي كثيرة جدا :

كقوله تعالى ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ ١٤٨﴾.

وقوله تعالى ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكۡثَرُهُمۡ إِلَّا ظَنًّاۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَفۡعَلُونَ ٣٦﴾.

(1) تفسير الطبري (9/-188 193).

وقوله تعالى ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ ٦٦﴾.

وقوله تعالى ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّآ أَسۡمَآءٞ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُۖ وَلَقَدۡ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلۡهُدَىٰٓ ٢٣﴾

وقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ تَسۡمِيَةَ ٱلۡأُنثَىٰ ٢٧ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا ٢٨﴾.

فمن يثق بخبر المشركين عن أنفسهم في دعواهم الإقرار بالربوبية قد وثق بكذّاب جهول، أو شَكّاكٍ مرتاب لا يثبت على يقين، والمصيبة: أنه قد اعتُمِدَ على هذا الإقرار الكاذب الجاهل في تكفير أهل الشهادتين !! وبُني عليه تَصوُّرٌ باطل لمعنى (الألوهية) و(العبادة)!!

بيان أن مشركي العرب كانوا ينسبون إلى آلهتهم تدبيراً للكون مثل تدبير الله تعالى

والاستدلال الحادي عشر: ألزم الله تعالى المشركين بلازم تصورهم عن آلهتهم، بأنها لو كانت آلهة تتصرّف في الكون لفسد الخلق والتدبير. ولولا أن هذا هو تصور المشركين عن آلهتهم: من أن لها أثرًا في التدبير، لما كان في هذا الاحتجاج عليهم أي معنى. ولا شك أن من كان تصوره في إلهه الباطل أنه يجب أن ينازع الله تعالى ملكه، ليس له من توحيد الربوبية أدنى نصيب.

قال تعالى ملزما لهم هذا الإلزام حسب معتقدهم في آلهتهم

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ (٢٢)﴾.

وقال تعالى ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَـٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ (٩١)﴾.

وقال تعالى (على وجهٍ في تفسيرها[1]، يُغني عنه ما في الآيتين السابقتين) ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا (٤٢) سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا (٤٣)﴾.

أن المشركين كانوا يَشمئزّون من ذكر اسم الله تعالى وينفرون من توحيده

والاستدلال الثاني عشر : أثبت الله سبحانه وتعالى عن مشركي قريش أنهم كانوا يُبغضون توحيد الله تعالى ، إلى درجة أنهم يشمئزّون من مجرّد ذكر اسم الله تعالى ، ومن مجرد سماعهم اسمه تبارك وتعالى !

وما أبعد هؤلاء عن أن يُوصَفُوا بأنهم موحدون في الربوبية !!

فقد قال تعالى ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ (٤٥)﴾[2].

---

(1) وهو المروي عن سعيد بن جبير وغيره ، وهو ترجيح الشنقيطي في أضواء البيان (3/ 158).

(2) قال الطبري في تفسيرها : «يقول تعالى ذكره: وإذا أفرد الله جل ثناؤه بالذكر ، فدُعي وحده ، وقيل لا إله إلا الله ، اشمأزَّت قلوب الذين لا يؤمنون بالمعاد والبعث بعد الممات ، وعُني بقوله: ﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾: نفرت من توحيد الله ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ﴾ يقول : وإذا ذُكر الآلهة التي يدعونها من دون الله مع الله ، فقيل : تلك الغرانيق العُلى ، وإن شفاعتها لترُتجىٰ ، إذا الذين لا يؤمنون بالآخرة يستبشرون بذلك ويفرحون». تفسير الطبري (20/ 218).

وقال تعالى ﴿إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ (٢٢)﴾.

وقال تعالى ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِى ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَـٰرِهِمْ نُفُورًا (٤٦)﴾.

وقال تعالى ﴿وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَـٰفِرُونَ هَـٰذَا سَـٰحِرٌ كَذَّابٌ (٤) أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ (٥)﴾.

ألا ترون ماذا كان يقول أبو سفيان ابن حرب (قبل إسلامه) يوم أُحد ، يغيظ المسلمين؟ وماذا كان يجيبه المسلمون ؟ وبماذا كان يَرُدُّ عليهم ؟! ففي الحديث الصحيح أنه أخذ يرتجز بعد أن وقعت الواقعة على المسلمين : اعْلُ هُبَل، اعْلُ هُبَل، فقال النبي ﷺ : «ألا تجيبوا له»، قالوا: يا رسول الله، ما نقول؟ قال: «قولوا: الله أعلى وأجل»، قال: إن لنا العُزّىٰ ولا عُزّىٰ لكم، فقال النبي ﷺ : «ألا تجيبوا له؟»، قال: قالوا: يا رسول الله، ما نقول؟ قال: «قولوا الله مولانا، ولا مولى لكم»[1].

فهل هذا ارتجازُ واعتِزاءُ مَن لا يقر لأوثانه بالربوبية ؟! ويوحد الله تعالى في الربوبية؟!!

ومع هذه الدلائل المتتابعة من كتاب الله في بيان شرك مشركي العرب في الربوبية ، كما كانوا قد أشركوا في الألوهية كذلك ، وهي أدلة قاطعة بذلك ، وتجزم بالتلازم بين الشِّرْكَيْنِ ، لتلازم التوحيدَيْنِ = ما زال المكفرون يزعمون أن مشركي العرب كانوا موحدين في الربوبية ،

---

(1) أخرجه البخاري (رقم3039، 3986، 4043، 4067، 4561).

وأنهم إنما كفروا وأشركوا بالعبادة ، دون أن يستطيعوا الجمع بين هذه الآيات وما استدلوا به من الآيات ؛ إلا بمقالات من محاولات الجمع الساقطة ، والتي لا تستحق الوقوف عندها عند أي منصف عاقل.

وهم في إعراضهم عن تفسير القرآن بالقرآن شابهوا أهل الأهواء ، ممن يحتجون بما يستظهرون من نصوص التكفير دون إرجاعها إلى بقية نصوص الوحي ، ودون الرجوع إلى أصول هذا الباب التي قطعت بها أدلةُ الوحيين (الكتاب والسنة)، ودون أن يسبقهم إلى ذلك أحدٌ من السلف أو الخلف ، ممن سواهم .

المبحث الرابع

أثر تعريف (الإله) في بيان تلازم الربوبية بالعبادة

ومن أوضح أدلة تخبّط هؤلاء المكفِّرين بغير هدى ولا علم ولا كتاب منير : أنهم (كما سبق) كفّروا بالشرك في (الألوهية) وفي (العبادة)، دون أن يذكروا تعريفًا أو توضيحا يدل على أنهم قد ميّزوا الألوهية أو العبادة عن غيرها ! فما بالك بمن خاض في بابٍ وهو فاقدُ التمييز لمعاني ما يخوض فيه ؟!

ولا شك أن النبي ﷺ عندما دعا المشركين أول ما دعاهم إلى (لا إله إلا الله)، كانوا يعرفون مراده بهذه الكلمة ، ولذلك عارضوه وحاربوه ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ۝﴾. فمعنى (الإله) في لغة العرب هو معنى (الإله) في كلمة التوحيد ، وإن اختلف المقصود به كل الاختلاف ، بين (إله) باطل وهو ما سوى الله تعالى ، و(الإله) الحق وحده لا شريك له .

و(الإله) في لغة العرب هو : المستحق للعبادة[1]. وبهذا يتبيّن أن معنى (الإله) عند العرب لا يُعرف حتى يُعرف معنى (العبادة)، وأن (العبادة) لا تُعرف حتى يُعرف معنى (الإله) . فمن اكتفى من تعريف (الإله) بالمعبود بحق أو نحوه من التعاريف ، ثم اكتفى من تعريف العبادة بأنه غاية الحب والذل على وجه التألّه (أو التعبّد)، فقد استبهم عليه البيان ؛ لأنه عرّفَ الشيء بنفسه ، ولزم من تعريفه الدور : فلا عرّف (الإله) ولا عرّف (العبادة).

ولذلك لما فسّر الجوهري (ت393هـ) الإله بالمعبود في أوائل مادة (أله)، قال في نهاية المادة كلاما فصلا يبين معنى (الإله) عند العرب ، فقال : «والآلهة : الأصنام . **سمّوها بذلك لاعتقادهم أن العبادة تَحقُّ لها** ، وأسماؤهم تتبع اعتقاداتهم ، لا ما عليه الشيءُ في نفسه»[2].

وقد سبقه بكلام فصلٍ الإمامُ اللغوي أبو الهيثم الرازي (ت276هـ)، فقال : «ولا يكون إلاهًا حتى يكون معبودًا ، وحتى يكون لعابده خالقا ورازقا ومدبرا وعليه مقتدرا ، فمن لم يكن كذلك، فليس بإله ، وإن عُبد ظلما ، بل هو مخلوق ومتعبَّد»[3].

وقوله : «فمن لم يكن كذلك، فليس بإله، وإن عُبد ظلما ، بل هو مخلوق ومتعبَّد»، لا يقصد به التعريف اللغوي ، فهو يعلم أن العرب

(1) وهذا هو تقرير ابن تيمية في مواضع كثيرة من كتبه ، وليس عليك إلا أن تضع كلمة (يستحق العبادة) أو (المستحق للعبادة) ونحوهما في محركات البحث وبرامجه حتى تخرج لك عشرات المواضع من كلام ابن تيمية الدالّ على ذلك.

(2) الصحاح للجوهري (6/ 2223- 2224)، ونقله ابن منظور في لسان العرب (13/ 467).

(3) تهذيب اللغة للأزهري (6/ 424).

المحتجّ بهم من عرب الجاهلية قد سمّت المعبودات ظُلما آلهة ، وإنما أراد التنبيه على أن العرب سمت غير الإله إلها لشركها وكفرها. فلا يُنازِعُ عرب الجاهلية في صحة تسميتهم بحسب اعتقادهم الضال ، وإنما يُنازَعون بحسب الحق الذي خالفوه من أنه لا إله إلا الله الواحد القهار .

وهذا ابن قتيبة (ت276هـ) يفسر قراءة ابن عباس ﴿وَيَذَرَكَ وَإِلَاهَتَكَ﴾، فقال : «أي وربوبيتك»[1]. وهو يقصد : عبادتك على الربوبية ؛ لأن فرعون هو القائل ﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ٢٤﴾.

وقال ابن فارس (ت395هـ) : «الهمزة واللام والهاء أصل واحد، وهو التعبد. فالإله الله تعالى، وسمي بذلك لأنه معبود»[2]. وقال في موضع آخر : «أَلَهَ وإِلـهةً كعبد عبادة ، والمتألّه المتعبِّد ، وبذلك سُمي (الإله) لأنه معبود»[3].

ولذلك قال أبو هلال العسكري (توفي نحو سنة 400هـ) : « الفرق بين (الإله) و(المعبود بحق) : أن (الإله) هو الذي يحق له العبادة ، فلا إله إلا الله ، وليس كل معبود يحق له العبادة ، ألا ترى أن الأصنام معبودة ، والمسيح معبود ، ولا يحق له ولها العبادة .

الفرق بين قولنا (الله) وبين قولنا (إله) : أن قولنا (الله) اسم لم يُسَمَّ به غيرُ الله ، وسُمي غير الله إلـهًا على وجه الخطأ ، وهي تسمية العرب الأصنام آلهة . وأما قول الناس : لا معبود إلا الله، فمعناه : أنه لا يستحق العبادة إلا الله تعالى .

(1) غريب الحديث (3/ 728).

(2) مقاييس اللغة (1/ 127).

(3) مجمل اللغة (1/ 202).

الفرق بين قولنا يحق له العبادة وقولنا يستحق العبادة : أن قولنا (يحق له العبادة) يفيد أنه على صفة يصح أنه منعم ، وقولنا (يستحق) يفيد أنه قد أنعم واستحق ، وذلك أن الاستحقاق مُضمَّنٌ بما يَستحق لأجله»[1].

وقال القاضي عبد الوهاب المالكي (ت422هـ) في بيان معنى الإله :

«فقد قيل : إنه مأخوذ من استحقاق ، وأن التعبّد لـمّا لم يستحقه سواه ، كان هو الإله . وهذا الاسم في اللغة مسمى لذلك ، ألا ترى أن العرب في الجاهلية كانوا يسمون الأصنام آلهة ؛ **لاعتقادهم أنها مستحقّة لأن تُعبد ، ولا يُسمون بذلك ما لا يوجد هذا المعنى فيه**»[2].

وقال إمام اللغة في عصره ابنُ سِيْدَهْ الأندلسي (ت458هـ) :

«وقيل الإله : هو المستحق للعبادة ، وقيل : هو القادر على ما تحق به العبادة. ومن زعم أن معنى (إله) معنى معبود ، فقد أخطأ ، وشهد بخطئه القرآن وشريعة الإسلام ؛ لأن جميع ذلك مقرٌّ بأن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ولا شك أن الأصنام كانت معبودة في الجاهلية على الحقيقة ، إذ عبدوه وليس بإله لهم ، فقد تبين أن الإله هو الذي تحق له العبادة وتجب»[3] .

وابن سيده هنا لا يخالف بين دلالة اللغة ودلالة الشرع للفظ (الإله)، فالإله مطلقا (في اللغة والشرع) هو المستحق للعبادة ، فعند

(1) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري – تحقيق : د/ مصطفى عبد العليم و أ/ سعد محمد حمودة- (304-305).

(2) شرح عقيدة مالك الصغير – رسالة ابن أبي زيد القيرواني – (1/ 91).

(3) المخصص لابن سيده (5/ 216).

المشركين أن آلهتهم مستحقة للعبادة ، وعند الموحدين وفي ميزان الحق والشرع لا يستحق العبادة أحدٌ غير الله تعالى وحده لا شريك له ؛ لأنه لا إله ولا يستحق العبادة إلا هو ﷻ . وإنما يريد أن يبيّن أن تعريف (الإله) بأنه (المعبود) مطلقا سيؤدي إلى خلل في فهم شهادة التوحيد الشريفة «لا إله إلا الله»، حيث إنها بتعريف (الإله) بـ(المعبود) مطلقا ستكون عبارة يكذّبها الواقع ، وهو أن المعبودين في الأرض كثير .

وقال الزمخشري : «والإله : من أسماء الأجناس ، كالرجل والفرس ، اسم يقع على كل معبود بحق أو باطل، ثم غلب على المعبود بحق»[1].

ولما شرح الطبري أن اسم (الله) تعالى يعني : «هو الذي يألهه كل شيء، ويعبده كل خلق»، أورد على نفسه سؤالا : «فإن قال : وما دل على أن الألوهية هي العبادة ، وأن الإله هو المعبود ؟»[2]، ثم أجاب عن ذلك بأدلة اللغة .

وقال الطبري في موطن آخر : «القول في تأويل قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ١٦٣﴾، قد بينا فيما مضى معنى الألوهية ، وأنها : اعْتِبادُ الخلق . فمعنى قوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ١٦٣﴾ : والذي يستحق عليكم أيها الناس الطاعة له، ويستوجب منكم العبادة : معبودٌ واحد ، ورب واحد ، فلا تعبدوا غيره ، ولا تشركوا معه سواه ، فإن من تشركونه معه في عبادتكم إياه هو خَلْقٌ من خلْقِ إلـهكم مثلِكم ، وإلهكم إلهٌ واحد

(1) الكشاف (1/ 49).

(2) تفسير الطبري (1/ 121).

لا مثل له ولا نظير ... (ثم قال :) **وأما قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ فإنه خبر منه تعالى ذكره أنه لا رب للعالمين غيره**[1]**، ولا مُسْتَوْجِبَ على العباد العبادة سواه** ، وأن كل ما سواه فهم خلقه، والواجب على جميعهم طاعته والانقياد لأمره ، وترك عبادة ما سواه من الأنداد والآلهة ، وهجر الأوثان والأصنام ؛ لأن جميع ذلك خلقه ، وعلى جميعهم الدينونة له بالوحدانية والألوهية ، ولا تنبغي الألوهية إلا له ؛ إذ كان ما بهم من نعمة في الدنيا فمنه دون ما يعبدونه من الأوثان، ويشركون معه من الأشراك ، وما يصيرون إليه من نعمة في الآخرة فمنه ، وأن ما أشركوا معه من الأشراك لا يضر ولا ينفع في عاجل ولا في آجل ، ولا في دنيا ولا في آخرة . وهذا تنبيه من الله تعالى ذكره أهل الشرك به على ضلالهم ، ودعاءٌ منه لهم إلى الأوبة من كفرهم ، والإنابة من شركهم»[2].

وقال الطبري في موطن آخر : «وأما معنى قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: فإنه خبر من الله جل وعز، أخبر عباده أن الألوهية خاصة به دون ما سواه من الآلهة والأنداد، **وأن العبادة لا تصلح ولا تجوز إلا له لانفراده بالربوبية وتَوَحُّدِه بالألوهية** ، وأن كل ما دونه فملكه ، وأن كل ما سواه فخلقه ، لا شريك له في سلطانه وملكه ؛ احتجاجا منه

(1) لا يجد الطبري حزازةً من شرح (لا إله إلا الله) بأن يقول : لا رب للعالمين غير الله . وأن يجمع بينها وبين توحيد العبادة ، فيعطف على الجملة الأولى بقوله : «ولا مستوجب على العباد العبادة سواه».

(2) تفسير الطبري (2/ 745- 746).

تعالى ذكره عليهم بأن ذلك إذ كان كذلك فغير جائزة لهم عبادة غيره ، ولا إشراك أحد معه في سلطانه ، إذ كان كل معبود سواه فملكه ، وكل معظم غيره فخلقه ، وعلى المملوك إفراد الطاعة لمالكه ، وصرف خدمته إلى مولاه ورازقه. ومعرفا من كان من خلقه يوم أنزل ذلك إلى نبيه محمد ﷺ ، بتنزيله ذلك إليه ، وإرساله به إليهم على لسانه صلوات الله عليه وسلامه ، مقيما على عبادة وثن أو صنم أو شمس أو قمر أو إنسي أو ملك أو غير ذلك من الأشياء التي كانت بنو آدم مقيمة على عبادته وإلاهته ، ومتخذته دون مالكه وخالقه إلها وربا ، أنه مقيم على ضلالة ، ومنعزل عن المحجة ، وراكب غير السبيل المستقيمة بصرفه العبادة إلى غيره، ولا أحد له الألوهية غيره»[1].

قال الطبري في تفسير قوله تعالى ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾: «وأما قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، **فإنه خبر منه تعالى ذِكْرُه أنه لا ربَّ للعالمين غيره ، ولا يستوجب على العباد العبادةَ سواه ، وأن كل ما سواه فهم خَلْقُه** ، والواجب على جميعهم طاعته ، والانقيادُ لأمره ، وتَرْكُ عبادة ما سواه من الأنداد والآلهة ، وهَجْرُ الأوثان والأصنام ؛ لأن جميع ذلك خلقه ، وعلى جميعهم الدينونة له بالوحدانية والألوهية ، ولا تنبغي الألوهية إلا له ، إذ كان ما بهم من نعمة في الدنيا فمنه ، دون ما يعبدونه من الأوثان ، ويشركون معه من الأشراك ، وما يصيرون إليه من نعمة في الآخرة فمنه ، وأن ما أشركوا معه من الأشراك لا يضر ولا ينفع في عاجل ولا في آجل، ولا

(1) تفسير الطبري (5/ 170-171).

في دنيا ولا في آخرة . وهذا تنبيه من الله تعالى ذكره أهل الشرك به على ضلالهم، ودعاء منه لهم إلى الأوبة من كفرهم، والإنابة من شركهم»[1].

وهكذا يؤكد الطبري تلازم الألوهية والربوبية ، ببيان أن (الإله) إن كان هو المستحق للعبادة بربوبيته ، فلن يكون غيرُ الله إلها وربًّا سبحانه وتعالى .

وقال ابن تيمية : «فقوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ فيه إثبات انفراده بالإلهية ، **والإلهية تتضمن كمال علمه وقدرته ورحمته وحكمته ففيها إثبات إحسانه إلى العباد** ، فإن "الإله" هو المألوه ، والمألوه هو الذي يستحق أن يُعبد ، **وكونه يستحق أن يعبد هو بما اتصف به من الصفات التي تستلزم أن يكون هو المحبوب غاية الحب المخضوع له غاية الخضوع؛ والعبادة تتضمن غاية الحب بغاية الذل**»[2].

وقال ابن تيمية أيضًا : «وبهذا الفرقان يتبين أن القول الحق أنه لا إله إلا الله ، مع كون المخلوقات فيها ما اتُّخذ آلهةً من دون الله، **فإن الإله يجب أن يكون معبودًا، وهو المعبود لذاته**، الذي يُحَبُّ غاية الحب بغاية الذل، وهذا لا يصلح إلا لله، ومن عبدَ غيرَه واتخذه إلهًا فهو لفساد عمله وقصده ، حيثما اتخذ إلهًا فأحبه لذاته، وبذل له غاية الحب بغاية الذل لجهله وضلاله، ولهذا سموا جاهلية إذ كان أصل قصدهم جهلاً لا علمًا»[3].

(1) تفسير الطبري (2/ 746).
(2) مجموع الفتاوى (10/ 249).
(3) جامع المسائل - المجموعة السادسة - (88).

فجعل ابن تيمية العبوديةَ من خصائص ذات المعبود ، وليست من خصائص فعل العابد ، مما يعني أن المعبود لا يكون معبودا إلا باعتقاد فيه يعتقده العابد يجعله أهلا للعبادة ، وليس هو من جعله العابد بفعله إلهًا .

ولذلك كان أحد وجوه تفسير قوله تعالى ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ شُرَكَآءَهُمۡ قَالُواْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا ٱلَّذِينَ كُنَّا نَدۡعُواْ مِن دُونِكَۖ فَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلَ إِنَّكُمۡ لَكَٰذِبُونَ ٨٦﴾ : أن معبوداتهم تكذّبهم في تسميتهم آلهة ، قال ابن عطية : «فمن كان من المعبودين من البشر ألقى القول المعهود بلسانه، وما كان من الجمادات تكلمت بقدرة الله : بتكذيب المشركين في وصفهم بأنهم آلهة وشركاء لله ، **ففي هذا وقع الكذب لا في العبادة**»[1]. والمعنى: ﴿إِنَّكُمۡ لَكَٰذِبُونَ ٨٦﴾ في تسميتنا آلهة نستحق العبادة[2]. فهم لا يكذبونهم بأنهم عبدوهم ؛ لأنهم عبدوهم واقعًا ، ولا يكذبونهم في أنهم كانوا يسمونهم آلهة ؛ لأنهم سموهم آلهة ، وإنما كذبوهم في أنهم أرباب مستحقون للعبادة . وهذا يدل أن تسمية (الإله) لا تَصْدُقُ على كل مَن تُذُلِّل له غاية الذل وخُضع له غاية الخضوع ، وإنما تَصْدُقُ على مَن كان متّصفًا بالصفات التي يستحق معها أن يُعبد .

ومما يُجلّي معنى الإله عند العرب : أن العرب لم تكن تسمي كل من خُضع له وتُذُلِّلَ له (إلهًا)، ولو كان الخضوع والذل بالغًا الغاية من حيث ظاهر العمل ، كخضوع العبيد لأسيادهم، وذلة المحتاجين

(1) المحرر الوجيز لابن عطية (6/ 97).
(2) انظر البسيط للواحدي (13/ 167)، وتفسير البغوي (5/ 37).

للمنعمين عليهم ، وربما سجدوا للملوك والسادة ، ومع ذلك ما سموهم (آلهة)، ولا دُعي منهم ذلك الخضوع والذلة (عبادة). هذا يقطع أن لـ(الإله) عندهم معنى في نفسه ، لا يكتفي معناه بأن يكون مخضوعا له مُذَلًّا لجنابه كالأسياد والملوك ، بل (الإله) عندهم له معنى فوق ذلك .

ويبيّن ذلك أيضًا : أن العرب اختلفوا في أنواع شركهم ، وتعدّدت معبوداتهم ، من الأصنام المختلفة ، إلى النجوم والشمس والقمر ، بل منهم من اختص بعبادة نجم معين ، إلى الملائكة التي زعموها بنات لله ، وكان منهم من يعبد آلهة ولا يعبد غيرها ، ومنهم من يعترف بألوهية إله أو آلهة وينكر ألوهية غيرها . فعلامَ إنكار بعضهم تسميةَ بعضِهم الآخر معبوداتِ غيرِهم آلهةً ؟! لو كان مطلق وقوع العبادة يوجب تسمية المعبود عند العرب إلها ؟!! وبعبارة أخرى : لولا أن (الإله) عند العرب هو من اتصف بصفات توجب عندهم تخصيصه بهذا الاسم ، ولم يكن هو مطلق من ذُلّ له وخُضع غاية الذل والخضوع لما اختلفوا فيما يُطلقون عليه هذا الاسم، ولكان أيُّ معبودٍ لدى بعضهم إلهًا عند جميعهم ! ومن المعلوم قطعا أن العرب ما كانوا متفقين على آلهتهم ، وأن منهم من لا يعترف بألوهية آلهة كان يُؤَلّهها غيرُه .

وبذلك يتبين أن من عَرّف (الإله) بأنه المعبود بحق ، أو أنه المستحق للعبادة ، لم يُرِد بيانَ واقع إطلاق العرب لـ(الإله)، وإنما أراد بيان (الإله) الحق الذي كل من سواه آلهة باطلة . لأنه لو أراد أن العرب في الجاهلية أرادت بالإله المعبود بحق فقد أشرك ؛ لأنه جعل آلهتهم

كلها آلهةً بحق . اللهم إلا إن أراد أن كونه معبودا بحق هذا هو معتقد العابد ، سواء أصاب أم ضلّ .

ولذلك سواء أعرّفنا (الإله) بالمعبود بحق ، أو المستحق للعبادة ، أو نحو ذلك من التعاريف ، فلا بد أن يكون ذلك وَفْقَ اعتقاد واصفها بذلك ، لا وَفْقَ الحق الذي لا يحق سواه. لأن العرب وصفت أصنامها ومعبوداتها بالآلهة ، وهذا يعني أنها كانت تعتقد أن آلهتها معبودة بحق وأنها تستحق العبادة ، ولذلك استنكروا التوحيد ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ ۝٥﴾. وكون الإله (يستحق العبادة) عند العرب هذا يعني أن استحقاقه هذا للعبادة ناتجٌ عن صفة متعلّقة بهذا المعبود ، وليس متعلّقًا بفعل العابد . وهذا يعني أن العرب لا تعبد ولا تصف هذا المعبود بالإله إلا إذا كان متصفا بما يستحق معه هذا الاسم (الإله) ، وهو الاسم الذي لا يُطلقونه على غير آلهتهم من بقية المخلوقات ؛ لأنهم لم يكونوا يسمون بالإله كل من سُجد له ولا كل من طُلب منه قضاء الحاجات ودفع المضرات ولا كل من أُطيع بخضوع ولا من ذُبح له ولا ذُلّ له ، وإنما كانوا يسمون جنسا خاصًّا ممن يعظمون ويلجؤون إليه باسم (الإله)، فدلّ ذلك أن هذا الاسم خاصٌّ بمن كانت صفته تستوجب عندهم هذا الاسم وتختصه به دون من سواه .

وكذلك الشأن في (العبادة) : أن العرب ما كانت تقول عمَّن سَجَدَ لمعظَّم (كالملوك) : إنه قد عَبَدَه ، ولا ترى أنه بمطلق السجود قد اتخذه إلها . ولكنها كانت تسجد لآلهتها سجودًا هي تسميه عبادة ، وتسمي المسجود له (إلها). وكذلك في سائر صور تعظيمها لملوكها وساداتها من لُجوئها إليهم والتذلُّلِ لهم والخضوع لهم بالطاعة والخوف منهم

والرجاء لهم ومحبتهم أيضًا ، لم يكونوا يسمون هذا عبادةً على الإطلاق ، ولا سموهم بمجرّد تلك الأعمال الصادرة منهم إليهم (آلهة).

كل ذلك يُثبت -بما لا يدع مجالا للشك- أن (الإله) عند العرب هو المعبود لاتصافه بصفات تخصه دون من سواه من المخلوقات ، والصفات التي تخص الإله دون غيره من المخلوقات هي خصائص الربوبية .

تعريف (الإله)

لذلك صار تعريف الإله : هو المعبود لكونه ربًّا ، وهذا هو المعبود بحق ، وهذا هو المستحق للعبادة .

وتالله ما كنتُ أحسب الأمر محتاجًا لكل هذا الكشف ، لولا عمايات الجهل التي رأيناها وسمعناها وقرأنها لهؤلاء المكفِّرين .

المبحث الخامس

أثر تعريف (العبادة) في بيان تلازم الربوبية بالعبادة

من عجائب هؤلاء القوم : أنهم إذا سُئلوا عن تعريف (الإله) قالوا : هو المعبود بحق ، أو هو المستحق للعبادة ، فإذا سُئلوا عن العبادة حتى نعرف معنى (الإله)، قال بعضُهم : العبادة هي غاية الخضوع والذل على وجه التعبد ! فلا هو عرّف (الإله) بهذا الدَّور ، ولا هو عرّف (العبادة)!! ولا هو سكت عما يجهل ، بل انطلق على أهل الشهادتين بالتكفير بما يسميه (شرك العبادة) و(الشرك في الألوهية)!

فإن عدنا إلى الطبري ، نجده يؤكد ما سبق عنه ، من قوة علاقة معنى (الألوهية) بـ(الربوبية) في تعريفه العبادة ، حيث يقول في تفسير سورة الفاتحة : «وتأويل قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ لك اللهم نخشع ونذل ونستكين **إقرارًا لك يا ربنا بالربوبية لا لغيرك**»[1].

وقد أحال الطبري إلى هذا الموضع في موضع آخر من تفسيره ، وذلك عند تفسير قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ ، ليؤكّد

---

(1) تفسير الطبري (1/ 159).

تَرابطَ الكلامِ بينهما وتَوَافُقَه ، فقال ﷺ : «وقد دللنا فيما مضى من كتابنا هذا على أن معنى العبادة : الخضوع لله بالطاعة والتذلل له بالاستكانة»[1]. فبيّن الطبري بهذه الإحالة هنا إلى تفسيره (العبادة) في سورة الفاتحة : أن الخضوع بالطاعة والتذلل بالاستكانة لن يكونا عبادةً إلا مع الإقرار بالربوبية للإله .

لننتقل بهذا التعريف من الطبري للعبادة إلى تعاريف أئمة اللغة لها :

فيتفق علماء اللغة : أن العبادة مشتقة من التعبيد ، وهو التذليل[2]، حتى قال الطبري : «العبودية عند جميع العرب أصلها الذِّلة ، وأنها تُسمي الطريقَ المذلَّلَ الذي قد وطئته الأقدام وذلّلته السابلة : مُعبَّدا»[3].

إجماع أئمة اللغة على اختصاص العبادة بالخضوع والتذلل للرب

وقال أبو بكر الأنباري (ت328هـ) : «قولهم: رجل عابد : معناه : رجل خاضع **ذليل لربه**. من قول العرب : قد عبدت الله أعبده : إذا خضعتَ له وتَذَلَّلتَ وأَقْرَرْتَ بربوبيته... (ثم قال) ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، **قال أهلُ اللغة : معنى نعبد : نخضع ونذلّ ونعترف بربوبيتك**»[4].

وهذا كلام قاطعُ الدلالة ونصٌّ في المسألة ، يقرره (أهلُ اللغة) بلا استثناء ، وظاهره حكاية الإجماع منهم ، يَصْدُرُ من أحد أكابر

---

(1) تفسير الطبري (1/ 385).

(2) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج (1/ 48)، ومعاني القرآن لأبي جعفر النحاس (1/ 64)، والصحاح للجوهري (2/ 503)، ومجمل اللغة لابن فارس (3/ 435).

(3) تفسير الطبري (1/ 159).

(4) الزاهر في معاني كلمات الناس لمحمد بن القاسم الأنباري (1/-107 108رقم66).

أئمة اللغة[1] من أهل السنة ، وأحد حفاظ الحديث الثقات[2] وأحد حنابلة بغداد[3].

ولن يمكن المتلاعبين بدلالات كلام أئمة اللغة أن يقولوا : إن هذا التعريف هو التعريف الشرعي للعبادة ؛ لأنه قاطعٌ في النقل عن العرب «من قول العرب»، وقاطعٌ أنه كلام أهل اللغة في فنهم : «قال أهلُ اللغة».

هذا فضلا عن أن الأصل في كلام أصحاب كل فن أنهم إذا تكلموا في كتب فنِّهم فهم يتكلمون في تخصُّصهم وبلغته واصطلاحاته ، فإذا تكلم مصنفو المعاجم وأئمةُ اللغة عن معنى كلمةٍ فالأصل أنهم يذكرون معناها في اللغة ، ولا نُخرج كلامهم عن دلالة هذا السياق

---

(1) لم يتخلف عن ذكره في أكابر أئمة اللغة والثناء على إمامته فيها أحدٌ ممن صنف في اللغويين والنحاة والأدباء : كالزبيدي (ت379هـ) في (طبقات النحويين واللغويين)، والتنوخي (ت442هـ) في (تاريخ العلماء النحويين)، وياقوت الحموي (ت626هـ) في (معجم الأدباء)، والقفطي (ت646هـ) في (إنباه الرواة على أنباه النحاة)، وعبد الباقي اليماني (ت743هـ) في (إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين)، والفيروزباذي (ت817هـ) في (البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة)، والسيوطي (ت911هـ) في (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة)

(2) قال عنه الخطيب البغدادي : «كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظا له... وكان صدوقا، فاضلا، دينا، خيرا، من أهل السنة، وصنف كتبا كثيرة في علوم القرآن، وغريب الحديث، والمشكل، والوقف والابتداء، والرد على من خالف مصحف العامة». تاريخ بغداد (4/ 299-304).

وقال عنه الذهبي : «الحافظ العلامة شيخ الأدب ... صنف التصانيف الكثيرة ، ويروي بأسانيده ويملي من حفظه ، وكان من أفراد الدهر في سعة الحفظ مع الصدق والدين». تذكرة الحفاظ (رقم 821).

(3) ذكره ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (2/ 69)، وابن الجوزي في طبقات أصحاب الإمام أحمد في مناقب الإمام أحمد (625).

إلا بقرينة صارفة . وهذا ما لا يخالف فيه طالب علم يعرف مبادئ التعامل مع العلوم ؛ إلا أصحاب المكابرة ، ممن لا يفتأ يخترع مناهج ومقالات للدفاع عن جهالات نفسه أو جهالات طائفته .

وقال أبو هلال العسكري في بيان المعنى اللغوي للعبادة : «الفرق بين (العبادة) و(الطاعة): **أن (العبادة) غاية الخضوع ، ولا تُستحق إلا بغاية الإنعام** . ولهذا لا يجوز أن يُعبد غير الله تعالى، **ولا تكون العبادة إلا مع المعرفة بالمعبود** . و(الطاعة) الفعل الواقع على حسب ما أراده المريد ، متى كان المريد أعلى رتبة ممن يفعل ذلك . وتكون للخالق والمخلوق ، **و(العبادة) لا تكون إلا للخالق**»[1].

وقال إمام اللغة في زمنه ابن سِيْدَهْ الأندلسي (458هـ) : «**والعبادة نوع من الخضوع لا يستحقه إلا المنعِم بأعلى أجناس النعم ، كالحياة والفهم والسمع والبصر والشكر. والعبادة لا تُستحق إلا بالنعمة ؛ لأن العبادة تنفرد بأعلى أجناس النعم** ؛ لأن أقل القليل من العبادة يكبر عن أن يستحقه إلا من كان له أعلى جنس من النعمة ؛ إلا الله سبحانه ، فلذلك لا يستحق العبادة إلا الله»[2].

فماذا يريد الباحث عن الحق أصرح من هذا التعبير ؟!

وهو تعبيرٌ لا يمكن أن يُدعى فيه أنه جاء لبيان (العبادة) المشروعة ، لا (العبادة) في اللغة ؛ لأنه فوق أنه جاء في معجم لغوي (كما سبق)، فهو أيضًا يدلنا بأنه تعريف لغوي لأنه لم يستعمل اسم الجلالة في بيان

---

(1) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (362).

(2) المخصص لابن سيده (4/ 62).

مستحق العبادة ، ولا حتى لفظة (الإله)، وإنما استعمل لفظًا ينطبق على تصور أهل الشرك وأهل التوحيد ، وهو (المنعم)، في قوله : « لا يستحقه إلا المنعِم ...».

وقال الإمام الواحدي : «معنى العبادة: الطاعة مع الخضوع والتذلل، وهو جنس من الخضوع لا يستحقه إلا الله ﷻ، وهو خضوع ليس فوقه خضوع[1]»[2].

---

(1) قد يظن ظانٌّ أن كلام الواحدي لا دلالة فيه على قَصرْ معنى العبودية على الخضوع الذي لا يكون إلا لمن اعتُقدت ربوبيتُه ، بحجة أنه عندما قال : «وهو جنس من الخضوع لا يستحقه إلى الله ﷻ» يقصد بيان العبادة المشروعة . وهذا فهم خاطئ ؛ لأن الواحدي كان في سياق بيان معنى العبادة ، ولم يكن في سياق بيان حكم العبادة لله تعالى ولغيره ، وليس هذا هو موضع الكلام عن حكم صرف العبادة لغير الله . فهو إنما أراد أن يبين الحدّ الذي به تكون الطاعة مع الخضوع عبادة ، ولذلك لما كان المستحق للعبادة هو الله وحده قال «لا يستحقه إلا الله ﷻ». كما أن التعبير بـ(يستحقه) تدل على أنه يريد بيان وصفِ مَن إذا أُطيع بخضوع كانت تلك الطاعة بخضوع عبادةً ؛ لأنه بذكر هذا الاستحقاق يُنوّه بصفة المعبود التي استحق بها العبادة ، ولا يذكر فِعْلَ العابد الذي يكون به عبادة ، وهذه دلالة واضحة على مراده .

ثم هل يختلف اثنان : أن «الخضوع الذي ليس فوقه خضوع» ليس إلا الخضوع الذي يصرفه الخاضع لمن اعتقد فيه اتصافَه بصفات الربوبية ؟! وأن أيَّ خضوع صُرف لمن لا يُعتقد فيه شيءٌ من خصائص الربوبية سيكون دون هذا الخضوع ؟! إذن سيكون عند الواحدي (وكل عاقل) الخضوع الذي ليس فوقه خضوع هو الخضوع لمن اتصف بصفات الربوبية من خلق وملك وتدبير وجميع صفات الكمال المطلق ، أو بشيء منها .

وهذا التنبيه ما كان أغناني عنه في هذا المبحث المختصر الذي أروم فيه شِدّةَ الاختصارِ ولملمَةَ أطرافِه ، لولا أننا في زمنٍ صار يتكلم فيه من لا يستحي من جهله ويتشدّق بِهَذْرِه ، وقد يُصدّق !

(2) البسيط للواحدي (1/ 516)، ونحوه في الوسيط (1/ 68).

ولذلك لخص الطاهر ابن عاشور معنى العبادة في اللغة ، فقال : «ومعنى العبادة في اللغة العربية قبل حدوث المصطلحات الشرعية دقيقُ الدلالة، وكلمات أئمة اللغة فيه خفيةٌ[1]، والذي يُستخلص منها أنها : إظهار الخضوع للمعبود ، واعتقاد أنه يملك نفع العابد وضره ملكا ذاتيا مستمرا»[2].

وقال الطاهر ابن عاشور في تفسير قوله تعالى ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُۚ﴾ : «وجملة: ﴿فَٱعۡبُدُوهُۚ﴾ مفرّعة على قوله : ﴿رَبُّكُمۡ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ﴾، وقد جعل الأمر بعبادته مفرّعا على وصفه بالربوبية والوحدانية ؛ لأن الربوبية مقتضية استحقاق العبادة ، والانفراد بالربوبية يقتضي تخصيصه بالعبادة ، وقد فهم هذا التخصيص من التفريع»[3].

ومن أواخر التعاريف المنضبطة للعبادة : قول الشاه ولي الله الدِّهلوي (ت1176هـ) : «اعلم أن العبادة هي : التذلُّلُ الأقصى . وكونُ تَذَلُّلٍ أقصى من غيره لا يخلو :

ـ إما أن يكون بالصورة : مثل كون هذا قيامًا وذلك سجودا .

ـ أو بالنية : بأن نوى بهذا الفعل تعظيمَ العباد لمولاهم ، وبذلك تعظيمَ الرعية للملوك أو التلامذة للأستاذ ، لا ثالث لهما.

ولما ثبت سجودُ التحيةِ من الملائكة لآدم ﷺ ومن اخوة يوسف

(1) قد وجدنا بعضها غير خفي بحمد الله ، ككلام أبي بكر الأنباري وكلام ابن سيده .
(2) التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور (27/ 26).
(3) التحرير والتنوير (413/7).

ليوسف ﷺ، وأن السجود أعلى صور التعظيم : **وجب ألا يكون التميز إلا بالنية** ... (إلى أن قال بعد كلام طويل عميق) :

حقيقةُ الشرك : أن يعتقد إنسانٌ في بعض المعظَّمين من الناس أن الآثار العجيبة الصادرة منه إنما صدرت لكونه متّصفًا بصفةٍ من صفات الكمال ، مما لم يُعهد في جنس الإنسان ، بل يختص بالواجبِ جلَّ مجدُه ، لا يُوجد في غيره ؛ إلا أن يخلع هو خِلعةَ الألوهية على غيره ، أو يفنى غيرُه في ذاته ويبقى بذاته ، أو نحو ذلك مما يظنه هذا المعتقد من أنواع الخرافات ، كما ورد في الحديث: إن المشركين كانوا يُلبّون بهذه الصيغة : "لبيك لبيك لا شريك لك ؛ إلا شريكًا هو لك ، تملكه وما ملك"، فيتذلل عنده أقصى التذلل ، ويُعامَل معه معامَلَةَ العباد مع الله تعالى...

(إلى أن قال عن ضابط الإشراك بالسجود) فمنها أنهم كانوا يسجدون للأصنام والنجوم، فجاء النهي عن السجدة لغير الله ، قال الله تعالى: ﴿لَا تَسۡجُدُواْ لِلشَّمۡسِ وَلَا لِلۡقَمَرِ وَٱسۡجُدُواْۤ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾. **والإشراك في السجدة كان متلازمًا للإشراك في التدبير، كما أومأنا إليه**.. (إلى آخر كلامه ، وسبق نقل تتمةٍ له)[1]»[2].

تعريف العبادة

وبهذا يتبين : أن **تعريف العبادة هو : كلُّ تَقَرُّبٍ من أعمال القلوب أو الجوارح صُرف لمن يعتقد فيه العاملُ خصائصَ الربوبية أو بعضها**[3].

(1) انظر ما سبق (ص 28-30).
(2) حجة الله البالغة للدهلوي (1/ 210-215).
(3) إنما أضفت هذا القيد «أو بعضها»؛ لأن هذا هو واقع بعض صور الشرك ، كما سبق بيانه ، في صورة الولي من الذل والظهير المعاضد .

وخصائص الربوبية هي صفات الكمال المطلق، والتي منها: الخلق والملك والتدبير.

فإن قيل: لكن هذا التعريف لا يوافق التعريف اللغوي، الذي جعل العبادة غاية الخضوع والذل[1]؟

والجواب: بل هو يوافقه كل الموافقه؛ لأن العمل لا يبلغ غاية الخضوع والذل إلا إذا كان العامل متوجِّهًا به لمن يَعتقد فيه خصائصَ الربوبية أو بعضها.

ولذلك من جمدَ عند فهمه القاصر الذي تمسك بظاهر لفظ التعريف اللغوي للعبادة، يمكنني أن أرضي جموده هذا بتعريف آخر يحدّ (العبادة) بحدها الصحيح، ويُقنع جموده! وهو أن أقول: **العبادة هي بلوغُ غاية الخضوع والذل والمحبة باعتقاد العامل في المتوجَّه بها إليه خصائصَ الربوبية أو بعضها.**

بيان سبب عدم كفاية تعريف العبادة بغاية الخضوع والذل، ونحوه من التعاريف

وإنما اخترتُ التعريف الأول لأنه جامع مانع، وكان جامعا مانعا غيرَ محتاج لزيادة لأسباب:

الأول: أن العمل لن يبلغ غاية الخضوع والذل والمحبة أصلا؛ إلا إذا كان مصروفا لمن اعتُقد اتصافه بخصائصِ الربوبية أو بعضها. وأتحدّى أن يُوجِدَ أحدٌ غايةً للخضوع والذل والمحبة فوق من صَرَفَ

(1) العبودية لابن تيمية (48)، ونحوه في جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (91)، ومجموع الفتاوى (8/ 378) (10/ 153، 466) (15/ 162-163) (16/202، 296)، ومنهاج السنة النبوية (3/ 290)، وجامع الرسائل لابن تيمية (2/ 86، 219)، وجامع المسائل - المجموعة الرابعة - (40)

خضوعَه وذُلَّه ومحبته لمن اعتقده ربًّا له (مختصًّا بالربوبية أو ببعض خصائصها). وهذا التحدِّي لن ينفكَّ من إلزامه أحدٌ؛ إلا أن يستطيع أن يقوم به، وما هو بقائم!

والثاني: أن الأعمال الظاهرة في دلالتها على غاية الخضوع والذل والمحبة متفاوتة كل التفاوت، فليس قيامُ العبادة كالركوع، ولا هو كالسجود: في بلوغ غاية الخضوع والذل؛ إذْ لا شك أن السجود هو من أشد أعمال العباد ذلا وخضوعا بحسب الظاهر[1]. وباشتراط أن تكون العبادة هي بلوغ غاية الخضوع والذل: لن يكون القيام والركوع عبادة، لأن هناك غايةً فوقهما في الخضوع والذل، وهي السجود. وكذلك القول فيمن تقرّب للإله بشق تمرة أو بذبح دجاجة أو شاة أو مائة شاة أو ألف بعير، سيكون ذبحه ما دون الأكثر ليس عبادة؛ لأن ما سوى الأكثر أقلُّ في إظهار غاية الخضوع والذل. وهكذا سيتطرق الأمر إلى بقية الأعمال: كالصيام والحج والطواف والذكر والدعاء ... إلى آخر الأعمال. بل سيتطرق الخلل إلى أعمال القلوب التي هي الأصل والمنطلَقُ لأعمال الجوارح، وبذلك سيكون كلُّ من لم يبلغ الغاية القصوى من المحبة والرجاء والخشية لله تعالى غيرَ عابدٍ له، وبهذا التقريرِ البالغِ غايةً في الجهل والحمق سيكون كلُّ مَن سوى رسول الله ﷺ

(1) قال ابن تيمية: «فإن السجود فيه غاية الخضوع والتواضع، وهو أفضل أركان الصلاة الفعلية وأكثرها، حتى إن مواضعَ الصلاة سُمِّيتْ به، فقيل "مسجد"، ولم يُقَل "مقام" ولا "مركع"...». جامع المسائل - المجموعة الثالثة - (358)، ونحوه فيه (360)، ومجموع الفتاوى (5/ 237).

غيرَ عابدٍ لله تعالى أصلا ، وسينفرد ﷺ بحقيقة العبادة دون من سواه من أهل الإيمان واليقين والعبودية لله رب العالمين ؛ لأنه لن يبلغ أحدٌ من البشر غايةَ سيدِ الأولين والآخرين ﷺ في الخضوع والذل والمحبة لله تعالى ، وببلوغه ﷺ تلك الغاية قد أثبت لنا أن هناك غايةً في الخضوع والذل والمحبة لن يبلغها أحدٌ سواه (عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم)!!

لذلك كان ذِكْرُ الغاية في الخضوع والذل والمحبة مطلقا في تعريف العبادة مؤديا لفساد المعنى ، عند من التزم بظاهر إطلاقه دون فهم وفقه . ولذلك وجب عدم التزام هذا الإطلاق ، والاستعاضة عنه بما يدل على مقصوده الصحيح ، وبما يؤدي مفهومَه المراد عند أهل العلم ، وهو المقصود والمفهوم الذي يبين الحدّ الذي يصح أن يُقال عن الخضوع والذل والمحبة ببلوغه : إنها أعمالٌ من الخضوعِ والذلِّ والمحبة قد بلغت الغاية التي تُصَيِّرها عبادة : وهو أن يكون المقصود بـ(الغاية) المذكورة : هي الغاية التي يَنْصَرِفُ بها العملُ ويُتوجَّه به إلى المتّصف بخصائص الربوبية أو بعضها .

الثالث : أن من وجوه وصور العبادة العملية ما لا يظهر فيها شيءٌ من الخضوع والذل ، وأوضح مثال على ذلك عبادة من عبد إلهه بالتصفيق والصفير ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً

وَتَصْدِيَةً﴾[1]، وقد سمى الله تعالى هذا اللعب بالتصفيق والصفير صلاة ، أي عبادة كانوا يتعبدون بها . وما زال في أمم الأرض حتى اليوم من يرقصون ويصفقون ويغنون حول معبوداتهم ، بل من أهل البدع من هذه الأمة من صار يتعبد الله بالغناء والرقص ، وكتب العلماء قديما وحديثا في بيان بطلان ما هم عليه من بدعة التعبد لله تعالى بزعمهم بالغناء والرقص .

فإن أُصِرَّ على أن العبادة العملية هي غاية الخضوع والذل العملي الظاهري ، فلن يكون من صرف الرقص والغناء والتصفيق والصفير لغير الله من الأوثان والمعبودات الباطلة مشركا بذلك ؛ لأنه ليس في عمله هذا أيُّ مظهر من مظاهر الذل والخضوع ، بل هو أبعدُ شيء عن مظهر الذل والخضوع ! وهذا اللازم لا يلتزم به أحدٌ ، ولا يجرؤ عليه عاقل . فدل ذلك على أن غاية الخضوع والذل التي تُورَد في تعريف (العبادة) يجب أن تكون عملًا قلبيا ، وليس قيدًا في عمل الجوارح لتُعدَّ عبادة .

---

(1) وقد ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في تفسيرها : «كان أهل الجاهلية يطوفون بالبيت عراة فأنزل الله ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ ، قال : المكاء الصفير ، والتصدية التصفيق». تفسير الطبري (162/11، 164)، وتفسير ابن أبي حاتم - طبعة دار ابن الجوزي - (8/ 156-157رقم355)، وصححه الضياء في المختارة (10/ 117).

وفي تفسير محمد بن إسحاق علامة السيرة : «وما كان صلاتهم عند البيت التي يَدّعون أنه يُدْفَعُ بها عنهم إلا مكاء وتصدية ، وذلك ما لا يُرضي الله». تفسير الطبري (11/ 168)، تفسير ابن أبي حاتم (8/ 153رقم340).

وهو أحد الأقوال في تفسير قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا﴾.

فإن اشترطنا عمل القلب لعدّ العمل عبادة ، حتى لو لم يظهر على عمل الجوارح معنى الذل والخضوع ، بقي أن نحدِّد هذا العمل القلبي الذي به يكون العمل عبادةً ، ولم يصح أن نتمسّك بعبارة «غاية الذل والخضوع»، دون فهم حقيقة المراد منها الذي به يَصِحُّ معناها .

ولهذه الأسباب ، مع بيان حقيقة معنى (العبادة) عند العرب ، وعلاقتها بمعنى (الإله) عندهم : يتضح لماذا وجب بيان تلازم شرك العبادة بالشرك في الربوبية ، وأنه لا يمكن وصف عمل بأنه عبادة لغير الله تعالى إلا إذا كان العامل قد قصد بعمله صَرْفَ شيءٍ من خصائص الربوبية لغير الله تعالى .

المبحث السادس

التَحدِّي بذكر الفارق بين العبادة وغيرها من أعمال القلوب والجوارح

وبعد هذا البيان لمعنى (العبادة) و(الإله) بما يُظهر أن الفعل (سواء أكان فعلَ قلبٍ أو جوارحَ) لا يكون عبادةً إلا إذا صدر على وجه صَرْفِ شيءٍ من خصائص الربوبية إلى مَن قُصد به. كنتُ - وما زلت - أتحدّى المخالفين أن يبيّنوا الحدَّ الفاصل بين (العبادة) وغيرها في أعمال القلوب، التي هي أساس الإيمان والكفر، كالحب والرجاء والخوف من أعمال القلب، بل هي أساسها. وحتى الآن لم يستطيعوا القيام بهذا التحدّي، حيث إنهم قد عجزوا كلَّ العجز عن بيانِ الحدّ الذي يَفْصِل بين عمل القلب الذي هو عبادة وعمله الذي ليس بعبادة. بل صار بعضهم يهرب عن إلزامه الذي عجز عنه بادعاء أنه لا يلزم وجودُ هذا الحدّ أصلا !! لهذا الحدّ بلغ عنادُهم وإصرارُهم على الباطل؛ لأنهم يعلمون أنهم يجهلون هذا الحدّ، وأنه لم يذكره أسلافُهم في تقريرهم الباطل،

وأنهم مهما اخترعوا حدودًا جديدةً للعبادة لم يُسبقوا إليها حتى من شيوخ مذهبهم فلن تُبيّن حدودُهم المبتدعةُ تلك ذلك الحدَّ الذي به يكون التعريف قادرا على إعطاء التصوّر الصحيح عن العبادة[1]، ما داموا مصرّين على تقريرهم الفاسد في (شرك العبادة) وفَصْله عن توحيد الربوبية.

وحتى أوضّح الواضح من هذا الإلزام، أُذكّر بهذه الأسئلة التي طرحتها منذ سنوات:

السؤال الأول: متى يكون حب غير الله شركًا في المحبة ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا﴾؟

لا ينفع أن يكون الجواب عن سؤالِ بيان الحدّ: هو أن يُقال: أن يُحبَّ غيرُ الله كحب الله؛ لأن السؤال سيبقى قائما، والحد سيبقى مستبهما: فما هو الحب الذي يختص به الله تبارك وتعالى.

ولا ينفع أن يكون الجواب هو: أن لا يحب غير الله حبا يظهر لنا أنه أشد من حبه الله، لأننا قد علمنا أنه هناك مَن يُجنّ

(1) فنحن لا نطالبهم بالتعريف الجامع المانع إلا لأنه هو الذي يُعطي التصوّر الصحيح للعبادة، سواء التزموا في تعريفهم صناعةَ الحدود المنطقية أم لم يلتزموها، فالمهم هو التعبير عن (العبادة) بأي كلام يُبيّنها، ويَفْصِلُها عن غيرها، فلا يُدخل فيها ما ليس منها، ويجمع جميعَ أفرادها، فلا يَسمح لبعض أفرادها أن يُخرج عنها؛ لأنه بغير هذا البيان لا يأمن المتكلّم في (العبادة) أن يكون سيِّئَ التصوّر عنها مختلَّ الفهم فيها، وهو سوءُ تصوّر واختلالُ فهمٍ يحجب عنه - ولا بُدّ - أهليةَ الكلام عن شركها وتوحيدها.

من عشق مخلوق أو يمرض أو يموت؛ ومن جُنّ بعشقه أو مرض أو مات لا يُحكم عليهم بشركِ المحبةِ المخرجِ من الإسلام، ولا حكم عليهم أحدٌ بذلك. فلا ينفع أن يكون ضابط شرك المحبّة المخرجِ من الملّة هو آثارها الظاهرية التي توهم أنها أشد من حب الله تعالى. مما يدل أن الضابط لا بد أن يكون عملا قلبيا، وهو محل التحدّي الذي يجب عليهم أن يُبيّنوه، وإلا كانوا خائضين فيما يجهلون.

وها نحن المسلمين مأمورون بحب النبي ﷺ حبًا يفوق حبَّ المال والأهل والنفس والناس أجمعين، ومن الدنيا ومن فيها، وخلائقُ من المؤمنين يحبون النبي ﷺ هذا الحب، وهو من أشدّ الحبّ، وما كان حبُّهم هذا شركًا، بل كان من أعظم منازل الإيمان منزلةً: «ثلاثٌ من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما ...»[1].

ولذلك كان لا بد من بيان الحدّ الذي يكون فيه الحب لا يجوز أن يُصرف لغير الله، ومن صرفه لغير الله بذلك الحدّ فقد أشرك بالله تعالى في حبِّه.

ولا يمكن أن يأمرنا الشرعُ بحب النبي ﷺ هذا الحبَّ العظيم الذي لا يساويه حبٌّ لمخلوق سواه، ولا يعلوه إلا حُبُّ الخالق ﷻ، ثم لا يبيّن لنا الشرعُ الحدَّ الذي به يُصبح حبُّنا للنبي ﷺ شركًا، كما

(1) أخرجه البخاري (رقم 16، 6941)، ومسلم (رقم 67).

أشركت النصارى بعيسى ابن مريم (عليه السلام)؛ لأنه بالأمر بذلك الحب العظيم للنبي ﷺ دون بيان حدِّه سيكون ذلك ذريعةً للشرك، يا غُلاة سدِّ ذرائع الشرك بزعمكم[1]!

والواقع أن الشرع قد بيّنَ لنا هذا الحدّ أوضح بيان، وذلك بما أبانه بخصوص حصر صور الشرك التي سبق ذِكْرُ أدلتها، وبما استعمله من لفظ (الإله) و(العبادة) بدلالتها اللغوية الصريحة، وبما يخص محبةَ النبي ﷺ خاصة، في قوله ﷺ: «لا تُطْرُوني كما أطرت النصارى ابنَ مريم، فإنما أنا عبده، فقولوا عبد الله، ورسوله»[2].

وغُلُوُّ النصارى في عيسى ابن مريم (عليه السلام) هو أنهم جعلوه ربًّا وابنَ الرب وثالثَ ثلاثةٍ في الربوبية، ولذلك بيّن ﷺ النجاةَ من هذا الغلو: بأن ذكر عبوديته لله تعالى، ليبين لنا أننا لن نبلغ غُلُوَّ الشِّرْكِ ما دمنا لم نبلغ به درجة الربوبية، ولم نرفعه فوق منزلة العبودية لله

(1) ومع أن العلماء متّفقون أن الإسلام قد شرع في أحكامه ما يكفي لسدّ ذرائع الشرك، وأنه كان في ذلك أكثر احتياطا من الشرائع السابقة، حتى إنه حرّم بعض ما أُبيح في الشرائع السابقة (كالسجود لغير الله) سدًّا لذريعة الشرك؛ إلا أن غلاةَ سدِّ الذرائع (في الفقه وغيره) ما زالوا يزيدون في تحريم ما لا يحرمه الله تعالى بحجة سدّ ذريعة الشرك، من مثل تحريم بعضهم أن يُكتب اسم (الله) تعالى عن يمين المحراب إذا كُتب مقابله اسم النبي (محمد) ﷺ عن يسار المحراب! في نحو ذلك من صور الغلو والزيادة على الشرع الذي كفاهم باحتياطاته البالغة في هذا الباب على وجه الخصوص.

وهؤلاء لو استطاعوا لحرموا الطواف بالكعبة واستلام ركنها وكل مظاهر تعظيمها بحجة سد الذريعة؛ لأن هذه المظاهر حسب تقريرهم يجب أن تكون أعظم ذريعة للشرك؛ لأنها تعظيم لحجر بما يشبه عبادة الأوثان في الظاهر. وهم لا يعلمون أن ما جُعل رمزا للتوحيد (كالكعبة) لن يكون ذريعة للشرك؛ لأنه لن يُعظم عند أهل الشهادتين إلا بعد توحيدهم الله.

(2) أخرجه البخاري (رقم 3445، 6830).

تعالى. وبذلك يكون النبي ﷺ قد بيّن لنا حدّ شرك العبادة بالمحبة فيه: وهو أن نبلغ بمحبته ﷺ درجةَ حُبّ الربّ أو من له خصائصُ الربّ عزّ وجل.

فإن أصروا على هذيانهم أنه لا يلزم وضع الحدّ ولا بيانه (هروبا من الاعتراف بالجهل وقصور التصور)، فيلزمهم أن يكون حبُّ النبي ﷺ شركًا؛ خاصة إذا كان هو الحبّ العظيم الذي يستقر في قلوب أكثر المؤمنين حبًّا له ﷺ (كحبّ أصحابه الكرام رضي الله عنهم له ﷺ، وكحب الأولياء والصالحين له ﷺ)؛ لأننا لا نشك أن حبَّ هؤلاء السادة للنبي ﷺ في صدقه والوفاء بعهده والفداء لأجله وعظيم الشوق إليه ﷺ بسببه أعظم من حب المشركين لأقل آلهتهم منزلةً لديهم وأضعفهم حبًّا (على أقل تقدير)، بل لا أشك أن حب أولئك السادة للنبي ﷺ أعظم (من جهة الأثر الظاهر) من حب المشركين لأعظم آلهتهم عندهم وأشده حبًّا عندهم؛ لولا ما صرفوه لآلهتهم من خصائص الربوبية، وهذا الصرف والعمل القلبي هو الذي جعل حب المشركين لآلهتهم من هذه الجهة أشدَّ حُبًّا من حُبّ الصحابة رضي الله عنهم للنبي ﷺ، وبذلك صار حب الكفار لآلهتهم شركًا، رغم ضعف آثار ذلك الحب الشِّركي في الآثار الظاهرة عن حب المؤمنين للنبي ﷺ. وتبيّن بذلك لماذا وجب أن يكون ضابطُ الشرك في المحبة: هو ذلك الضابط القلبي الذي لا يربطه بالشدة والضعف مطلقا، بل الذي يربطه بالربوبية وخصائصها فقط.

والسؤال الثاني: متى يكون الخوف من غير الله شركا، إذ

قد يموت بعض الناس خوفا من مخلوق ، وقد يسقط بعضهم مغشيًّا عليه من شدة الخوف لخبر يفجؤه ، وهو مؤمن يقوم للصلاة ويخشى ربه ، ولكنه لا يموت ولا يُغشى عليه من خشية الله تعالى . فلا يقول أحدٌ يعقل إنه أشرك بالله تعالى لأنه مات أو غُشي عليه من خوف غير الله ، بل لا يُقال إنه خاف غير الله أكثر من خوفه الله تعالى ، بل لا شك أن خوفه من الله أشدّ من خوفه من ذلك المخلوق ما دام مسلمًا ؛ لأن خوفه من الله تعالى هو الخوف من الرب الذي يؤمن أنه لا رب سواه .

فإذا لم يستطيعوا أن يَـحُدُّوا الخوفَ متى يكون عبادة ؟ ومتى لا يكون عبادة ، كما الحب والرجاء كذلك ، فاعلموا أنهم في جهلهم يتخبّطون ، وبهذا الجهل يتجرؤون على تكفير المسلمين!

بل هذا المعنى ظاهرٌ أيضًا حتى في أفعال الجوارح :

فنحن نقوم لله قيامَ عبادةٍ في الصلاة ، وقد قال ﷺ : «أفضل الصلاة طول القنوت»[1]، أي القيام (على قولٍ) ، ونحن نقوم أيضًا قيامَ تعظيمٍ لمن نستقبله ممن يستحق التعظيم من الناس . فكيف نفرق بين التعظيمين بالقيام ؟ إلا باعتقادنا فيمن نقوم له : أهو الرب ﷻ ، أم من سواه من المخلوقين المربوبين .

ونحن نذبح لله تعالى عبادة ، ونذبح لمن نعظّمه من الضيوف تعظيما له وإكراما . ولا يُفرِّقُ بين الذبحين عِظَمُ شاة ولا كثرة نهر

(1) أخرجه مسلم (رقم 756).

الدم ، وإنما يُفرِّقُ بينهما معتقدُ الذابح في المذبوح لأجله ، فهو إن كان للرب كان عبادة ، وإن كان للضيف فهو غير عبادة .

ولما كان السجود مشروعًا لله تعالى ولغيره في الأمم السابقة ، سجدت الملائكة ﵈ لآدم ﵇ ، وهي تسجد لله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ۩ ٢٠٦﴾ ، وسجد يعقوب ﵇ وأبناؤه ليوسف ﵇ ، وكان يعقوب يسجد عبادةً لله تعالى ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنۡ حَمَلۡنَا مَعَ نُوحٖ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنۡ هَدَيۡنَا وَٱجۡتَبَيۡنَآۚ إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُ ٱلرَّحۡمَٰنِ خَرُّواْۤ سُجَّدٗا وَبُكِيّٗا۩ ٥٨﴾ . فما هو الفرق بين السجودين عند يعقوب ﵇ وعند الملائكة ﵈ الذي كانوا يفرّقون به بين سجود العبادة لله تعالى وسجود التحية والتعظيم بغير عبادة لمن سواه ؟ إلا أن يكون اعتقاد الساجد في المسجود له ؛ لأن العمل واحد (وهو السجود)، فلزم أن يكون الفرق قلبيّا ونيةً تُفرِّقُ التفريقَ الكاملَ الواضحَ كلَّ الوضوح بين العملين المتفقين تماما في الظاهر المتباينين تماما في الحقيقة والباطن .

قال الطبري في تفسير قوله تعالى ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدٗاۖ﴾ : «حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قوله: ﴿وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدٗاۖ﴾ قال: قال: «ذلك السجود تشرفة، كما سجدت الملائكة لآدم تشرفة ليس بسجود عبادة» .

وإنما عنى من ذكر بقوله: إن السجود كان تحية بينهم، **أن ذلك كان منهم على الخلق لا على وجه العبادة من بعضهم لبعض** .

ومما يدل على أن ذلك لم يزل من أخلاق الناس قديما على غير وجه العبادة من بعضهم لبعض، قولُ أعشى بني ثعلبة:

فلما أتانا بُعيد الكرى سجدنا له ورفعنا عَمارا»[1].

وقد تكلّم ابن الشاط المالكي (ت723هـ) عن بيان الفرق بين سجود العبادة وسجود غير العبادة، فقال: «الوصف المفرِّقُ: **أن سجود من سجد للأصنام لم يسجد لها لمجرد التذلل والتعظيم، بل لذلك مع اعتقاد أنها آلهة، وأنها شركاء لله تعالى**. ولو وقع مثل ذلك مع الوالد أو العالم أو الولي لكان ذلك كفرا لا شك فيه. وأما إذا وقع ذلك أو ما في معناه مع الوالد لمجرد التذلل والتعظيم، لا لاعتقاد أنه إله وشريك لله ﷻ: فلا يكون كفرا، وإن كان ممنوعا سدا للذريعة»[2].

وذكر الإمام الذهبي نهي النبي ﷺ صحابتَه ﷺ عن السجود له، ثم قال: «فلو أذن لهم لسجدوا له سجود إجلال وتوقير، لا سجود عبادة، كما قد سجد إخوة يوسف ﷺ ليوسف. وكذلك القول في سجود المسلم لقبر النبي ﷺ على سبيل التعظيم والتبجيل: لا يُكفَّر به أصلا، بل يكون عاصيا، فليعرَّف أن هذا منهيٌّ عنه، وكذلك الصلاة إلى القبر»[3].

---

(1) تفسير الطبري (13/ 356).

(2) إدرار الشروق على أنواء الفروق لابن الشاط - على حاشية الفروق. بتحقيق: عمر حسن القيام - (1/ 293).

(3) معجم الشيوخ للذهبي (1/ 73-74).

وقال الشوكاني معلقا على كلام أحد أئمة الزيدية في ذكره السجود لغير الله في المكفِّرات: «**فلا بد من تقييده: بأن يكون سجودُه هذا قاصدًا لربوبية من سجد له، فإنه بهذا السجود قد أشرك بالله ﷻ وأثبت معه إلـهًا آخر**. وأما إذا لم يقصد إلا مجرد التعظيم، كما يقع كثيرًا لمن دخل على ملوك الأعاجم، أنه يُقبِّلُ الأرض تعظيمًا له: فليس هذا من الكفر في شيء. وقد عَلِمَ كل من كان من الأعلام: أن التكفير بالإلزام، من أعظم مزالق الأقدام. فمن أراد المخاطرة بدينه: فعلى نفسها تجني براقش»[1].

وفي حديث النبي ﷺ: «لو كنت آمرًا أحدًا أن يسجد لأحد، لأمرتُ المرأة أن تسجد لزوجها»، وهو حديث صحيح، بمجموع طرقه في أقل تقدير، وقد حسنه الترمذي، وصححه النسائي (بإخراجه والتبويب له بلا إعلال)، وصححه ابن حبان، والحاكم، والضياء المقدسي، وعبد الحق الإشبيلي، وعدد من الباحثين المعاصرين.

فلو كان السجود لغير الله تعالى شركا لما أمكن أن يقول النبي ﷺ هذا التعبير؛ لأن معناه سيكون - باعتبار السجود عبادةً وشركا -: لو كنت آمرًا أحدًا أن يُشرك بأحد مع الله تعالى لأمرت المرأة أن تُشرك بزوجها !! وهذا المعنى لا ينسبه إلى النبي ﷺ إلا الطاعنُ في النبي ﷺ !! ذلك أن السجود أظهر مظاهر الذل العملي والخضوع بالفعل، ولذلك أصلا خُصّ بالنهي والتحريم في ملتنا ملة التوحيد والإسلام، سدًّا لذريعة الشرك، لا لأنه هو بذاته شركٌ؛ لأنه لو كان هو بذاته شركًا لما

---

(1) السيل الجرار للشوكاني (979).

صلح أن يقول ﷺ : «لو كنت آمرًا أحدًا أن يسجد لأحد، لأمرتُ المرأة أن تسجد لزوجها»، ولما أبيح في الشرائع السابقة.

وبهذا نكون قد أتينا على بنيانهم من القواعد ، فخرّ سقفه على أسفله ، وما بقي لهم من حجة يحتجون بها ؛ إلا التشغيب .

ومن تشغيبهم الذي يكررونه دائما : بضع استدلالات ومسائل يكررونها ، دون أن يجيبوا على ما سبق من ردود وإلزامات ؛ كعادة أهل الأهواء : لا يستقيمون على احتجاج حتى نهايته ، ولا يستفيدون من جدل حتى يستقرّ ، وإنما يتقافزون من حجة إلى حجة هروبا من الاعتراف بالخطل ، ويهربون من وجه في الجدل إلى وجه آخر عنادا وإصرارا على الباطل .

المبحث السابع
بعض أهم الاستدلالات الباطلة التي يفرح بها المُبطلون

ومن هذه الاستدلالات الباطلة التي دائما ما يكررها أصحاب الغلو في التكفير بشرك العبادة أربعة استدلالات :

استدلالهم بقوله تعالى ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾

وأولها : هو استدلالهم الباطل بقوله تعالى ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴿٣﴾ لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴿٤﴾﴾.

ووجه استدلالهم بهذه الآية في تكفير أهل الشهادتين ، أنهم يقولون : إن الذين يطلبون من أهل القبور أو الغائبين من الأنبياء أو الصالحين الشفاعة عند الله قد فعلوا فعل المشركين الذين حكى الله تعالى شركهم في قولهم ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾.

وهم بهذا الاستدلال قد شابهوا الخوارج فعلا ، الذين وصف عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ طريقةَ تناولهم لأدلة الكتاب

والسنة ، عندما قال : «إنهم انطلقوا إلى آياتٍ نزلت في الكفار ، فجعلوها على المؤمنين»[1].

وقبل بيان بطلان استدلالهم أحب التنبيه إلى أني في هذا التقرير لا أتحدّث عن جواز سؤال الشفاعة من أهل القبور والغائبين أو عدم جوازه ، فهذا مبحث فقهيٌّ له بابٌ آخر . وإنما أتحدّث عن الحكم بالشرك والكفر أو عدم جواز الحكم بذلك ، ولا يلزم من منع الحكم بالكفر أن يكون الفعل جائزا ، فكم من فعلٍ محرَّمٍ وكبيرةٍ من الكبائر أو بدعةِ ضلالةٍ وهو ليس من الكفر والشرك في شيء .

فأقول في مناقشة استدلالهم بهذه الآية على تكفير المسلمين المتشفِّعين بأهل القبور والغائبين:

أولا : هل انتبهتم لقوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾، والتي تدل على إعراض المشركين عن الله تعالى إلى آلهتهم المزعومة ، وأنهم لم يتخذوا الله وليا أصلا . فهل أهلُ الشهادتين اتخذوا من دون الله أولياء ؟ هل أعرضوا عن اتخاذ الله تعالى وليا لهم وناصرا ، وأقبلوا على الأولياء والصالحين فقط ؟ فالآية تقول ﴿مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾[2]؟ أم هؤلاء المسلمون ما زالوا يعبدون الله

(1) أخرجه عبد الله بن وهب في كتاب المحاربة من (الموطأ) (42-43رقم67) ، ومن طريقه ومن طريق غيره أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (23/334-335) ، وعزاه ابن حجر إلى (تهذيب الآثار) لابن جرير الطبري وصححه في فتح الباري (12/286) وفي تغليق التعليق (5/259) ؛ لأن البخاري ذكره معلقا في صحيحه بصيغة الجزم : في كتاب : استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ، باب : قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم .

(2) قال ابن جرير الطبري في تفسيرها : «والذين اتخذوا من دون الله أولياء يتولونهم ويعبدونهم من دون الله». تفسير الطبري (20/156).

ويوحدونه ويصلون لله ويصومون ويحجون ، ويدعونه في صلاتهم وأذكارهم صباح مساء ؟ فكيف يكون حال هؤلاء كحال من ﴿ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾؟!

ثانيا : هؤلاء المشركون اعترفوا بأنهم يعبدون هؤلاء الذين يتشفعون بهم ، فقد قالوها صريحةً ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾، والعبادة قد سبق بيان معناها ، وأنها لا بد فيها من صرف شيء من خصائص الربوبية للمعبود . فكيف جاز وصف فعل أهل الشهادتين بالمتشفَّع بهم إنه شرك ، وهو يصدر منهم من غير صرف شيء من خصائص الربوبية لغير الله ، وهذا هو مقتضى إسلامهم المتيقَّن من نطقهم بالشهادتين ، فكيف إذا انضمّ إلى ذلك صلاةٌ وصيام وحج وأذكار وأدعية خالصة لله تعالى وحده ؟! وهل سمعتم مسلما يقول : نحن نعبد هؤلاء المتشفَّع بهم ليقربونا إلى الله زلفى ؟! إن سمعتموه ، وكان قائلُ ذلك يعرف معنى العبادة، وليس عاميا جاهلا لا يفهم معنى ما يقول ، فهذا شركٌ لا يخالفكم فيه أحدُ .

وهنا يتبيّن أثر خلل تعريف العبادة عندهم في بناء تصورهم الباطل عن التكفير في هذه المسألة ومثيلاتها في هذا الباب : باب (شرك العبادة).

ثالثا : وكعادتهم في الاستدلال المجتزأ المبتور ، الذي لا يُراعي سياقًا بعيدًا ولا قريبًا ، تركوا سياقَ هذه الآية ، وتَتِمَّتَها ولِحاقَها أيضًا ، كما كانوا قد أغفلوا سِباقها من قبل : في قوله تعالى ﴿مِن دُونِهِۦٓ﴾ وقوله تعالى ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ﴾.

وسأكتفي للاستدلال لهذا الاجتزاء الظالم الواقع منهم بسوق كلام الإمام الطبري في تفسير خاتمة هذه الآية التي يستدلون بها والآية التي تليها مباشرة .

قال الطبري : «القول في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ كَفَّارٞ ۝٣ لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ۝٤﴾، يقول تعالى ذكره: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي﴾ إلى الحق ودينه الإسلام والإقرار بوحدانيته ، فيوفقه له ﴿مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ﴾ مفترٍ على الله ، يَتقوّل عليه الباطل ، **ويضيف إليه ما ليس من صفته، ويزعم أن له ولدا افتراء عليه، ﴿كَفَّارٞ﴾ لنعمه ، جَحُودٌ لربوبيته**»(1).

وهكذا ينبه الطبري أن هؤلاء المتشفعين بآلهتهم من دون الله ، هم ما فعلوا ذلك إلا وقد وصفوا الله تعالى بغير صفته ، ونسبوا له الأولاد الذين كانوا يتشفعون بهم ، جُحودًا منهم لربوبية الله ! بهذا الوضوح يفهم الطبري حقيقة ما وقع من المشركين ، وفهم حقيقة تشفعهم بآلهتهم ، وأنهم كانوا ينسبونها بنات لله تعالى ، ﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ۝٤﴾ .

ويزيد الإمام ابن كثير فهم هذه الآية وضوحا ، بما يجعلها على ضدّ ما يريد التكفيريون ، فيقول ﵀ : «ثم أخبر تعالى عن عُبّاد الأصنام من المشركين أنهم يقولون: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾، أي : **إنما يحملهم على عبادتهم لهم أنهم عمدوا إلى**

(1) تفسير الطبري (20/ 185).

أصنام اتخذوها على صور الملائكة المقربين في زعمهم ، فعبدوا تلك الصور تنزيلا لذلك منزلة عبادتهم الملائكة ؛ ليشفعوا لهم عند الله في نصرهم ورزقهم وما ينوبهم من أمر الدنيا، فأما المعاد فكانوا جاحدين له كافرين به ... (ثم قال) وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ كَفَّارٞ ۝٣﴾ أي : لا يُرشد إلى الهداية من قَصْدُه الكذب والافتراء على الله ، وقلبه كَفَّارٌ يجحد بآياته وحججه وبراهينه . ثم بين تعالى أنه لا ولد له كما يزعمه :

ـ جهلة المشركين في الملائكة .

ـ والمعاندون من اليهود والنصارى في العزير وعيسى»(1).

رابعا وأخيرا مما أردّ به على استدلالهم الساقط بهذه الآية :

تذكيرُهم بما سبق ذِكْرُه عن ابن تيمية وابن القيم وغيرهما ، في حصرهم صور الشرك في أربع صور ، ومنها صورة الشفاعة ، وأنها الشفاعة بغير إذن الله تعالى . فهل أهل الشهادتين يتشفعون بمن يتشفعون به مع اعتقادهم أنهم يشفعون لهم بغير إذن الله ، أم أنهم يؤمنون أن هؤلاء الشفعاء إنما أذن الله لهم بالشفاعة ، أو أنهم لا يشفعون إلا بإذنه تعالى ؟

ومن عبارات ابن تيمية (غير ما سبق) التي تؤكد أن الشفاعة الشركية عنده محصورة في الشفاعة التي يُعتقد أنها تقع بغير إذن الله العبارات التالية (وهي عبارات تُضاف إلى ما سبق من عباراته) :

يقول ابن تيمية : «وأما الشفاعة التي نفاها القرآن كما عليه

(1) تفسير ابن كثير (7/ 84-85).

المشركون والنصارى ومن ضاهاهم من هذه الأمة[1]، فينفيها أهلُ العلم والإيمان، مثل أنهم يطلبون من الأنبياء والصالحين الغائبين والميتين قضاء حوائجهم، **ويقولون: إنهم إذا أرادوا ذلك قَضَوها، ويقولون: إنهم عند الله تعالى كخواص الملوك عند الملوك يشفعون بغير إذن الملوك، ولهم على الملوك إدلالٌ يقضون به حوائجهم، فيجعلونهم لله تعالى بمنزلة شُركاء الملك وبمنزلة أولاده**. والله تعالى قد نزه نفسه المقدسة عن ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ ۖ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا ﴿١١١﴾﴾»[2].

(1) لا شك أن من ثبت أنه وافقهم على هذا الاعتقاد سيكون مشركًا، حتى لو انتسب في الظاهر لهذه الأمة.

وعلى هذا يجب أن يُفهم قول ابن تيمية الآخر: «مثل هذا كثير في القرآن: ينهى أن يُدعى غير الله: لا من الملائكة ولا الأنبياء ولا غيرهم؛ فإن هذا شركٌ أو ذريعة إلى الشرك؛ بخلاف ما يُطلب من أحدهم في حياته من الدعاء والشفاعة؛ فإنه لا يُفضي إلى ذلك؛ فإن أحدا من الأنبياء والصالحين لم يُعبد في حياته بحضرته، فإنه ينهى من يفعل ذلك؛ بخلاف دعائهم بعد موتهم؛ فإن ذلك ذريعة إلى الشرك بهم، وكذلك دعاؤهم في مغيَّبهم هو ذريعة إلى الشرك. فمن رأى نبيا أو ملكا من الملائكة وقال له "ادعُ لي" لم يُفض ذلك إلى الشرك به، بخلاف من دعاه في مغيبه؛ فإن ذلك يفضي إلى الشرك به، كما قد وقع؛ فإن الغائب والميت لا ينهى من يشرك، بل إذا تعلقت القلوب بدعائه وشفاعته أفضى ذلك إلى الشرك به، فدعا وقصد مكان قبره أو تمثاله أو غير ذلك، كما قد وقع فيه المشركون ومن ضاهاهم من أهل الكتاب ومبتدعة المسلمين». مجموع الفتاوى (1/ 179).

وقول ابن تيمية هنا: «فإن هذا شركٌ أو ذريعة إلى الشرك»: تفريعٌ منه قاطعٌ بأنه لا يَعُدُّ كلَّ ما حَرَّمَه من دُعاء غير الله شركًا؛ لأنه جعل له قسما آخر، وهو ذريعة الشرك. ولا يُقال عن ذريعة الشرك إنها شرك، خاصة في سياق تفريقها عنه. فواجب من أراد الاحتجاج بابن تيمية، أن يبين من كلامه كله ضابط كون الدعاء شركا، ولن يجد أصرح ولا أوضح من كلامه المنقول عنه سابقا، والذي يحصر فيه صور شرك العبادة فيما يُخلّ بالربوبية.

(2) مجموع الفتاوى (24/ 342).

وقال ابن تيمية أيضًا عن الشفاعة التي كان يعتقدها المشركون: «الناس في الشفاعة على طرفين ووسط: **فالمشركون والنصارى ونحوهم أثبتوا شُفَعَاءَ لهم بدون إذنِه، وهذه الشفاعة التي نفاها الله في كتابه**، فقال تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ﴾...»[1].

وبذلك يتبيّن سقوط استدلالهم بهذه الآية، والتي يُحفّظونها أطفالهم في تكفير أهل الشهادتين!

تخبطهم في تحديد الشرك في الدعاء

وثاني استدلالاتِهم الباطلة المتكرّرة: **كلامهم عن دعاء غير الله، وتفصيلهم فيه للتفريق بين الدعاء الذي يكون شركا والذي لا يكون شركا.**

ووجه استدلالهم بذلك:

أولا: أن الدعاء هو العبادة، كما قال تعالى ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾، ونحوها من الآيات التي تُسمي الدعاءَ عبادة. وكما في حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «الدعاء هو العبادة، (ثم تلا قول الله تعالى ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾»[2].

ثانيا: أن في دعاء المقبورين والغائبين ما يضاهي فعل المشركين في دعائهم آلهتهم واستغاثتهم بهم.

(1) جامع المسائل - المجموعة الثانية- (80-81).

(2) حديث صحيح مخرج في السنن الأربعة، وصححه الترمذي وغيره.

والجواب عن هذا الاستدلال من وجوه ، ستأتي دَرْجًا في التعليق التالي :

أما استدلالكم بما دل على أن الدعاء هو العبادة ، فهو استدلالٌ أنتم أول من يخالفه ، وكل العقلاء كذلك ؛ إذ لا يقول أحدٌ : إن مطلق دعاء الطلب والمسألة عبادة ، فما زال الناس يدعون آحادَهم ويطلبون منهم تحقيق حاجات لهم ، فلم يكن هذا عندنا ولا عندكم شركا ، رغم كونه يسمى دعاء ، ويُسمى في بعض صوره استغاثة أيضًا ، ولا يكون بمجرد تسميته دعاءً أو استغاثةً شركًا .

إذن : لا يصح الاستدلال بمطلق ظاهرِ نصٍّ جعل الدعاء عبادة ؛ لأن المقصود في هذه النصوص دعاءٌ مقيَّدٌ ، لا مطلق الدعاء . وهذا القَدْرُ مما توافِقُون عليه بقيةَ الأُمّة المحمدية ، ولا تنفردون به دونهم كباقي بدعكم .

ولذلك ذهب بعض مقرّريهم إلى أن دعاء العبادة هو : سؤال غير الله ما لا يقدر عليه إلا الله تعالى . وأضاف آخرون منهم بأنه : سؤال الأموات أو الغائبين ما لا يقدر عليه إلا الله تعالى.

ومع أنهم حاولوا في هذين القيدين أن يخفّفوا من خطل تقريرهم ؛ إلا أنهم ما زالوا متورّطين فيه !

فأقول :

أولا : عهدناكم فيما تسمونه (شِرْكَ العبادة) تحكمون بالشرك بكل ما كان مثلُه عبادةً لله تعالى ، كالذبح والطواف ، دون قيدٍ أو شرط ، فما الذي بدا مما عدا حتى اختلف تقريرُكم في (الدعاء) الذي هو

حقيقة (العبادة)، فأضفتم له قيدا أو قيدين بهما يكون الدعاءُ عبادةً عندكم ، وبدون هذا القيد أو القيدين لا يكون عبادةً عندكم ، فهلّا فعلتم ذلك مع بقية العبادات ، إذ الباب فيها واحد ، وهو باب (العبادة) وضابطها ، بل باب (الدعاء) أغلظ ؛ لأنه هو (العبادة) بنص الآيات والحديث الصحيح ، وهو أغلظُ حتى عندكم ، فكان بالإطلاق أولى مما سواه من العبادات .

هذا تناقض ليس لنا السكوت عنه ! يدل على اضطراب التقرير وانعدام عِلْمِيّتِه .

وثانيا : ماذا تقصدون بـ(ما لا يقدر عليه إلا الله)، إن كنتم تقصدون ما يُدخِلُ الدعاءَ ضِمنَ العمل الذي يصرف شيئًا من خصائص الربوبية لغير الله تعالى ، فقد وافقتم غيركم ممن تزعمون مخالفتهم ! لأن هذا هو ضابط شرك الدعاء عند مخالفيكم ، وهو أن يكون الداعي قد صرف في دعائه للمدعوِّ شيئًا من خصائص الربوبية . فإن كنتم قد وافقتم الأُمة في شرك الدعاء بذلك ، فوافِقُوها أيضًا في بقية الباب ؛ لأنه بابٌ واحد ، بل هو في باب الدعاء أغلظُ أحكامًا (لما سبق).

وأما إن قصدتم بـ(ما لا يقدر عليه إلا الله) : أي بمقتضى العادة ، وليس من خصائص الربوبية ، كأي عمل لا يُقدَرُ عليه عادةً ، لكنّ الله تعالى يُمكّن منه بعضَ خلقه بإذنه ، كمعجزات الأنبياء عليهم السلام وكرامات الأولياء . فإن قصدتم ذلك ، فقد كفّرتم الحواريين والمؤمنين من أتباع الأنبياء عليهم السلام ، ولا أجرُؤُ أن أُلزمهم بأغلظ من ذلك أدبًا مع الله تعالى ومع أنبيائه عليهم السلام؛ لأن الأنبياء عليهم السلام قد عملوا أعمالا لا يقدر عليها إلا

الله ، لكن بإذن الله وتمكينه ﷻ ، فما كان ذلك من عملهم إلا من دلائل نبوتهم ومن عزائم تثبيت الإيمان وتخليصه بالتوحيد من الشرك .

وقد قال الله تعالى ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴿١١١﴾ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا۟ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿١١٣﴾ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ ۖ وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿١١٤﴾ قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ۖ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١١٥﴾﴾.

وقال تعالى ﴿أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٤٩﴾﴾.

وقال تعالى ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا ۖ وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۖ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى ۖ وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِى ۖ وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِى﴾.

فهذا إحياءٌ للموتى ، وخَلْقٌ من الطين ونفخٌ للحياة فيه ، وإخبارٌ بالمغيبات ، وإبراءٌ لما لا يُرجَى بُرْءُهُ من الأسقام ، وإنزالٌ للمائدة من السماء ، وكل ذلك لا يقدر عليه إلا الله تعالى ، لكن لما وقع بإذن الله لم يكن في حصوله ولا في طلبه من عيسى ﵇ شركًا ولا ذريعةً للشرك ، بل كان إثباتا للتوحيد ومحاربةً للشرك ودليلا من دلائل نبوة عيسى ﵇ وأنه عبد الله ورسوله!

إذن الذي جعل هذه الأمور ليست من دلائل الشرك ، بل أن تكون من دلائل التوحيد : هو أنها لم تُـخلّ بشيءٍ من خصائص الربوبية ؛ لأنها وقعت بإذن الله المطلق ، وليس لأحد فيها مِلكٌ ولا شِرْكةٌ ولا إعانةٌ ولا شفاعةٌ بغير إذن الله ، بل كلها وقعت بإذن الله .

وعلى هذا فلا يكون الاعتقادُ في أحدٍ أنه يفعل ما لا يقدر عليه إلا الله شركًا ؛ إلا إذا كان يُعتقد أنه يفعله بغير إذن الله ؛ وإلا لو كان كل اعتقادٍ في أحدٍ أنه يفعل ما لا يقدر عليه إلا الله شركًا بلا قيد ، لكان تصديق المؤمنين بما أخبرنا الله به عن معجزات أنبيائه شركًا ! وكذلك ما أوكله الله تعالى إلى ملائكته من تدبير بعض شؤون خلقه بإذنه وتقديره ﷻ : كقبض الأرواح ، وتقسيم الأرزاق ، والحفظ من الهلكات .

فما دام الأمر كذلك ، كان يجب عليهم أن يُقيّدوا تقييدَهم في الدعاء ليكون الدعاءُ شركا ، وأن يضيفوا إلى تقييدهم قيدًا آخر ، أو يستبدلوه ، فقد تبيّن أن قيدهم الذي ذكروه قيدٌ قاصر ، لا يكفي لبيان متى يكون الدعاء شركًا . وذلك بأن يقولوا في بيان (الدعاء) الشِّرْكيّ : هو سؤال غير الله ما لا يقدر عليه إلا الله مع اعتقاد استقلال المدعوّ بهذا الفعل (بغير إذن الله). ولو قالوا ذلك : لكان التقرير صحيحا بلا

أدنى إشكال في أن هذا الدعاء شركٌ[1]؛ إذ الدعاء بهذا الاعتقادُ وبهذا القيد هو الشرك الذي لا خفاء فيه . لكنهم لو قالوا ذلك لكانوا قد تراجعوا عن تكفيرهم الباطل ، وأراحوا المسلمين من ويلاته .

فهذه دعوةٌ لهم ليقولوه ، لكي ينجوا من عذاب الله وعقابه .

ثالثا : قولهم في تقييد الدعاء الشركي : بأنه سؤال غير الله (ما لا يقدر عليه إلا الله) خطأ من وجه آخر ، لا مخرج لهم من حرجه إلا بالعودة للحق !

ذلك أن دعاء العبادة لا يُشترط فيه أن يكون سؤالا مطلقًا لله بما لا يقدر عليه إلا هو سبحانه، فقد أسأل الله تعالى تيسيرَ اليسير وتقريبَ القريب ويكون هذا السؤالُ مع ذلك دعاءَ عبادة . كأن أقول مخاطبًا ربي ومتوجِّهًا بقلبي إليه حالَ كون كأس الماء في يدي وعند شفتي ، فأقول في دعائي لله تعالى : سألتك أن ترويَني من هذا الماء ، فيكون دعائي هذا دعاءَ عبادةٍ بلا شك . ولو قلت لابني : يا بُنيَّ اروني من هذا الكأس ، لكان هذا دعاءَ مسألة وطلب ، وليس من دعاءِ العبادةِ في شيء ولا يشتبه به ، ولا يقول أحدٌ يعقل بأنه شرك . ولو دعوتُ الله في خروجي من البيت للمسجد القريب ، وأنا صحيحٌ مُعافى آمنٌ غير خائف ، فقلتُ مخاطبا ربي : يسِّر لي بلوغي هذا المسجد وصلاتي فيه ، لكان هذا مني دعاءَ عبادة ، رغم تيسّر الأمر ، بل قد يكون من أعظم صور التعبد لله والتعلُّقِ به والتوكل عليه وحده سبحانه وتعالى . مع أني لو قلت لجاري وأنا ذاهب

(1) وستبقى عليهم بقيةٌ في التقرير ليصحَّ مطلقًا ، وهو أنه لا حاجة أصلا لقيدهم الذي ذكروه ، حيث إن أي دعاء دُعي به مخلوقٌ مع صرف شيء من خصائص الربوبية له سيكون شركا مخرجًا من الإسلام ، سواء أكان الدعاء بما لا يقدر عليه إلا الله تعالى ، أو كان بما يقدر عليه الخلق عادة .
وسيأتي التأكيد على ذلك قريبًا .

للمسجد العبارةَ نفسها : يسِّر لي بلوغي المسجد وصلاتي فيه ، ليُماشيني أو ليُركبني ، لم يكن هذا من دعاء العبادة في شيء ، ولا يتوهمها أحدٌ منه . ذلك أن دعاءَ العبادةِ لله ليس من شرطه أن يكون سؤالًا لله ما لا يقدر عليه إلا الله ، حتى يكون مقابلُه (وهو شركُ الدعاء) هو سؤال غير الله ما لا يقدر عليه إلا الله . وإنما دعاء العبادة التوحيدية هو دعاء الرب سبحانه وتعالى المتفرّد بالربوبية عزّ وجل ، هو التوجه لمن بيده ملكوت كل شيء لا إله إلا هو . وأما الدعاء الشركي فهو دعاء غير الله بصرف شيء من خصائص الربوبية إليه ، ولو كان الأمرُ المطلوبُ أمرًا يسيرًا يقدر عليه الخلق . فلو قال أحدٌ لشخصٍ أمامه : اروني من كأس الماء هذا ، معتقدًا فيه أنه يقدر على ذلك لأنه مدبّرٌ تدبير الرب ومتصرفٌ باستقلال ذي الملكوت سبحانه فقد أشرك شِرْكَ المشركين بلا خلاف .

وأما الخطأُ في نسبة إذن الله لعبدٍ من عبيده بفعل شيء لا يقدر عليه إلا الله ، والصحيح أن الله تعالى لم يأذن له بذلك ، أو لا يُعلم أن الله تعالى قد أَذِن له بذلك = فهو خطأ ولا شك ، وهو خطأ قد يؤدي إلى شنائع من البدع ، لكنه ليس شركا . وليس كل خطأ في باب الدعاء يكون شركا ؛ إنما الشرك في العبادة شيء واحد ، هو ما بيناه .

بل قد يعلم العبد أن عبدًا من عباده قد أذن الله تعالى له بفعل من أفعال تدبيره ﷻ ، كقبض الأرواح الذي أوكله الله لملك الموت بإذنه ، من غير حاجة من الله تعالى إليه . وكالأرزاق والأمطار التي أوكلها الله لبعض جنده من ملائكته يقسمونها بإذن الله ، فلو دعا مسلمٌ ملائكة الموت بأن يخففوا عليه قبض روحه ، أو لو دعا ملائكة تقسيم الأرزاق بأن يوسعوا له رزقه أو أن ينزلوا الغيث ، وهو يعلم أنهم لا يفعلون ذلك إلا بإذن الله ، هل سيكون مشركا بذلك ؟ أم سيكون

مخطئًا ؛ لأنه طلبٌ ممن لم يجعله الشرعُ سببًا للطلب ، ولذلك كان دعاء غير مشروع ؟ ومع الحكم بخطئه إلا أنه قطعا لم يُشرك ؛ لأنه لم يصرف شيئًا من خصائص الربوبية لغير الله ؛ لأنه كان يعتقد أن الملائكة عبيدٌ لله ، ولا يفعلون شيئًا إلا بإذنه.

وأما من أضاف منهم قَيدَيِ الموتِ أو الغيابِ : فما عمل شيئًا أيضًا في بيان الحد الذي يجعل الدعاءَ شركًا ؛ لأنه قيدٌ لا علاقة له بالشرك أصلا ؛ لأن من سأل ميتا أو غائبا معتقدًا سماعه (كما هو معتقد كثير من علماء المسلمين من أن الموتى يسمعون ، وهذا هو معتقد ابن تيمية وابن القيم في سماع الموتى أيضًا) أو معتقِدًا وجود من يُبَلِّغه ، فما هو سبب الحكم بشركه ؟! أقصى ما يُقال عنه : إنه أخطأ بسؤال من لا يسمعه ، كما لو سأل الداعي حيًّا سامعا ما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، وهو يعتقد أنه يفعل ذلك بإذن الله ، والواقع أن الحيَّ السامعَ لم يأذن الله له = أقصى ما يبلغه في دعائه هذا أن يكون مخطئًا في ظنه في المدعوِّ ما لا يقدر عليه ، ومخطئًا في سؤاله إياه.

وقد حكى عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل في (مسائله أباه)، عن أبيه الإمام أحمد أنه قال: «حججت خمس حجج، اثنتين راكبا ، وثلاث ماشيا ، أو ثلاث راكبا ، واثنتين ماشيا ، فضللتُ الطريق في حجة ، وكنت ماشيا ، فجعلت أقول: يا عباد الله ، دلوني على الطريق . قال : فلم أزل أقول ذلك حتى وقفت على الطريق ، أو كما قال أبي»[1].

(1) مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله (245رقم 912)، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (رقم 7298)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق - طبعة المجمع اللغوي بدمشق - (7/ 257-258)، بإسناد صحيح ، ونقلها ابن كثير في البداية والنهاية (14/ 382)، ولم يتعقبها بشيء .

فهل يُقال عن الإمام أحمد إنه أشرك بسؤاله الجن أو الملائكة ، وهم غائبون عنه ؟! وهل يُقال ذلك عن الأئمة الذي حكوا هذا الخبر في مناقب الإمام وكراماته ؟!

بل قد ثبت عن ابن عباس ﷺ أنه قال : «إن لله ملائكة في الأرض يكتبون ما يقع في الأرض من ورق الشجر ، فإن أصابت أحدا منكم عرجة أو احتاج إلى عون بفلاة من الأرض فليقل : أعينوا عباد الله رحمكم الله ، فإنه يُعان إن شاء الله»[1].

وقال الإمام البيهقي عقبه « هذا موقوف على ابن عباس ، مستعملٌ عند الصالحين من أهل العلم ؛ لوجود صدقه عندهم فيما جرّبوا»[2].

وقد ذكر عددٌ من أهل العلم حديث ابن مسعود ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا انفلتت دابةُ أحدكم بأرض فلاة فليناد: يا عباد الله احبسوا ، يا عباد الله احبسوا ، فإن لله ﷻ في الأرض حاصرا سيحبسه». وهو حديث ضعيف لا تقوم به حجة ، لكني أورده لبيان موقف الأئمة منه : فهذا الإمام النووي يورده في كتابه (الأذكار) تحت باب «ما يقول إذا انفلتت دابته»، ويحكي فيه عن نفسه وعن بعض شيوخه استعمالهم له في بعض أسفارهم[3]. وكذلك ذكره ابن تيمية في (الكلم الطيب)[4]، وابن القيم في (الوابل الصيب) تحت باب «في الدابة إذا انفلتت وما يذكر عند

(1) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (رقم 30339)، والبيهقي في الآداب (رقم 657)، وشعب الإيمان (رقم 165).

(2) الآداب للبيهقي (رقم 657) .

(3) كتاب الأذكار للنووي - طبعة دار المنهاج - (370 رقم 615).

(4) الكلم الطيب لابن تيمية (78)، وشرحه العلم الهيب للعيني (446).

ذلك»[1]، وقبلهم ذكره المحدث الحافظ ابن السني (ت364هـ) في (عمل اليوم والليلة) تحت باب «باب ما يقول إذا انفلتت دابته»[2].

فهل أشرك هؤلاء جميعًا لأنهم دعوا غائبين ؟! أقصى ما يمكن أن يُقال عنهم وبجرأة عليهم : إنهم قد أخطؤوا !

بل هذا إمام الحنابلة في زمنه : أبو يعلى الفراء (ت458هـ)، يُسأل : «ما تقول في قول الإنسان إذا عثر : محمد أو عليّ ؟ فقال : إن قصد الاستعانةَ فهو مخطىء ؛ لأن الغوث من الله تعالى . فقال : وهما ميتان ، فلا يصح الغوث منهما ، ولأنه يجب تقديم الله على غيره»[3].

فيصرح أن المستغيث بالنبي ﷺ أو بعلي رضي الله عنه مخطئ ، «مخطئ» فقط ، ولم يكفّره ، بل اكتفى بهذا الوصف البعيد كل البعد عن التعبير بالكفر والإشراك ، حتى إنه لم يذكر لفظ التحريم . ويؤكد ذلك ، من أن أبا يعلى لا يُكفِّر صاحبَ تلك الاستغاثة أنه عَلّل سبب التخطيء: بأنه لا يصح أن يُستغاث بميت ، فقال : «لا يصح»، وبأنه يجب أن يُقدَّم الله تعالى في الاستغاثة ، ولفظ «لا يصح» لفظٌ بعيدٌ كل البعد عن أن تكون مرادَ مَن أراد الحكم بالشرك والخروج من الإسلام . كما أن التعليل بأنه «يجب تقديم الله على غيره» لا يساوي ولا يُقارب مساواةَ مقصدِ من اسْتَنْبَطَن : أنه قد أشرك في الألوهية وأنه قد عَبَدَ غيرَ الله تعالى .

وهذا شيخ حنابلة دمشق في مطلع القرن الماضي الشيخ عبد القادر بدران رحمه الله (ت1346هـ) يُسأل : «ما رأي حضرات العلماء فيمن يقف عند قبر الصالح ،ويقول : يا سيدي فلان أغثني ، فرج كربي ، اشف ولدي ، مدد يا

(1) الوابل الصيب لابن القيم (185).

(2) عمل اليوم والليلة لابن السني (239-240 رقم508).

(3) بدائع الفوائد لابن القيم (4/ 1381).

سيدي ...(فأجاب الشيخ) : الجواب : إذا كان القائل يعتقد أن سيده فلان هو الذي يغيثه ويفرّج كربه ويشفي ولده ويمدّه بالمدد من عنده : فقد كَفَر باتفاق المؤمنين العارفين بشرع سيد المرسلين ؛ إلا عند من هو على شاكلة ذلك القائل ممن يجعل ما سوّله الشيطانُ دينًا ، فاتّخذ له أربابا يعبدهم من دون الله مقلّدا قول القائل : «اعلُ هُبل»، فليس غياثُ المستغيثين ومفرج الكروب والشافي من الأسقام والأمراض وممدّ العوالم كلها ؛ إلا الله وحده لا شريك له في أفعاله وفي ذاته وصفاته . فمن وصف مخلوقًا ونسب إليه شيئًا من أفعال الربوبية وصفاتها فقد جعل لله شريكًا ، وكان سبيله سبيل المشركين الذين كانوا يقولون في التلبية : «لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك ؛ إلا شريكًا هو لك ، تملكه وما ملك».

وإن كان قصده مجرد الدعاء : فذلك غير جائز . وتلك الفرقة أصعب شيء إرجاعها إلى الحق ...»[1].

فاجتمع في هذا التقرير الصحيح متقدِّمُ الحنابلة ومتأخرُهم ، فالحمد لله الذي وفّقهما لتقرير الحق ، على خلاف المخالفين .

وهكذا يتضح أن المكفِّرين بالباطل قد حاصوا في البحث عن قيدٍ صحيح يفرق لهم بين دعاء الشرك والدعاء المباح فما قدروا ؛ لقلة فقههم ، وبُعدهم عن تحرير باب الشرك في العبادة. ولو أنهم حرروه ، لعرفوا أنه ضابط واحد منضبط : وهو من سأل مخلوقا سؤالَ من يعتقد فيه التصرف بغير إذن الله ، سواء في أمر يقدر عليه عموم الخلق ، أو لا يقدر عليه إلا الخالق ﷻ = فقد أشرك ؛ لأنه صرف شيئا من خصائص الربوبية لغير الله تعالى .

(1) فتاوى ابن بدران - الأجوبة عن الأسئلة البيروتية والمصرية ، ضمن كتاب : المواهب الربانية في الأجوبة عن الأسئلة القازانية - (240-241).

انضباط باب شرك العبادة إذا أُنيط بالشرك في الربوبية

وباب الدعاء في هذا الضابط ليس بِدْعًا : أنه لا يكون شركًا إلا بالإخلال بالربوبية ، بل هو الضابط المطَّرِدُ الوحيد في باقي أبواب العبادة كلها ، وفي باقي المنهيات التي وُصفت بالشرك والكفر (حتى لو لم تكن عبادة) : أنها لا تكون شركًا أو كفرًا إلا بالإخلال بالربوبية :

ومن ذلك :

1. **ما سبق في (السجود) لغير الله تعالى : متى يكون عبادةً وشركًا بالله تعالى ؟ ومتى يكون حرامًا لكنه ليس شركا ؟**

وأوردنا هناك عبارات صريحةً في بيان الفرق ، وفي تعليق (السجود الشِّرْكي) بالشرك في الربوبية ، نزيد إليها هنا تقريراتٍ غيرَها معها :

قال السمعاني (ت489هـ) في تفسيره : « فإن قال قائل: كيف جاز السجود لغير الله[1]؟ وإذا جاز السجود لغير الله فلم لا تجوز العبادةُ لغير الله؟

والجواب: أن العبادة نهايةُ التعظيم، ونهاية التعظيم لا تجوز إلا لله؛ وأما السجود : نوعُ تذلل وخضوع بوضع الخد على الأرض وهو دون العبادة[2]، فلم يمتنع جوازه للبشر كالانحناء»[3].

وقد تكلّم ابن الشاط المالكي (ت723هـ) عن بيان الفرق بين سجود العبادة وسجود غير العبادة ، فقال: «الوصف المفرِّقُ : **أن سجود من**

(1) يعني في الشرائع السابقة.
(2) يقصد أن السجود بغير قصد العبادة لا يكون متضمنا معناها ، وهو غاية التعظيم . فأناط الفرقَ بالقصد والنية .
(3) تفسير السمعاني (3/ 67).

سجد للأصنام لم يسجد لها لمجرد التذلل والتعظيم ، بل لذلك مع اعتقاد أنها آلهة ، وأنها شركاء لله تعالى . ولو وقع مثل ذلك مع الوالد أو العالم أو الولي لكان ذلك كفرا لا شك فيه . وأما إذا وقع ذلك أو ما في معناه مع الوالد لمجرد التذلل والتعظيم ، لا لاعتقاد أنه إله وشريك لله ﷻ : فلا يكون كفرا ، وإن كان ممنوعا سدا للذريعة»[1].

وذكر الإمام الذهبي نهي النبي ﷺ صحابتَه ﵃ عن السجود له ، ثم قال : «فلو أذن لهم لسجدوا له سجود إجلال وتوقير، لا سجود عبادة ، كما قد سجد إخوة يوسف ﵇ ليوسف . وكذلك القول في سجود المسلم لقبر النبي ﷺ على سبيل التعظيم والتبجيل : لا يُكفَّر به أصلا ، بل يكون عاصيا ، فليعرَّف أن هذا منهيٌّ عنه ، وكذلك الصلاة إلى القبر»[2].

وقال الشاه ولي الله الدِّهلوي (ت1176هـ) في ذكر ضابط الشرك في (السجود): «فمنها أنهم كانوا يسجدون للأصنام والنجوم، فجاء النهي عن السجدة لغير الله ، قال الله تعالى: ﴿لَا تَسۡجُدُواْ لِلشَّمۡسِ وَلَا لِلۡقَمَرِ وَٱسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾. **والإشراك في السجدة كان متلازمًا للإشراك في التدبير**»[3].

وقال الشوكاني معلقا على كلام أحد أئمة الزيدية في ذكره السجود لغير الله في المكفِّرات : «**فلا بد من تقييده : بأن يكون سجودُه هذا قاصدًا لربوبية من سجد له ، فإنه بهذا السجود قد أشرك بالله**

(1) إدرار الشروق على أنواء الفروق لابن الشاط – على حاشية الفروق . بتحقيق : عمر حسن القيام – (1/ 293).
(2) معجم الشيوخ للذهبي (1/ 73-74).
(3) حجة الله البالغة للدهلوي (1/ 210-215).

عزوجل وأثبت معه إلـهًا آخر . وأما إذا لم يقصد إلا مجرد التعظيم ، كما يقع كثيرًا لمن دخل على ملوك الأعاجم ، أنه يُقبِّلُ الأرض تعظيمًا له : فليس هذا من الكفر في شيء . وقد عَلِمَ كل من كان من الأعلام : أن التكفير بالإلزام ، من أعظم مزالق الأقدام . فمن أراد المخاطرة بدينه : فعلى نفسها تجني براقش»[1].

وهذه مسألة إجماعٍ بين العلماء : أن السجود لغير الله تعالى إذا لم يكن على معنى العبادة فهو حرام ، ولا يكون كفرا إلا إذا كان بمعنى العبادة[2].

مما يبيّن أن مناط التفريق في السجود بين سجود تعظيمِ العبادة وسجود التعظيم بغير عبادة ليس سوى عملِ القلب . وعملُ القلب الذي يُفرق بينهما عجز عنه المخالف ، وقد بينته في تعريف العبادة وأدلتها .

هذا مع أن السجود أعظم صور الذل للمسجود له ، فهو غاية الذل بحسب الظاهر . وهو من أظهر صور عبادة الله وأجلّها ، فقد قال ﷺ : «أقرب ما يكون العبد من ربه، وهو ساجد، فأكثروا الدعاء»[3] . حتى عقد ابن تيمية فصلا طويلا عن تفضيل السجود على القيام والركوع

---

(1) السيل الجرار للشوكاني (979).

(2) انظر : موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي - مسائل الإجماع في أبواب حد السرقة وقُطاع الطريق والبغي والردّ - للدكتور عبد الله بن سعد المحارب (10/ 767-763).

ومما قاله هذا الباحث في هذا المبحث ، لما ذكر سجود التعظيم لغير الله تعالى ، وأنه حرامٌ وليس كفرًا : «ويتبين مما سبق : أنه لو سجد سجود عبادة ، أي : بنية العبادة ، فمسألة أخرى ليست مُرادةً في الباب» . ثم لما ذكر سجود العبادة لغير الله ، وأنه شرك ، قال : «ويتبين مما سبق أن السجود لو لم يكن بنيَّة العبادة ، بل كان من باب التعظيم أو التحية أو نحو ذلك ، فمسألة أخرى غير مرادةٍ في الباب».

(3) صحيح مسلم (رقم482).

وغيره من بعض العبادات ، فكان مما قال فيه : «إن جنس السجود أفضل من جنس القيام من وجوه متعددة : أحدها : **أن السجود بنفسه عبادة** ، لا يصلح أن يُفعل إلا على وجه العبادة لله وحده ، والقيام لا يكون عبادة إلا بالنية ... (ثم قال) السجود فإنه مشروع بنفسه عبادة حتى خارج الصلاة شرع سجود التلاوة والشكر وغير ذلك...»[1].

فإذا كان أظهر صور الذل العملي ، الذي هو من أجل العبادات لله تعالى (وهو السجود) : لا يكون بذاته شركا بمجرّد العمل الذي ظاهرُه غاية الذل والخضوع ، حتى يرتبط به اعتقادٌ شركيٌّ في المسجود له ، فما الذي سيكون شركا بمجرد العمل ودون اعتقادٍ شركي ؟!

2. **مسألة قول القائل : مُطرنا بنوء كذا وكذا :**

ففي الحديث القدسي «أصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافر ، فأما من قال : مُطِرْنا بفضل الله ورحمته ، فذلك مؤمنٌ بي وكافرٌ بالكوكب ، وأما من قال : بنوء كذا وكذا ، فذلك كافرٌ بي ومؤمنٌ بالكوكب»[2].

قال الإمام الشافعي : «رسول الله ﷺ - بأبي هو وأمي - هو عربي واسع اللسان ، يحتمل قوله هذا معاني ، وإنما مُطر بين ظَهراني قوم أكثرهم مشركون ؛ لأن هذا في غزوة الحديبية . وأرى معنى قوله (والله أعلم) : أن من قال مُطرنا بفضل الله ورحمته فذلك إيمانٌ بالله ؛ لأنه يعلم أنه لا يُمطر ولا يُعطي إلا الله ﷻ . وأما من قال : مُطرنا بنوء كذا وكذا ، على ما كان بعض أهل الشرك يعنون من إضافة المطر إلى أنه

---

(1) مجموع الفتاوى لابن تيمية (23/ 69-83).

(2) أخرجه البخاري (رقم 846، 1038، 4147، 7503)، ومسلم (رقم125).

أمطره نوء كذا ، فذلك كفرٌ كما قال رسول الله ﷺ؛ لأن النوء وقت ، والوقت مخلوق لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئا ، ولا يُمطر ، ولا يصنع شيئا فأما من قال : مُطرنا بنوء كذا ، على معنى مُطرنا بوقت كذا ، فإنما ذلك كقوله مُطرنا في شهر كذا ، ولا يكون هذا كفرا ، وغيره من الكلام أحب إلي منه . (قال الشافعي) : أُحب أن يقول مطرنا في وقت كذا»(1).

وقال ابن جرير الطبري : «فإن قال قائل: إن كان كما وصفت من نَهْيِ الله ورسوله عن نسبة الغُيوث إلى الأنواء ، فما أنت قائل فيما رُوي عن عمر بن الخطاب : أنه حين استسقى ، قال للعباس: يا عم كم بقي من نوء الثريا ، فقال : العلماء يزعمون أنها تعترض في الأفق بعد سقوطها سبعًا ، قال : فما مضت سابعةٌ حتى مُطروا»(2)؟

قيل : إن ذلك من عمر لم يكن على المعنى المنهيّ عنه ، وذلك أن المعنى المنهيّ عنه : إضافةُ ذلك إلى أنه من فعل النوء ، لا من فعل الله ، فكان ذلك منهم بالله كفرًا . وأما ما كان من عمر ، فإنه كان منه أنه من قبَلِ الله تعالى عند نوء النجوم ، كما يقول القائل : إذا كان الصيف كان الحر ، وإذا كان الشتاء كان البرد ، لا على أن الشتاء والصيف يفعل شيئا من ذلك ، بل الذي يأتي بالشتاء والصيف والحر والبرد الله خالق كل ذلك ، ولكن ذلك من الناس على ما جرت

(1) الأم للشافعي (2/ 551).

(2) أخرجه الحميدي في المسند (رقم 979)، والطبري في تفسيره (22/ 370-371)، والبيهقي في السنن الكبرى (رقم 6528)، وإسناده حسن بعد تصريح ابن إسحاق بالسماع عند البيهقي ؛ إلا أنه من حديث سعيد بن المسيب عمن لا يتهمه عمن شهد هذه القصة مع عمر بن الخطاب ؓ ، وهذا في غاية القوة من حديث ابن المسيب عن عمر ؓ .

عادتهم فيه ، وتعارفوا معاني ذلك في خطابهم ومرادهم ، لا على أن النجوم تُحدث نفعًا أو ضرًا بغير إذن الله لها بذلك»(1).

وقال الخطابي في شرحه الحديث : «فزجرهم عن هذا القول ، فسماه كفرا، إذ كان ذلك يفضي بصاحبه إلى الكفر : إذا اعتقد أن الفعل للكوكب ، وهو فعل الله ﷻ لا شريك له»(2).

وقال المهلب ابن أبي صُفرة المالكي (ت435هـ) متحدّثًا عن المشركين : «أنهم كانوا ينسبون الأفعال إلى غير الله ، فيظنون أن النجوم تمطرهم وترزقهم ، فهذا تكذيبهم ، فنهاهم الله عن نسبة الغيوث التي جعلها الله حياةً لعباده وبلاده إلى الأنواء ، وأمرهم أن ينسبوا ذلك إليه ؛ لأنه من نعمته وتفضله عليهم ، وأن يفردوه بالشكر على ذلك والحمدِ على تفضله»(3).

وقال ابن عبد البر في شرح الحديث أيضًا : «وكافر فمعناه عندي على وجهين :

ـ أحدهما : أن القائل مطرنا بنوء كذا : أي بسقوط نجم كذا أو بطلوع نجم كذا، إن كان يعتقد أن النوء هو المنزل للمطر والخالق له والمنشئ للسحاب من دون الله ، فهذا كافر كفرا صريحا ينقل عن الملة ، وإن كان من أهلها استتيب . فإن رجع إلى ذلك إلى الإيمان بالله وحده وإلا قتل إلى النار.

ـ وإن كان أراد أن الله ﷻ جعل النوء علامة للمطر ووقتا له

(1) شرح صحيح البخاري لابن بطال (3/ 28-29).

(2) أعلام الحديث للخطابي (1/ 554).

(3) شرح صحيح البخاري لابن بطال (3/ 28).

وسببا من أسبابه، كما تَحيى الأرض بالماء بعد موتها، ويَنبُتُ به الزرع، ويفعل به ما يشاء من خليقته: فهذا مؤمن لا كافر، ويلزمه مع هذا أن يعلم أن نزول الماء لحكمة الله تعالى ورحمته وقدرته لا بغير ذلك؛ لأنه مرة يُنزله بالنوء، ومرة بغير نوء، كيف يشاء لا إله إلا هو»[1].

وهذا ما عليه جميعُ شُرّاح الحديث ومن تكلم عن هذا الحديث من الفقهاء: أن قول من قال: «مُطرنا بنوء كذا» لا تكون كفرًا إلا باعتقاد استقلالها بإنزال المطر، على وجه الشرك في الربوبية. فعلقوا الشرك بأن يكون في الربوبية، دونما سواها.

3. مسألة: الطِّيَرَة وأنها شرك:

وفي الطِّيَرَة: قال ﷺ: «الطيرة شرك»[2].

قال أبو العباس القرطبي: «من اعتقد في الطيرة ما كانت الجاهلية تعتقده فيها **فقد أشرك مع الله تعالى خالقا آخر**، ومن لم يعتقد ذلك فقد تشبه بأهل الشرك»[3].

وقال النووي: «أي اعتقاد أنها تنفع أو تضر إذ عملوا بمقتضاها معتقدين تأثيرها فهو شرك؛ لأنهم جعلوا لها أثرا في الفعل والإيجاد»[4].

---

(1) الاستذكار لابن عبد البر (7/ 157)، ونحوه في التمهيد (16/ 286).

(2) أخرجه الإمام أحمد (رقم3687، 4194)، والبخاري في الأدب المفرد (رقم 909)، وأبو داود (رقم 3915)، وابن ماجه (رقم 3538)، وابن حبان في صحيحه (رقم 4154)، والحاكم وصححه (رقم 43-44).

(3) المفهم للقرطبي (5/ 628).

(4) شرح صحيح مسلم للنووي (14/ 219).

ولم يحمل أحدٌ من أهل العلم سلفهم وخلفهم هذا الحديث على الشرك المخرج من الملة؛ إلا إذا رجع إلى إخلالٍ بالربوبية.

4. مسألة الحلف بغير الله تعالى:

وفي الحلف بغير الله تعالى جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «من حلف بغير الله فقد أشرك»[1].

قال الإمام الترمذي عقبه: «وتفسير هذا الحديث عند بعض أهل العلم: أن قوله: "فقد كفر أو أشرك" على التغليظ»[2]، أي لا على

---

(1) أخرجه أبو داود (رقم 3251)، والترمذي وحسنه (رقم 1627)، وأبو عوانة في زوائد مستخرجه على صحيح مسلم (رقم 6401)، وابن حبان في صحيحه (رقم2445)، والحاكم وصححه (رقم45).

وفي صحة الحديث اختلاف، انظر: شرح مشكل الآثار للطحاوي (2/ 299-300)، وعلل الدارقطني (رقم3133)، والسنن الكبرى للبيهقي (رقم -19858 19859).

(2) هذا تفسير عبد الله بن المبارك ﵀ (ت181هـ)، كما في الأوسط لابن المنذر (12/ 147). وقد أنكره أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)، فقال: «من أفظع ما تُؤُوِّلَ على رسول الله ﷺ وأصحابه: أن جعلوا الخبر عن الله وعن دينه وعيدا لا حقيقة له، وهذا يؤول إلى إبطال العقاب؛ لأنه إن أمكن ذلك في واحد منها كان ممكنا في العقوبات كلها»، الإيمان لأبي عبيد (107)، ثم اختار أبو عبيد أن إطلاق وصف الشرك على المعاصي ليس هو الشرك المزيل الإيمان، وإنما معناها أنها من الأخلاق والسنن التي عليها الكفار والمشركون، فانظر كتاب الإيمان لأبي عبيد (120).

وما أنكره أبو عبيد هو منكر لو كان الذين تأوّلوه به قد قصدوا به ما فهمه أبو عبيد، وهو إيهام غير الحقيقة! وحاشاهم من ذلك!! إنما أرادوا أن النبي ﷺ استعمل وصف الشرك والكفر على المعاصي التي ليست كفرا ولا شركا من باب التنفير من تلك المعاصي، مع علمه ﷺ أن أصحابه سيعلمون أن مراده بالكفر: كفرٌ دون كفر وشركٌ لا يخرج من الملة ونحو ذلك مما ثبّته النبيُّ ﷺ في فقه أصحابه ﵃، مع ما عَلِمَ ﷺ أنهم سيفقهونه عنه بسعة دلالات لغتهم التي كانوا أهلها. وبذلك يؤول هذا القول إلى نحو تأويل أبي عبيد، وأنه لا تنافر بين القولين.

الإخراج من الملة ؛ لأنه إذا صدر من أهل الشهادتين فقد عُلم أنهم ما قصدوا به جعل غير الله ربًّا.

وقال ابن قتيبة : «فسره بعض الناس، فقال: هو أن يحلف برب سوى الله، فيكون حينئذ مشركا. وهل يلحق هذا من قال: وحقك لا فعلت، وحقك لأفعلن . والذي عندي : أنه لم يرد بقوله: "فقد أشرك" أي كفر وخرج عن الإسلام، وإنما أراد أنه قد أشرك بينه وبين الله في القسم إذا حلف به كما حلف بالله»[1].

وقال الطحاوي : «لم يرد به الشرك الذي يخرج به من الإسلام، حتى يكون به صاحبه خارجا من الإسلام، ولكنه أريد أن لا ينبغي أن يحلف بغير الله تعالى ، وكان من حلف بغير الله فقد جعل من حلف به كما الله تعالى محلوفا به ، وكان بذلك قد جعل من حلف به أو ما حلف به شريكا فيما يحلف به، وذلك عظيم فجعل مشركا بذلك شركا غير الشرك الذي يكون به كافرا بالله تعالى خارجا من الإسلام، ومثل ذلك ما قد روي عنه في الطيرة»[2].

5. **مسألة أن من أتى كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر :**

يقول الشوكاني : «والعلة الموجبة للحكم بالكفر ليست إلا اعتقادَ أنه مشاركٌ لله ﷻ في علم الغيب . مع أنه في الغالب يقع غيرَ مصحوب بهذا الاعتقاد ، ولكن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه»[3].

(1) المسائل والأجوبة لابن قتيبة (322رقم128).
(2) شرح مشكل الآثار للطحاوي (2/ 297-298).
(3) الفتح الرباني من فتاوى الشوكاني (1/ 330).

ذلك أن علم الغيب من خصائص الربوبية ؛ إلا إذا أَذِنَ الله تعالى بإطلاعِ أحدٍ خلقِه على بعض الغيب .

6. **وفي مسألة التمائم وأنها شرك :**

يقول الشوكاني : «فانظر كيف جعل الرقى والتمائم والتِّوَلة شركا ؛ وما ذلك إلا لكونها مظنة لأن يصحبها اعتقادُ أن لغير الله تأثيرًا في الشفاء من الداء ، وفي المحبة والبغضاء . فكيف بمن نادى غير الله وطلب منه ما لا يُطلب إلا من الله ، واعتقد استقلاله بالتأثير أو اشتراكَه مع الله ﷻ»[1] .

وهكذا يتّسق باب الدعاء مع كل باب العبادة ، بلا إشكال وخفاء بحمد الله تعالى .

الردُّ على ادعائهم أن وجود من كان شركه في العبادة ناتجا عن شركه في الربوبية لا ينفي وجود من كان شركه في العبادة ليس ناتجا عن ذلك

وثالث اعتراضاتهم الباطلة في هذا الباب : ادعاءُ أن من أشرك في الربوبية من المشركين هم قومٌ غير من أقروا بالربوبية !

وهذا خيال بارد لا يقوم إلا على الافتراضات التي لا يعجز عنها أي مبطِل ؛ لأنها لا تقوم على دليل ، بل الدليل ينقضها !

فبعد البيان السابق الذي أثبتَ أن آيات إثبات المشركين للربوبية ذلك الإثباتَ المجمل ، والتي هي عمدة الذين نَرُدُّ عليهم في عدم تلازم شرك العبادة بالشرك في الربوبية ، ليس لهم في تلك الآيات أيُّ مُستَمسَكٍ على وجود عبادة بغير ربوبية ، كما يزعمون ، وأنه لا يمكن أن يوجد شيءٌ اسمه (عبادة) إلا لمن صُرفت له الربوبية أو بعض خصائصها .

(1) الفتح الرباني من فتاوى الشوكاني (1/ 320).

لذلك لا يحق لهم التلاعب والعودة من حيث انتهينا منه ومن حيث قضينا عليه من احتجاجهم الباطل بآيات الإثبات المجمل للربوبية عند المشركين ليجيبوا على ما نورده عليهم من كلام ربنا ﷻ مما يقطع بأن المشركين كانوا يصرفون الربوبية أو بعض خصائصها لغير الله، ليقولوا - عودًا على بدء، وكأننا ما أبطلنا دليلَهم من أساسه - : هؤلاء الذين أشركوا في الربوبية ممن أثبت الله تعالى شركهم فيها هم قومٌ آخرون غير الذين كان شركهم في العبادة دون شركهم في الربوبية !

على أن هذه بدعةٌ جديدةٌ لهم : وهي ادعاء أن كل الآيات التي تثبت شرك العرب وغيرهم في الربوبية إنما تتحدث عن صنف من المشركين غير الصنف الذي اكتشفوه في خيالاتهم وهم الذين كان شركهم في العبادة لا ينطلق من شرك الربوبية، فهؤلاء المشركون المتخيَّلُ وجودُهم قومٌ آخرون غيرُ الذين حدَّثنا عنهم القرآنُ الكريم مِن أصحابِ الشرك في الربوبية !!

بل حتى كفار قريش الذين قطعت الآيات أنهم كانوا يدعون أن اللات والعزى ومناة وأمثالها من آلهتهم بنات لله تعالى وأنها تنصر وتُعز وتمنع، حتى هؤلاء ادعى هؤلاء المكابرون أن قوما منهم كان شركهم في العبادة وما صرفوا لها شيئا من خصائص الربوبية، وأنهم بزعمهم هذا كانوا يعتقدون فيهم أنهم عبادٌ مثل بقية عباد الله ؛ إلا أنهم قد خصوهم بالعبادة ليشفعوا لهم عند الله تعالى بإذن الله، وبذلك فقط صيَّروهم آلهة ! ودليلهم على وجود هؤلاء المتخيّلين عندهم: هو آيات الإقرار المجمل للربوبية التي بينا لهم بطلان احتجاجهم بها، بل

بين ذلك لهم قبلنا ابنُ تيمية وابنُ القيم وغيرهما، بل بين ذلك أوضح البيان وأجلاه وأقطعه وأقواه كلامُ ربنا ﷻ .

فلا يحق لهم أن يدّعوا هذا الادعاء أصلا الذي يفترض وجود من لا دليل على وجوده، بل لا يصح تَخيُّلُ وجودِه ؛ لأننا قد أبطلنا حجتهم في وجودهم أصلا، لما بينا لهم أن كلام ربنا قد حصر صور الشرك حصرا جامعا مانعًا لا يدع مجالا للاختراعات، فجعل كل صور الشرك في العبادة هي شركٌ في الربوبية : ملكا، أو شراكةً في الملك، أو إعانةً عليه للملك المحتاج للشركاء. حيث إن هذا الحصر الرباني لصور الشرك أوجب أن نفهم الإقرار المجمل للربوبية الذي أثبته الله تعالى عن المشركين من خلال هذا الحصر، لا أن نجعل كلام ربنا متناقضا، فمرة يحصر صور الشرك حصرا قاطعا في شرك الربوبية، ومرة يخبرنا عن شركٍ في العبادة لا ينطلق من شركٍ في الربوبية.

ولذلك لا يحق لهم أن يدّعوا هذا الادعاء أصلا ؛ لأن استدلالهم بآيات الإقرار المجمل للربوبية أصبح استدلالا دخله الاحتمال الذي يُبطل الاستدلالَ في أقل تقدير، وليس أيَّ احتمالٍ، بل هو الاحتمالُ المسقطُ الاستدلالَ ؛ لأن حصر القرآن الكريم لصور الشرك أورد احتمالا على ذلك الإقرار المجمل أن يكون إقرارَ من كان يعتقد في آلهته التي يعبدها أنهم أولياءُ من الذل ومعاونون مظاهرون لله تعالى المنفرد بالملك عندهم لكنه تعالى بزعمهم لا يستغني عن أولئك الأولياء المساعدين (تعالى الله تعالى عن ذلك)؛ إذ إن صورة

شرك الولي من الذل قد يحصل اعتقادُها ممن يقول إذا سُئل ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾﴾ : هو الله ، ويجتمع اعتقاد المعين المظاهر لله تعالى مع من سيقول إذا سُئل ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾﴾ : هو الله تعالى ، وبصورة الولي من الذل لن يكون هناك أيُّ تناقض بين من اعتقد لله أولياءَ ووزراءَ مساعدين وجوابه عمن يسأله ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾﴾ فيقول : هو الله ، لن يكون بين هذا الجواب وذلك الاعتقاد تناقضٌ يبيح لهم أن يدعوا بأن من أثبت هذا الإثبات المجمل للربوبية غير من أشرك فيها ، ليتم لهم بناؤهم المتهافت ، وهو : أنه لا تلازم بين شرك العبادة وأن يكون منطلقا من الشرك في الربوبية !

لذلك لم يبق في هذا الإقرار المجمل بالربوبية الذي أثبته الله تعالى عن المشركين أي مستمسكٍ لادعاء وجود شرك في العبادة لا ينطلق من شرك الربوبية.

فكيف إذا ضممنا إلى ذلك الحصر للشرك الذي أوضحه ربنا ﷻ أوضح البيان مما سيأتي بيانه قريبًا :

1. أن (العبادة) في اللغة هي أصلا لا تُطلق إلا على غاية الذل والخضوع ، وأن الذل والخضوع لن يبلغا تلك الغاية أصلا إلا إذا صُرفا للرب أو لمن فيه بعض خصائص الرب .

2. وأن (الإله) في اللغة المستحق للعبادة ، وأن استحقاق

العبادة قيدٌ متعلقٌ بالإله المعبود وصفته ، وليس بالعبد العابد ، مما يعني أن (الإله) لا يكون إلها بفعل العامل ، وإنما هو إله بصفته التي استحق بها عمله الذي صار بتلك الصفة (عبادة).

3. وأنه بغير ذلك قد عجز المخالفون عن إيجادِ ضابطٍ لـ(العبادة) يفرقها عن صُوَرٍ لغاياتٍ من الذل والخضوع من أعمال القلوب والجوارح هم أنفسهم يقرّون ويعترفون أنها ليست بعبادة رغم كونها في الظاهر قد بلغت الغاية في الذل والخضوع ، وعجزوا أيضًا بسبب عدم إيجادهم ضابطًا لـ(العبادة) عن أن يبينوا كيف دخلت في العبادة صورٌ من العبادات الشركية (وهي عبادة يحصل بها الشرك بالله) ليس في ظاهرها شيءٌ من مظاهر الذل والخضوع (كالرقص والتصفيق والصفير)، إلى غير ذلك من قُصور التصور عندهم الناشئ من عجزهم عن إيجاد ضابط للعبادة : فكيف يوثق بتقريرات صاحب ذلك القصور الفاضح في التصوّر ؟! بل كيف يثق هذا الذي عجز عن ضبط معنى (العبادة) في نفسه من تقريرات نفسه عنها وعما ينبني عليها من الكلام عن الشرك في (العبادة) والتوحيد فيها ؟!

فعليهم أن يدعوا الخيالات والافتراضات التي لا يسندها دليل ، بل الدليل يُبطلها ، ويُثبت أنها خيالات لا تقبل الافتراض أصلا !

ادعاؤهم أن من المشركين من عبد أصناما وهو يعلم أنها جمادات لا تشعر!

وثالث استدلالاتهم الباطلة : هو استدلالهم بقوله تعالى في قصة إبراهيم ﷺ مع قومه : ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ (٦٩) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ (٧٠) قَالُوا۟ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ (٧١) قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ (٧٢) أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ (٧٣) قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ (٧٤) قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ (٧٥) أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ (٧٦) فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ (٧٧)﴾.

واستدلالهم بهذه الآيات جاء لإثبات ما فرغنا من بيان بطلانه فيما سبق : أن القرآن الكريم لم يُثبت وجودَ مشركٍ في العبادة لم ينتج شركه فيها عن شركه في الربوبية ، بل أثبت عدم إمكان وجوده . فأرادوا من الاستدلال بهذه الآيات أن يجعلوا القرآن الكريم متناقضًا ، وأنه يُثبت وجود ما كان قد نفى وجوده في آيات بينات محكمات كثيرات ! فجاء فعلهم هذا فعل أهل الزيغ ممن يظن المشتبه يقضي على المحكم ، وتركوا - إذ جهلوا - المحكم وتمسّكوا باشتباه ما اشتبهوه من هذه الآية ! فسبحان من أخبرنا بدائهم ، فقال تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ﴾.

ووجه استدلالهم بهذه الآية : أنهم زعموا أن قوم إبراهيم قد صرحوا أنهم كانوا يعبدون أصنامهم وهم يعلمون أنها أصنامٌ لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ، فكيف يُشترط في (العبادة) أن تكون مع اعتقاد الربوبية أو شيء من خصائصها في المعبود ؟ واستنبطوا هذا الفهم من

قول قومه ﴿قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ (٧٤)﴾، على أن هذا إقرارٌ منهم بأن أصنامهم لا تسمع ولا تنفع ولا تضر .

وهو استدلالٌ غريب ، لا يقول به عاقل !

فهم يريدون من العقلاء أن يعتقدوا في العقلاء المكلّفين (وهم قوم إبراهيم ﷺ) أنهم كانوا يذلون لأصنامهم غاية الذل ويخضعون لها غاية الخضوع ، ويطيلون العكوف عندها ، ويذبحون لها ويدفعون كرائم أموالهم لها ، ويحاربون لأجل معتقدهم فيها (ككل المشركين)... يفعلون ذلك كله ، وهم يعتقدون في الأصنام اعتقادَنا نفسَه : أنها جماداتٌ لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ، فلا قيمة لها ولا قدر ، كباقي الجمادات !

ولبئس الفهم هذا الفهم ، أن جعلوا العقلاء يفعلون ما لا يفعله إلا المجانين ، كل ذلك لينصروا مذهبهم الساقط بالتكفير بشرك العبادة ، وهم عاجزون عن تعريف العبادة والإله بما يبين علاقتهما ببعض وبشرك العبادة ، كما أبنّاه فيما افتتحنا به هذا المبحث .

وتالله لو كان قوم إبراهيم ﷺ على هذا القدر من ذهاب العقل لرُفع عنهم التكليف ، ولما كانوا محلًّا لدعوة الخليل ﷺ !

ولا أشك أنك لو قلت لأي عاقل : إن رجلا ما يُعظِّم حجرا جمادا ويذبح له ويدعوه في حاجاته ويستنصره ويخوّف به وهو يعلم أنه جمادٌ لا يضر ولا ينفع ، لما تردّد هذا الذي يسمعك من أن يُكذّبك بأنك تقول ما لا يُعقل ، أو يجزم بأن فاعل ذلك مجنون لا نصيب له في العقل .

فإن قالوا : فعلى أي وجه كانوا يعبدون الأصنام التي كانوا يصنعونها بأيديهم ؟! وكيف كانوا يعتقدون فيما عملت أيديهم أنها تضر وتنفع ؟! أليس هذا من فعل المجانين أيضًا ؟!

وجوابهم : ها قد صرنا بجدالكم إلى أن نثبت لكم الفرق بين الجنون والعقل ! فالله المستعان على جدال من لا يفرق بين العاقل والمجنون ولا بين خطاب العقلاء وخطاب المجانين !! فإنكم إن تصورتم أن الذين عبدوا الأصنام عبدوها وهم يتصورون أنها جمادٌ كبقية الأحجار والأخشاب في الأرض فهي لا تشعر بدعائه ولا بعبادته ولا تنفعه في جلب نفع ولا دفع ضُرّ ، فلا شك أنكم رجعتم إلى اعتقاد جُنون هؤلاء ، أو أنكم رجعتم إلى جعل الجنون عَقْلًا !! ولن يكون في اعتراضكم اعتراضٌ يجعل الجنون عقلًا ، وإن ظننتموه أنتم كذلك ؛ لأن الجنون لا يمكن أن يُشك في كونه عقلا ، ولا يمكن أن يلتبس به ، حتى لو أردتموه أنتم كذلك!!

ولم تعلموا أن من عبد آلهة من الجمادات كالشمس والقمر والنجوم والأوثان أو غيرها مما لا يعقل إنما عبدها على أنحاء متعدّدة ، منها : أنهم عبدوا تلك الأصنام على أنها تماثيل للمعبودات الحية العاقلة في أوهامهم ، فهي مجردُ رمزٍ عن الإله وصورة له ، وأن عبادتها المقصود بها ذواتها الحقيقية وأرواحها الحية العاقلة .

وهؤلاء كفار مكة قد أثبت الله تعالى أنهم كانوا يزعمون أن آلهتهم هي بنات الله (كما سبق)، مع أنهم كانوا قد صنعوا لها أصناما يزعمون أنها على هيئتها أو ترمز لها أو أن روح الإله تحلّ فيها ،

وكانت تماثيلها تتوزع في أماكن متعددة وفي بيوتهم وربما حملوها في أسفارهم على أنها تماثيل ترمز لبنات الله (تعالى عما يقولون علوا كبيرا). وعلى هذا هم عند أنفسهم لم يعبدوا جمادًا لا يعقل ولا يشعر ، وإنما عبدوا الروح التي تحل فيه ، أو أنهم عبدوا روحها من خلال ما يرمز إليها في ذلك الصنم .

وهذا معروف عن عقائد المشركين ، وذكره علماء الملل والنحل[1].

حتى قال الرازي في تفسيره عن الأصنام : « القائلون بإلهيّتها لم

---

(1) قال الشهرستاني (ت548هـ) في كتابه عن الملل والنحل عن الحرم : «وأول من وضع فيه الأصنام : عَمرو بن لُحَيّ لما ساد قومه في مكة واستولى على أمر البيت . ثم صار إلى مدينة البلقاء بالشام ، فرأى هناك قوما يعبدون الأصنام ، فسألهم عنها ، فقالوا : **هذه أرباب اتخذناها على شكل الهياكل العلوية والأشخاص البشرية** ، نستنصر بها فنُنصر، ونستسقي بها فنُسقى ، ونستشفي بها فنُشفى . فأعجبه ذلك ، وطلب منهم صنما من أصنامهم ...». الملل والنحل للشهرستاني - تحقيق : د/ محمد معصوم ، ومحمد حشمت العباسي . الطبعة الأولى : 1440. دار البلد : مصر ، ودار الفضيلة : الرياض - (1164-1163/2).

وانظر : مروج الذهب للمسعودي - منشورات الجامعة اللبنانية - (385-279/2)، والآثار الباقية للبيروني (244)، وتحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة للبيروني أيضًا (84)، وأبكار الأفكار للآمدي (269-264/2)، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام للدكتور جواد علي - المجلد السادس : أديان العرب - (وهو جمع نفيس لكتابات المتقدمين والمتأخرين والمستشرقين وفي ترجمة النقوش الأثرية)، والعبادات والديانات القديمة - المطلب الثاني : العبادات في الديانات العراقية القديمة - لعبد الرزاق الموحي (25-29)، وموسوعة الأديان السماوية والوضعية - أديان ومعتقدات العرب قبل الإسلام للدكتور سميح دغيم - (86-99)، وتاريخ الفكر الديني الجاهلي للدكتور محمد إبراهيم الفيومي : دار الفكر العربي : القاهرة .

يعتقدوا فيها كونها مدبِّرةً للعالم ، وإلا لكانوا مجانين ، بل اعتقدوا فيها كونَها تماثيلَ الكواكب أو صورَ الشفعاء»(1).

وقبله قال الشهرستاني (ت548هـ) : «اعلم أن الأصناف التي ذكرنا مذاهبهم يرجعون آخر الأمر إلى عبادة الأصنام ، إذا كان لا يستمر لهم طريقة إلا بشخص حاضر ينظرون إليه ويعكفون عليه ، وعن هذا اتخذت أصحاب الروحانيات والكواكب أصنامًا زعموا أنها على صورتها . وبالجملة : وَضْعُ الأصنام حيثما قُدِّر إنما هو على معبودٍ غائب ، حتى يكون الصنم المعمول على صورته وشكله وهيأته ، نائبًا منابه وقائما مقامه ، **وإلا فنعلم قطعًا أن عاقلا ما لا ينحت جسما بيده ويصوره صورة ثم يعتقد أنه إلهه وخالقه وإله**

(1) تفسير الرازي (22/ 195).

وقال الرازي في موضع آخر : «واعلم أن الضمير في قوله ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٓ﴾ عائد على الأشياء التي عُبدت من دون الله ، وهي قسمان : العقلاء ، وغير العقلاء .

أما العقلاء : فهو أن قوما عبدوا المسيح وعزيزا والملائكة ، وكثير من الناس يعبدون الشمس والقمر والنجوم ويعتقدون فيها أنها أحياء عاقلة ناطقة .
وأما الأشياء التي عُبدت مع أنها ليست موصوفة بالحياة والعقل : فهي الأصنام .
إذا عرفتَ هذا فنقول الكلام الذي ذكره الكفار لائق بالعقلاء ، أما بغير العقلاء فلا يليق ، وبيانه من وجهين : الأول أن الضمير في قوله ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ ضمير للعقلاء ، فلا يليق بالأصنام . الثاني : أنه لا يبعد أن يعتقد أولئك الكفار أنها تقربه إلى الله ، وعلى هذا التقدير فمرادهم أن عبادتهم لها تقربهم إلى الله ، ويمكن أن يقال : إن العاقل لا يعبد الصنم من حيث إنه خشب أو حجر ، وإنما يعبدونه لاعتقادهم أنها تماثيل الكواكب أو تماثيل الأرواح السماوية أو تماثيل الأنبياء والصالحين الذين مضوا ، ويكون مقصودهم من عبادتها : توجيه تلك العبادات إلى تلك الأشياء التي جعلوا هذه التماثيل صورا لها». تفسير الرازي (26/ 210-211).

الكل وخالق الكل ؛ إذ كان وجوده مسبوقا بوجود صانعه، وشكله يحدث بصنعة ناحته»(1).

رحم الله الرازي والشهرستاني ! فما عَلِما أن بعض من نحسبهم عقلاءَ سوف يقولون ما لا يقوله العقلاء!

وهكذا نعلم كيف قامت الحجة عليهم بشركهم بأنهم كانوا ذوي عقول وأصحابَ تكليف ، وننزه الله تعالى من الظلم بتكليف المجانين ما لا يدخل في وسعهم من تكاليف العقلاء !

فإن أصرَّ هؤلاء على هذا الهذيان والذي يظنونه حِجاجًا ، فإني أقول لهم : إذا استجزتم على العقلاء أن يكونوا كالمجانين ومكلَّفين في الوقت نفسه : فيعبدون الجمادات التي لا يعتقدون فيها إلا اعتقادَنا فيها : أنها جماداتٌ لا شعورَ لها ولا حياةَ فيها ، وأنها لا تضر عبادتها ولا تضر عدم عبادتها ، كما لا تنفع عبادتها ولا ينفع عدم عبادتها ، ومع ذلك فقد عكف هؤلاء عليها عابدين داعين يرجون نصرها ورزقها و.. و.. ! وادّعوا أنه لا يُستبعَد مثل هذا التناقض منهم . فإني أقول لهم : فأي التناقضين أقرب لكلام العقلاء : هذا الذي نسبتموه لهم ، أم أنهم مع إقرارهم المجمل بالربوبية كانوا مشركين في الربوبية ؟

فإن أجابوا بغير هذيان المعانِد فلن يتردد عاقلٌ منهم أن يقول : لا شك أن إقرارهم المجمل بالربوبية مع شركهم فيها لا يرفض العقلُ وقوعَه من العقلاء المكلَّفين ، وقد بينا وجه وقوعه عند المشركين ، بما يوضح أن رفضه لا يقوم على دليل نقلي ولا عقلي . أما ما تنسبونه

(1) الملل والنحل للشهرستاني (2/ 125-126).

إليهم فهو ما لا يقع إلا من مجنون ، ولا يقبله عقلُ عاقل ؛ إلا عقل المكابر المعاند صاحب الهوى !

فإن أصروا على أن ما نسبوه للمشركين من عبادتهم للجمادات التي يعتقدون فيها اعتقادَ الموحّدين وعمومِ العقلاء في الجمادات بعد هذا البيان كله ، فليبينوا لنا : كيف أمكن ذلك المستحيل في عقولكم ، ولم يمكن في عقولكم الشيءُ الممكن : وهو أن يُقِرَّ العربُ بالربوبية إقرارًا مجملا (فيه من الشك أو الكذب أو الغموض والخفاء ما فيه) وأن يكونوا - مع ذلك - قد أشركوا ببعض خصائص الربوبية لغير الله تعالى .

بل في ردي على هذا الهذيان لست محتاجا أن أقيد نوع إقرار المشركين بالربوبية بوصفي له بأنه إقرار مجمل ، لأنني أرد على من لا مانع لديه بأن يكون المشركون محقّقين للربوبية كتحقيق أهل التوحيد ، وهم في الوقت نفسه مشركون في الربوبية شرك من لا يعرف الله تعالى ولا يقر له بالربوبية ؛ إذ ما المانع من أن يكونوا كذلك أيضًا ، ما داموا كانوا يعبدون ويدعون ويطلبون العبادة لجماد كانوا يعلمون أنه كبقية الجمادات التي لا يعبدونها ؟!

وقبل أن أكمل جدال أصحاب هذا السخف في الاستدلال ، أودّ أن أبيّن لهم فضيحةً في استدلالهم من القرآن الكريم !

فهل كان قوم إبراهيم يعتقدون في أصنامهم أنها لا تضر ولا تنفع كما زعمه أصحاب هذا الاستدلال المؤلم في سقوطه عن حدّ الجهل إلى دَرَكِ الحمق ؟

وأول ما يردّ عليهم هذه الآيات نفسها ، فقد أثبتت أنهم كانوا يَدْعُونها

﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾﴾، فهل يطلب العاقل ويدعو جمادا يعتقد أنه لا يسمع ولا يضر ولا ينفع؟ اللهم إلا إن كان لا يعقل !!

وثاني ما يَردُّ عليهم استدلالهم : آياتٌ تُثبت أن قوم إبراهيم عليه السلام كانوا يعتقدون في آلهتهم الضر والنفع ، كما قال تعالى ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔاۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًاۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَـٰنًاۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾﴾.

وقد سبق كلام الطبري في تفسير هاتين الآيتين ، مما يبيّن أن الطبري يعلم أن قوم إبراهيم والذين جادلهم في هدم الأصنام كانوا يعتقدون في آلهتهم الضر والنفع .

ومن ذلك قول الطبري في تفسير الآية الأولى : ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔاۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًاۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾﴾ : «﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ﴾، يقول : ولا أرهب من آلهتكم التي تدعونها من دونه شيئا ينالني في نفسي من سوء ومكروه ، وذلك أنهم قالوا له : إنا نخاف أن تمسك آلهتنا بسوء من برص أو خبل ، لذكرك إياها بسوء ، فقال لهم إبراهيم : لا أخاف ما تشركون بالله من هذه الآلهة أن تنالني بضر ولا مكروه، لأنها لا تنفع ولا تضر»(1).

وقال في تفسير الآية الثانية ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ

(1) تفسير الطبري (364/9).

أَنتُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾﴾ : «وهذا جواب إبراهيم لقومه حين خوفوه من آلهتهم أن تمسه لذكره إياها بسوء في نفسه بمكروه ، فقال لهم : وكيف أخاف وأرهب ما أشركتموه في عبادتكم ربكم فعبدتموه من دونه ، وهو لا يضر ولا ينفع ، **ولو كانت تنفع أو تضر لدفعت عن أنفسها كسري إياها وضربي لها بالفأس** ... »[1].

بل للطبري كلمةٌ جامعة في بيان الحقيقة التي تجمع كل العابدين ، والتي لا يخالف فيها عاقل ، قبل زمننا هذا ! **فقد قال الطبري : «وإنما العابد يعبد ما يعبده لاجتلاب نفع منه أو لدفع ضر منه عن نفسه»**[2].

وقال الطبري في موضع آخر : «القول في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٩٤﴾﴾ يقول جل ثناؤه لهؤلاء المشركين من عبدة الأوثان موبِّخَهم على عبادتهم ما لا يضرهم ولا ينفعهم من الأصنام : إن الذين تدعون أيها المشركون آلهة من دون الله ، وتعبدونها شركا منكم وكفرا بالله، ﴿عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ﴾، يقول : هم أملاك لربكم كما أنتم له مماليك . **فإن كنتم صادقين أنها تضر وتنفع وأنها تستوجب منكم العبادة لنفعها إياكم** ، فليستجيبوا لدعائكم إذا دعوتموهم ، فإن لم يستجيبوا لكم لأنها لا تسمع دعاءكم ، فأيقنوا بأنها لا تنفع ولا

(1) تفسير الطبري (9/-365 366).
(2) تفسير الطبري (10/ 633).

تضر؛ لأن الضر والنفع إنما يكونان ممن إذا سُئل سمع مسألة سائل وأعطى وأفضل، ومن إذا شُكي إليه من شيء سمع ، فضرَّ من استحق العقوبة ، ونفع من لا يستوجب الضُّرّ»[1].

ثم قال ﷺ في تفسير الآية التالية لها ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۗ قُلِ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴿١٩٥﴾﴾: «يقول تعالى ذكره لهؤلاء الذين عبدوا الأصنام من دونه معرفهم جهل ما هم عليه مقيمون: ألأصنامكم هذه أيها القوم ﴿أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ ۖ﴾ فيسعون معكم ولكم في حوائجكم ويتصرفون بها في منافعكم.﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ۖ﴾، فيدفعون عنكم وينصرونكم بها عند قصد من يقصدكم بشر ومكروه. ﴿أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ ۖ﴾، فيعرفوكم ما عاينوا وأبصروا مما تغيبون عنه فلا ترونه. ﴿أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۗ﴾، فيخبروكم بما سمعوا دونكم مما لم تسمعوه؟ يقول جل ثناؤه: فإن كانت آلهتكم التي تعبدونها ليس فيها شيء من هذه الآلات التي ذكرتُها ، **والمعظَّم من الأشياء إنما يُعَظَّمُ لما يُرجى منه من المنافع التي توصل إليه بعض هذه المعاني عندكم** ، فما وجه عبادتكم أصنامكم التي تعبدونها ، وهي خالية من كل هذه الأشياء التي بها يُوصَلُ إلى اجتلاب النفع ودفع الضر؟ وقوله: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ﴾ أنتم وهن ﴿فَلَا تُنظِرُونِ ﴿١٩٥﴾﴾، يقول: فلا تؤخرون بالكيد والمكر، ولكن عجلوا بذلك . يعلمه جل

(1) تفسير الطبري (635/10).

ثناؤه بذلك أنهم لم يضروه، وأنه قد عصمه منهم، ويعرف الكفرة به عجز أوثانهم عن نصرة من بغى أولياءهم بسوء»[1].

فانظر إلى قول الطبري: «والمعظَّم من الأشياء إنما يُعَظَّمُ لما يرجى منه من المنافع التي توصل إليه بعض هذه المعاني عندكم»، وقف عند قوله «عندكم»، لتعلم أنه يحكي معتقد العقلاء جميعا، ومنهم مشركو مكة الذين يُزعم أن عبادتهم كانت تقع منهم دون أن يُخلوا الربوبية!

ولذلك لن أقف مع ادّعائهم أن تفسير الطبري يؤيد دعواهم[2]؛ إذ كيف يُمكن أن يُدعى عليه فهمٌ لا يقول به عاقل، ثم هو نفسه فسّر قوله تعالى في هذه الآيات نفسها ﴿قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ ۝٧٢﴾، فقال: «يقول تعالى ذكره: قال إبراهيم لهم: هل تسمع دعاءكم هؤلاء الآلهة إذ تدعونهم؟»[3]. ثم هو نفسه يذكر عن قوم إبراهيم أنهم «خوفوه من آلهتهم أن تمسه لذكره إياها بسوء في نفسه بمكروه»، «وذلك أنهم قالوا له: إنا نخاف أن تمسك آلهتنا بسوء من برص أو خبل، لذكرك إياها بسوء».

على أن القوم البُهت الذين نَردُّ عليهم لا مانع عندهم أن يقولوا بكل طلاقةِ لسانٍ وقلّة اكتراثٍ: «تناقض الطبري، فأثبت في مواضع أن قوم إبراهيم كانوا يعتقدون في أصنامهم الضر والنفع، وجاء في موضع فجعلهم ينفون عنها السمع والضر والنفع»! لا مانع عند

(1) تفسير الطبري (10/635-636).

(2) تفسير الطبري (17/ 590-591).

(3) تفسير الطبري (17/ 589).

هؤلاء القوم المكابرين أن ينسبوا إلى الإمام الطبري القولَ وضدّه، ثم هذا الضدُّ الذي يزعمونه عليه مما لا يقبله عقل! ثم هو يتعارض مع كل تقريراته في كتابه وتأصيلاته فيه! ثم (بعد هذي المخازي المتابعة) ينسبون إليه ما انفرد به ذاك الموطنُ الواحد بزعمهم، ويتغافلون عن كل ما سواه!

هبوه هنا أخطأ (بحسب فهمكم الفائل)، هذا وأنتم أدعياء اتباع الدليل!

فإن عادوا إلى الخيالات والاكتشافات الجديدة، فقالوا: هؤلاء الذين خوّفوا إبراهيم ﷺ هم قومٌ من قومه غير الذين كانوا يعتقدون أن أصنامهم جماداتٌ لا تسمع ولا تشعر ولا تنفع ولا تضر، مدّعين أن الذين خوفوه كانوا يعبدون الشمس والقمر والنجوم، وليسوا هم الذين كانوا يعبدون الأصنام والذين كَسَّرَ الخليلُ ﷺ أصنامَهم، وبذلك يصح في خيالاتهم أن يكون عُبّادُ الأصنام قومًا آخرين غير الذين خوفوه من آلهتهم. وقد يزعمون دليلا لهذه الخيالات أن هذا التخويف جاء بعد أن ذكر خليل ﷺ عبادة النجوم والقمر والشمس، إذ قال تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ۝٧٥ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ۝٧٦ فَلَمَّا رَءَا ٱلۡقَمَرَ بَازِغٗا قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلضَّآلِّينَ ۝٧٧ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ۝٧٨ إِنِّي وَجَّهۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ حَنِيفٗاۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ۝٧٩ وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۚ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ۝٨٠

وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾﴾.

وأول ما يرد عليهم في هذا الخيال السمج : أن الآية التي سبقت هذه الآيات مباشرة بدأت بأبي إبراهيم الذي كان يتخذ الأصنام آلهة ، فقد قال تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ﴾، إلى آخر الآيات . فالسياق كان يتكلم عن عُبّاد الأصنام أصلا .

وثاني ما يرد عليهم : أن الآيات لم تذكر أن قوم إبراهيم ﷺ كانوا يعبدون النجوم والقمر والشمس ، وإنما ذكرت أن إبراهيم ﷺ حاجّ قومه بهذه الحجة التي تبين لهم أن الإله لا بد أن يكون هو الرب الأزلي المنزه عن كل نقص .

وعلى هذا فادعاؤكم أن من قوم إبراهيم من كان لا يعبد الأصنام وإنما كان يعبد الكواكب والنجوم والشمس ادعاءٌ لا دليل عليه أصلا ؛ لأنه ليس في الآية أنهم عبدوها أصلًا.

وهذا هو ما فهمه الإمام الطبري ، فاقرؤوا قوله ﷺ : «وإنما قال ذلك على وجه الإنكار منه أن يكون ذلك ربَّه ، وعلى العيب لقومه في عبادتهم الأصنام ، إذ كان الكوكب والقمر والشمس أضوأ وأحسنَ وأبهجَ من الأصنام ، ولم تكن مع ذلك معبودة ، وكانت آفلة زائلة غير دائمة ، والأصنام التي دونها في الحسن ، وأصغر منها في الجسم، أحق أن لا تكون معبودة»[1].

(1) تفسير الطبري (9/ 359-360).

وبذلك بين الطبري وجه احتجاج إبراهيم ﷺ على قومه من عبدة الأصنام بعدم استحقاق أصنامهم للربوبية والألوهية : بأن ما هو أعظم منها لا يستحق ذلك ، كالنجوم والقمر والشمس ، فكيف بأصنامهم ؟!

وأكّد الطبري أن الذين خَوَّفُوا إبراهيم ﷺ من آلهتهم هم أنفسهم قومه من عُبّاد الأصنام الذين كَسَّر الخليل ﷺ أصنامهم ، حيث قال كما سبق : «وهذا جواب إبراهيم لقومه حين خَوَّفُوه من آلهتهم أن تمسه لذكره إياها بسوء في نفسه بمكروه ، فقال لهم : وكيف أخاف وأرهب ما أشركتموه في عبادتكم ربكم فعبدتموه من دونه ، وهو لا يضر ولا ينفع ، **ولو كانت تنفع أو تضر لدفعت عن أنفسها كسري إياها وضربي لها بالفأس ...** »[1].

وذكر الماوردي (ت450هـ) هذا المعنى ، فقال : «إنما قاله على وجه الإنكار لعبادة الأصنام ، فإذا كان الكوكب والشمس القمر وما لم تصنعه يد ولا عَمِلَه بشر لم تكن معبودة لزوالها ، فالأصنام التي هي دونها أولى أن لا تكون معبودة»[2].

وهو قول ابن عطية (ت542هـ) حيث قال مرجِّحًا هذا القول : «لم يبق إلا أن يقولها على جهة التقرير لقومه والتوبيخ لهم **وإقامة الحجة عليهم في عبادة الأصنام** ، كأنه قال لهم: أهذا المنير ربي؟ أو هذا ربي ؟ وهو يريد على زعمكم ، كما قال الله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ﴾، فإنما المعنى على زعمكم ، ثم عرض إبراهيم عليهم من حركته وأفوله أمارةَ الحدوث ، وأنه لا يصلح أن يكون ربًّا ، ثم في آخر أعظم منه وأحرى كذلك ، ثم في الشمس كذلك ، فكأنه يقول: فإذا بان في هذه المنيرات الرفيعةِ **أنها لا تصلح**

(1) تفسير الطبري (9/ 365-366).
(2) النكت والعيون (2/ 137).

للربوبية فأصنامكم التي هي خشب وحجارة أحرى أن يبين ذلك فيها، ويعضد عندي هذا التأويل قوله: ﴿إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ۝٧٨﴾، ومَثَّلَ لهم بهذه الأمور؛ لأنهم كانوا أصحاب عِلْمِ نجومٍ ونظرٍ في الأفلاك»[1].

وقال الرازي مبينا أن الذين خوفوا الخليل ﷺ كانوا يخوفونه من أصنامهم لا من الشمس والقمر والنجوم: «وهذا يدل على أنه عليه السلام إنما اشتغل بالنظر في الكواكب والقمر والشمس بعد أن خالط قومه ورآهم يعبدون الأصنام ودعوه إلى عبادتها، فذكر قوله: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ۝٧٦﴾ ردا عليهم وتنبيها لهم على فساد قولهم.

الحجة الحادية عشر: أنه تعالى حكى عنه أنه قال للقوم: وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله وهذا يدل على أن القوم كانوا خوفوه بالأصنام»[2]. وقال أيضًا «أنهم خوفوه بأنك لما طعنت في إلهية هذه الأصنام وقعت من جهة هذه الأصنام في الآفات والبليات»[3].

وثالث ما يرد عليهم: إذا كانت الآيات تشير إلى أن عبادة النجوم والقمر والشمس قد وقعت في قوم إبراهيم ﷺ، فمن أين لكم أن عابديها قومٌ غير القوم الذين عبدوا الأصنام؟ لماذا لا يكون قوم إبراهيم قد عبدوها جميعًا من دون الله تعالى؟! فعندما خوفوه من آلهتهم خوفوه من جميعها.

طبعا: ليس عندهم على دعواهم من دليل؛ إلا الخيالات.

ورابع ما يرد عليهم: سبق أن بينا أن عابدي الأصنام كانوا يزعمون

---

(1) المحرر الوجيز لابن عطية (4/ 54).

(2) تفسير الرازي (13/ 40).

(3) تفسير الرازي (13/ 47).

أن أصنامهم هي تماثيل لآلهتهم ترمز لها أو تحل روحها فيها، فلا مانع من أن تكون الأصنام نفسها ترمز للنجوم والشمس.

وهذا ما نص عليه علماء الملل والنحل كالشهرستاني (ت548هـ)[1]، حتى إنه ذكر أن مناظرة إبراهيم ﷺ كانت مع هؤلاء الذين جعلوا الأصنام تماثيل لما عبدوه من النجوم والكواكب والشمس[2].

وقال الرازي (ت606هـ): «اعلم أن من الناس من قال إن أولئك الكفار توهموا أن عبادة الأصنام أشد في تعظيم الله من عبادة الله سبحانه وتعالى فقالوا ليست لنا أهلية أن نشتغل بعبادة الله تعالى، بل نحن نشتغل بعبادة هذه الأصنام، وأنها تكون شفعاء لنا عند الله تعالى. ثم اختلفوا في أنهم كيف قالوا في الأصنام إنها شفعاؤنا عند الله؟ وذكروا فيه أقوالا كثيرة:

- فأحدها: أنهم اعتقدوا أن المتولي لكل إقليم من أقاليم العالم روح معين من أرواح عالم الأفلاك، فعينوا لذلك الروح صنما معينا واشتغلوا بعبادة ذلك الصنم، ومقصودهم عبادة ذلك الروح، ثم اعتقدوا أن ذلك الروح يكون عبدا للإله الأعظم ومشتغلا بعبوديته.

- وثانيها: أنهم كانوا يعبدون الكواكب، وزعموا أن الكواكب هي التي لها أهلية عبودية الله تعالى، ثم لما رأوا أن الكواكب تطلع وتغرب، وضعوا لها أصناما معينة واشتغلوا بعبادتها، ومقصودهم توجيه العبادة إلى الكواكب.

---

(1) انظر كلامه المطول عن الصابئة وعن معتقداتهم في النجوم والكواكب والشمس، الملل والنحل (2/ 728-733، 755-758، 765-770، 794-797).

(2) الملل والنحل (2/ 797-800).

- وثالثها: أنهم وضعوا طلسمات معينة على تلك الأصنام والأوثان، ثم تقربوا إليها كما يفعله أصحاب الطلسمات.

- ورابعها: أنهم وضعوا هذه الأصنام والأوثان على صور أنبيائهم وأكابرهم، وزعموا أنهم متى اشتغلوا بعبادة هذه التماثيل، فإن أولئك الأكابر تكون شفعاء لهم عند الله تعالى. ونظيره في هذا الزمان اشتغال كثير من الخلق بتعظيم قبور الأكابر، على اعتقاد أنهم إذا عظموا قبورهم فإنهم يكونون شفعاء لهم عند الله[1].

- وخامسها: أنهم اعتقدوا أن الإله نور عظيم، وأن الملائكة

(1) من لطائف القوم الغلاة أني وجدت بعضهم يحتج بكلام الرازي هذا وأمثاله على تكفيرهم الباطل لأهل الشهادتين، وكأن الرازي (إمام المتكلمين ورأس الأشعرية) يوافقهم في تقريرهم حول شرك العبادة! ونسوا - أول ما نسوا - ادّعاءَهم أن المتكلمين ما عرفوا توحيد الألوهية، وأنهم ما عرفوا إلا توحيد الربوبية الذي عرفه مشركو الجاهلية، هذا إن سلموا من البدع فيه!! كذا قالوا، وكذا دافعوا عن مقالة الظلم هذه عندما نقلوها عن غيرهم!! فانظر الفتاوى الكبرى لابن تيمية (5/ 249).

ثم هم الآن ينقلون عن الرازي أنه يقرر في توحيد الألوهية تقريرهم نفسه!!

فهلا قبل احتجاجهم به على تقريرهم اعترفوا بظلمهم له؟! هلا جادوا عليه بأنه كان موحدا توحيد الألوهية كما كانوا هم موحدين؟!

لذلك لن أقبل مناقشتهم في كلام الرازي قبل هذا الاعتراف الصريح الواضح، وبالاعتراف أن ابن تيمية ﵀ أخطأ عندما نسب إليهم الجهل بتوحيد الألوهية. أما قبل هذين الاعترافين، فلا يمكن أن أناقش من نسب للمتكلمين الأمرَ ونقيضه!!

ومفتاح إفهامهم كلام الرازي، وأنه حاشاه من أن يكون موافقا لهم، بعد تراجعهم عن كونه كان يجهل توحيد الألوهية: هو أن ينتبهوا للمشبَّه به، وهم المشركون، عندما قال عنهم: «متى اشتغلوا بعبادة هذه التماثيل..»، فمن اشتغل بـ(عبادة) التماثيل أو قبور الصالحين فلا خلاف في شركه وكفره، لكن بعد أن تعرفوا معنى العبادة، وبعد أن تعرفوا أن الرازي قد حصر صور شرك العبادة بما لا يقع إلا بعد الوقوع في شرك الربوبية، كما سبق نقله.

أنوار، فوضعوا على صورة الإله الأكبر الصنم الأكبر، وعلى صورة الملائكة صورا أخرى.

- وسادسها: لعل القوم حلولية، وجوزوا حلول الإله في بعض الأجسام العالية الشريفة.

واعلم أن كل هذه الوجوه باطلة بالدليل الذي ذكره الله تعالى وهو قوله: ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم»[1].

وبذلك تَتَبَدَّدُ خيالاتُ من زعم أن القوم الذين خَوّفوا إبراهيم ﵇ من آلهتهم غيرُ القومِ الآخرين الذين عبدوا من اعتقدوه جمادًا لا يضر ولا ينفع.

وإنما أُتي هؤلاء القوم من جهلهم بلغة العرب، ومن جهلهم بأساليب العرب في الخطاب، وما هي دلالة (بل) في مثل هذا السياق[2].

والفهم الصحيح للآية:

أن قوم الخليل ﵇ دُهشوا بالحجة، ورجعوا إلى أنفسهم، فأقروا بعجزهم عن إثبات ما يعتقدون، فهم كانوا يعتقدون فيها السمع والضر والنفع، فلما وجدوهم جذاذا لا يدفعون عن أنفسهم، اضطروا

(1) تفسير الرازي (17/ 227).

(2) دَرَسَ العلاّمةُ اللغوي الأزهري محمد عبد الخالق عضيمة ﵀ (ت1404هـ) دلالة (بل) في القرآن الكريم في أكثر من أربعين صفحة، وذكر هذه الآية ﴿قَالُواْ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ۝٧٤﴾، ثم قال: «هنا إضرابٌ عن جوابه لما سأل، وأَخْذٌ في شيء لم يسألهم عنه: انقطاعًا وإقرارًا بالعجز». دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة (2/ 69-70).

فما كلّف أصحابُ استدلال اللغو أنفسَهم بأن يتعلموا دلالة (بل) في اللغة وفي سياقات ذكرها في القرآن الكريم، فهجموا على التفسير وهم لا يمتلكون شيئًا من آلاته! بدليل هذه الاستدلالات المخالفة للغة، والغافلة كل الغفلة عن أصول الفهم فيها.

للهروب عن ذكر حجتهم في كونها تسمع وتضر وتنفع ، وهذا يوضحه قوله تعالى ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ٦٢ قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ٦٣ فَرَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمۡ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٦٤ ثُمَّ نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمۡ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ٦٥ قَالَ أَفَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يَضُرُّكُمۡ ٦٦ أُفّٖ لَّكُمۡ وَلِمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ٦٧ قَالُواْ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓاْ ءَالِهَتَكُمۡ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ ٦٨﴾.

ثم إن قوم إبراهيم ﷺ انتقلوا إلى حِجَاج آخر يرون أنه سوف يسمح لهم البقاءَ على عبادة أصنامهم ، فقالوا ﴿قَالُواْ بَلۡ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ٧٤﴾، أي أَعرِضْ عن هذا الحِجاج ، وخُذْ في حِجاجٍ آخر: وهو أنا نتبع آباءنا الذين كانوا يفعلون ذلك ، وهؤلاء الآباء عند أنفسهم آباءُ عقلٍ وحكمة ودراية ، فلا بد أن لهم حجة في عبادتها . وبذلك اعترفوا أنهم ليسوا أهلَ استدلالٍ ونظرٍ في كونها تسمع وتضر وتنفع ، بل هم مقلِّدون في ذلك .

فهم قَبل حُجة الخليل ﷺ عليهم كانوا يعتقدون في آلهتهم أنها تسمع وتضر وتنفع ، فهذا هو شركهم في الربوبية . وهم بعد حجته عليهم ما زالوا كذلك ، لكنهم عجزوا عن جوابه بالحجة والبرهان ، وظنوا أن تقليدَهم آباءهم حجةٌ كافية تُغنيهم عن الجواب على حجة الخليل ﷺ، واعتقادًا منهم أن آباءهم ما عبدوها إلا لأمرٍ يوجب عبادتها ، وإن كانوا هم لا يستطيعون بيانه والاحتجاجَ له .

فهم لم يُقِرُّوا لإبراهيم ﷺ بأن آلهتهم لا تسمع ولا تضر ولا تنفع ،

وإن عجزوا عن جوابه . وقولهم (بل) في جوابهم إضراب عن الحجاج ، وانتقالٌ إلى حِجاجٍ جديد ، بلا اعترافٍ منهم بإلزام الحجاج الأول .

قال مكي بن أبي طالب (ت473هـ) في تفسيره : «فقالوا: ﴿بَلۡ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ٧٤﴾، أي: نحن نفعل ذلك، كما فعله آباؤنا وإن كانت لا تسمع ولا تنفع، ولا تضر، إنما نتبع في عبادتها فعل آبائنا لا غير. وهذا الجواب: حائد على السؤال لأنه سألهم : هل يسمعون الدعاء، أو ينفعون أو يضرون ، فحادوا عن الجواب ، وقالوا : ﴿وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ٧٤﴾، وليس هذا جوابه ، ولكن لما لم يكن لهم جواب ، حادوا ؛ لأنهم لو قالوا : يسمعون وينفعون ويضرون ، لبان كذبهم عند أنفسهم وعند جماعهم ، ولو قالوا : لا يسمعون ولا ينفعون ولا يضرون ، لشهدوا على أنفسهم بالخطأ والضلال في عبادتهم من لا يسمع ولا ينفع ولا يضر، فلم يكن لهم بُدّ من الحيدة عن الجواب ، فجاوبوا بما لم يُسألوا عنه ، وقالوا: ﴿وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ٧٤﴾، ولم يُسألوا عن ذلك . وهذا من علامات انقطاع حجة المسؤول ، ويبين أنهم حادوا عن الجواب ، بإدخال (بل) مع الجواب ، و(بل) للإضراب عن الأولى ، والإيجاب للثاني ، فهم أضربوا عن سؤاله، وأخذوا في شيء آخر لم يسألهم عنه انقطاعًا منهم عن جوابه، وإقرارًا بالعجز»[1] .

وقال أبو حيان النحوي في تفسيره : «قالوا : ﴿بَلۡ وَجَدۡنَآ﴾ هذه حيدةٌ عن جواب الاستفهام ، لأنهم لو قالوا: يسمعوننا وينفعوننا

(1) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره لمكي بن أبي طالب (8/ 5315 - 5316).

ويضروننا، فضحوا أنفسهم بالكذب الذي لا يُمترى فيه ، ولو قالوا: لا يسمعوننا ولا يضروننا ، أسجلوا على أنفسهم بالخطأ المحض، فعدلوا إلى التقليد البحت لآبائهم في عبادتها من غير برهان ولا حجة»[1].

وقال الطاهر ابن عاشور : «و(بل) في حكاية جواب القوم لإضراب الانتقال من مقام إثبات صفاتهم إلى مقام قاطع للمجادلة في نظرهم ، وهو أنهم ورثوا عبادة هذه الأصنام ، فلما طووا بساط المجادلة في صفات آلهتهم ، وانتقلوا إلى دليل التقليد ، تفاديا من كلفة النظر والاستدلال بالمصير إلى الاستدلال بالاقتداء بالسلف»[2].

وعندما قُلتُ : إنهم إنما يُؤتَون من جهلهم باللغة ؛ فلأن هذا ما تدل عليه غفلتهم الشديدة عن دلالة (بل) واستعمالاتها في اللغة ، ولأنه لم تستوقفهم الدلالات الواضحة التي تنقض فهمهم !

ومن ذلك في قوله تعالى عن قصة إبراهيم ﷺ ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ ﴿٥٨﴾﴾، غفلوا عن دلالة (هم) في قوله تعالى ﴿فَجَعَلَهُمْ﴾، والتي تدل على العاقل ، مع أن الضمير يعود إلى الأصنام التي لا تعقل، ولو أُريد ذكرُ الأصنام بصفتها الحقيقية التي هي عليها من أنها لا تعقل لقيل : فجعلها . وقد سبق أن بينا هذه الدلالة عند المفسرين ، وأن هذا التعبير القرآني إنما يأتي معبرا عن الأصنام التي لا تعقل بضمير العاقلين مراعاة لاعتقاد عابديها من المشركين.

(1) البحر المحيط لأبي حيان (8/ 163-164).
(2) التحرير والتنوير (19/ 140).

وقد نص على ذلك عددٌ من المفسرين لهذه الآية ، والتي تتحدث عن قوم إبراهيم ﷺ أنفسهم وقصتهم نفسها التي زُعم فيها أن قومه كانوا يعتقدون أن آلهتهم جمادات لا تسمع ولا تضر ولا تنفع :

قال الإمام اللغوي أبو جعفر النحاس (ت338هـ) : «﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا﴾ فجاء مُذكَّرا ؛ لأنهم جعلوا الأصنام بمنزلة ما يعقل في عبادتهم إياها»[1].

وقال ابن عطية : «وقوله ﴿فَجَعَلَهُمْ﴾ ونحوه معاملة للأصنام بحال من يَعقل من حيث كانت تُعبد وتُنزَّل منزلةَ من يعقل»[2].

وفي قول قوم إبراهيم ﷺ ﴿قَالُواْ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَاهِيمُ ﴿٦٠﴾﴾، وأنهم قالوا ﴿يَذْكُرُهُمْ﴾ وهو ضمير العاقل ، مما يدل أنهم كانوا يعتقدون عقلها .

قال الطاهر ابن عاشور : «وأُجري على الأصنام ضميرُ جمع العقلاء محاكاةً لمعنى كلام إبراهيم ؛ لأن قومه يحسبون الأصنام عقلاء»[3].

فليت المخالفين إذ جهلوا لغة العرب عَقَلوا ، ففرّقوا بين ما يصح أن يقع من العقلاء كفرًا وضلالا ، وما لا يصح أن يقع إلا من المجانين !

وأما من أثبت من المفسرين عن قوم إبراهيم أنهم أقرّوا على آلهتهم بعدم السمع وعدم الضر والنفع ، فلا يوجد منهم أحدٌ البتةَ تَـمَّمَ ذيلَ هذا التقرير بما يقوله أهلُ التكفير الباطل : أن العبادة قد تقع مع عدم شرك الربوبية ، وإنما حملوا ذلك على أنها واقعةٌ وقعت ، فلعل قوم إبراهيم ﷺ

(1) إعراب القرآن للنحاس (3/ 73).
(2) المحرر الوجيز لابن عطية (689/6).
(3) التحرير والتنوير (17/ 98).

عند هؤلاء المفسِّرين قد رجعوا عن هذا الاعتراف القصير أمدُه الذي بدأ بمجادلة الخليل ﷺ وانتهى بقولهم ﴿قَالُوا حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَاعِلِينَ ﴿٦٨﴾﴾، ولعلهم جعلوا عبادة آبائهم كافية لإثبات استحقاق آلهتهم لشيء من صفات الربوبية ، ولعل هؤلاء المفسّرين لما لم يلتزموا بذيل هذا القول الباطل لم ينتبهوا لخطله ؛ لأنهم لم يلتزموا بلازمه الباطل الذي يريده أصحاب اللغو من المعاصرين ، فجاء هؤلاء المعاصرون وبَنَوْا عليه قولَ النبتةِ الخبيثةِ مجتثَّ الأصل ما له من قرار . فلا يحق لأصحاب الفهم الباطل من هذه الآية أن يحتجوا بعبارات بعض المفسِّرين ؛ لأن هؤلاء المفسِّرين لم يَدّعِ منهم أحدٌ أن شرك الألوهية ينفصل عن شركٍ في الربوبية في جميع تفسيره لكتاب الله ، بل ما منهم مفسِّرٌ إلا وقد جاء في مواضع عديدة من تفاسيرهم ما يدلُّ على أن الألوهية والربوبية لا يصح أحدُهما إلا بصحة الآخر ، وقد أثبتنا صحة ذلك في هذا البحث من خلال تفسيرَي الطبري وابن كثير خاصة ؛ لأنهما أكثر مفسِّرين يَزعُمُ المكفرون الاعتزاءَ إليهما ، كما أثبتناه أيضًا من قبلُ عن ابن تيمية وابن قيم الجوزية اللذين يُزعم الانتسابُ إليهما كذلك . لذلك لن يحتج محتجٌّ بكلام مفسِّرٍ منهم على أن قوم إبراهيم ﷺ كانوا يعبدون أصنامهم على أنها جمادات لا تسمع ولا تضر ولا تنفع ؛ إلا أوجدنا له من كلام هذا المفسِّر نفسه ما ينقض له دعواه الاحتجاجَ به ، ويُبطل نسبة هذا القول إليه ، ولكم في الطبري وابنِ كثيرٍ عبرةٌ (وأي عبرة)، وفي ابن تيمية وابن القيم اللذَين حصرا صُوَرَ الشرك كلَّها جميعَها حصرًا قاطعًا محكمًا في صور الشرك في الربوبية ما يدعوك للحذر مما ينسبه هؤلاء القوم إلى العلماء وما يُلبّسون به على الناس من موافقتهم لأهل العلم !

ويكفي للرد على احتجاج هؤلاء المكفِّرين بفهمهم لهذه الآية وما بنوه عليها أن يكون فهمهم هذا الذي استندوا إليه لا يزيد على أن يكون معنى محتملًا في أحسن تقديراته ، وليس هو القول الوحيد في تفسيرها قطعًا ، حتى يحق لهم الاحتجاجُ بكونه المعنى الأوحد على من يخالفهم في فهم الآية . ولو ادّعوا أنه المعنى الأقوى ، فمن يخالفهم يدعي أنه المعنى الأضعف ، ولا دليل عندهم على كونه الأقوى . وبذلك سيكون احتجاجُهم بهذه الآية بهذا الفهم على من يخالفهم فيه احتجاجٌ بمحلّ النزاع ، وهو باطل لا يفعله إلا جاهل أو معاند .

وكذلك : نسأل هؤلاء المحتجين بهذه الآية وبأقوال بعض المفسِّرين في تفسيرها سؤالا واحدًا يكفي لإبطال لغوهم : هل الآية ذكرت صراحةً ونصًّا أن قوم إبراهيم كانوا يعتقدون في آلهتهم أنها جمادات لا تسمع ولا تضر ولا تنفع ، أم هو استنباطٌ لكم إنما استنبطتموه من قولهم ﴿بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾؟ فإنه لا مناص لهم من أن يقولوا : استنبطناه استنباطًا من الآية ، ومن أقوال بعض المفسِّرين ؛ لأن الآية لم تُصرِّحْ بذلك ، ولا ذكرت ذلك نَصًّا عليه . فهو مجرّدُ فَهْمٍ لكم من الآية ، وليس هو صريح لفظها ولا هو نصُّ دلالتها . وأما أقوالُ بعض المفسِّرين فقد بينّا لكم آنفًا أنه لا يصح استنادُكم إلى أحدٍ منهم ؛ وعلى رأسهم الطبري وابن كثير ، فدعونا من تكرار إيهام موافقة لغوكم لكلامهم . وأما فهمكم للآية : الذي يُقرُّ كل عاقل أنه ليس هو صريحَ لفظِها ولا هو نصًّا في دلالتها : فهو فهمٌ مردودٌ عليكم مُلْقًى على وجوهكم ، وهو فهمٌ لا وزن له ولا اعتبار ، وما أبعده عن أن يكون حجةً عليكم عند أنفسكم (لو عقلتم وأنصفتم) ، فضلا عن أن يكون حجة على العقلاء سواكم ؛ لأن

فهمكم ليس حجة أصلا ، ولأن فهمكم هذا الذي ذهبتم إليه ولم يُذكر في صريح لفظ الآية ولا من نص دلالتها فهمٌ يُعارض نصوص كتاب الله تعالى كلها ، ويُعارض دلالة (العبادة) و(الإله)، ويُعارض أصولَ هذا الباب كلها ، ويُعارض العقل المجمع عليه : أن العاقل لا يمكن أن يعبد جمادا بالصلاة والنذر والعكوف والدعاء لهم لُجوءًا عند طلب الحاجات ودفع المضرّات وهو يعتقد أنه جماد لا يسمع ولا يعقل ولا يضر ولا ينفع !

فافرحوا بهذا الفهم الذي هو من فضائح الفُهوم وجهالات المقالات ، وأسأل الله أن يكفي الأمة شرَّ فهمكم ويدفع عنها ظلام ضلالاتكم !

وبذلك يتبيّن خطأ المكفِّرين بشرك العبادة من المعاصرين ، وأنهم ما عرفوا حدَّ (العبادة) حتى يعرفوا الشرك بها ، ولا عرفوا معنى (الإله) لكي يُكَفِّروا بالإخلال بتوحيد الألوهية .

وعلى هؤلاء أن يتقوا الله في هذه الأمة ، وأن يعلموا أن دماء المسلمين وأعراضهم وأموالهم التي سوف تُستباح إنما تُستباح بتقريراتهم الباطلة ، وسيكون عليهم من وزرها شيءٌ عظيم ؛ لأنهم هم من مهّدوا لسفك الدماء واستباحة الأعراض والأموال بتلك التقريرات الباطلة !

اللجوء إلى الله تعالى بأن يكفي الأمة شرور تقريراتهم الباطلة الجاهلة

أسأل الله تعالى أن يكفي المسلمين شرَّ تلك التقريرات الجاهلة التي كان لها أكبر الأثر في انتشار التكفير الباطل ، وهَيَّجتْ موجةَ العنف والإرهاب في عالمنا الإسلامي بدعوى الوقوع في الشرك والردّة عن الإسلام ، فسُفكت الدماء ، واستُبيحت الأعراضُ ، وسُلبت الأموال ، ورُوّع المؤمنون ، وهُجّر المسلمون ، وخُربت الأوطان ، وفُعل بالأمة من الإفساد والتدمير ما يكاد يفوق ما فعله بها أعداؤها

الخارجيون ، وشُوهت تصورات الناس عن الإسلام عند كثير من أبناء المسلمين ، فضلا عن غيرهم من أُمم الأرض ، وظهرت موجة إلحادٍ وشك في الدين ، بسبب هذا القُبح المنسوب للإسلام زورًا وبُهتانا .

فاللهم اكفنا شرهم الفكري ، كما حميتنا من سوء أعمالهم حتى كتبنا هذا الكتاب !

اللهم افضح جهلهم ، واكشف للمسلمين سوءات آرائهم ، ونَفِّر اللهم عنهم عبادَك ، فلا يجدون لهم من دون الحق وليًّا ولا نصيرًا !

أقول هذا .. وأحمد ربي على ما هداني ، وعلّمني ووقاني ، وبصّرني بتوفيقه وفيضه الرحماني، فاللهم لك الحمد كله لا أُحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيتَ على نفسك . وأصلي وأسلّم على سيدنا رسول الله ، أفضل من أطاع ربَّه وأكرمهم على مولاه ، صلاةً وسلامًا دائمين أبدًا ما انْحنت لله الجباه ، وما دعاك ربي داعٍ والْتجَاكَ أَوّاه ، وما دام الخضوعُ أزلًا سرمدًا لله وحده ليس لأحدٍ إلّاه ، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين ذوات القدر الرفيع والنَّباه ، وعلى ذريته ذوي الجاه ، إلى يوم الشفاعة والنجاة .

وكتب

أ.د الشريف حاتم بن عارف العوني

سلسلة دراسات شرعية

يهدف هذا المشروع إلى أن يقدم المركز مساهمة مؤثرة في حقل الدراسات الشرعية والتراثية ، بفروعها المختلفة ، بالشكل الذي يمثل تصورات المركز لما ينبغي أن يكون عليه الاشتغال العلمي بالدراسات الشرعية ، سواء من حيث منهج البحث والنظر ، أو من حيث الاهتمامات والمشاغل والتساؤلات.

ولأجل هذا الغرض يستكتب المركزُ باحثيه ، والباحثين المتعاونين معه ، ويستقبل الكتابات الجادة الثرية التي تقدم إضافة مؤثرة وحقيقية لفرع الدراسات الشرعية على تنوع فروعها المعرفية.

نوعية الهم والتساؤل ، وجودة منهج البحث والتحليل والنظر هما إذن محور اهتمامات المركز فيما يقدمه من دراسات شرعية في فروع التفسير والحديث والفقه وأصوله وما يتصل بذلك من علوم و معارف ، لا غنى عن تحقيق القول فيها دائمًا وأبدًا.

NAMAA نماء
للبحوث والدراسات
FOR RESEARCH AND STUDIES

دراسات شرعية (٥١)

لماذا هذا الكتاب؟

لأنه قد وقع الخلط والتخبّط عند أصحاب التوسع في التكفير بدعوى الوقوع في (شرك العبادة)، فكفّروا المسلمين بتوهمهم أنهم صرفوا عبادةً لغير الله، ونسبوا إليهم نقض الشهادتين، وأنهم قد أفسدوا توحيدَهم للألوهية الذي هو دلالة شهادة الحق «أشهد أن لا إله إلا الله» بصرف أولئك المسلمين العبادة لغير الله.

لقد جرّ هذا التوسُّعُ في التكفير والغلو فيه من الويلات على المسلمين ما نشاهده في العصر الحاضر على يد الجماعات المتطرفة الإرهابية التي استباحت الدماء والأعراض والأموال، وخرّبت الدول، وفرقت كلمة المسلمين، وشتّتت جماعتهم، وجعلتهم متعادين متباغِضين، فأفشلت دُوَلَهم، وأذهبت ريحَ قُوّتهم، وجعلتهم نهبًا للأعداء الخارجيين، وسَلَبًا للطامعين في أوطانهم وثرواتهم وجميع مقدّراتهم، وغنيمةً باردةً لكل حاقد.

لذلك كان لا بد من الرد على غلاة التكفير في هذا الباب، ومن القيام بهذا الواجب الديني والمصلحي للبلاد والعباد.

أ.د الشريف حاتم بن عارف العوني

باحث وأكاديمي سعودي، أستاذ الشريعة الإسلامية بقسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى.

من إسهاماته البحثية:

- «المنهج المقترح لفهم المصطلح».
- «نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية».
- تكفير أهل الشهادتين: موانعه ومناطاته.. دراسة تأصيلية.
- مقرر التخريج والحكم على الحديث.
- شرح الحديث النبوي.
- ضوابط فهم كلام أهل العلم.
- المحكمات.
- اليقيني والظني من الأخبار.

نماء للبحوث والدراسات
NAMAA FOR RESEARCH AND STUDIES

9 789776 870406

nama-center.com - info@nama-center.com